نيل المرام

بمعالم مناهج أبرز المصنفين

في أحاديث الأحكام من الأئمة الأعلام

دراسة حديثية وصفية تأريخية في ضوء علم مناهج المحدثين

الباحث

د/ أحمد عبد الرحمن عبد الراضي

مدرس الحديث وعلومه

في كلية أصول الدين والدعوة

جامعة الأزهر - فرع أسيوط - مصر

نيل المرام بمعالم مناهج أبرز المصنفين في أحاديث الأحكام من الأئمة الأعلام
دراسة حديثية وصفية تأريخية في ضوء علم مناهج المحدثين

أحمد عبد الرحمن عبد الراضي
قسم الحديث وعلومه بكلية أصول الدين والدعوة بأسيوط، جامعة الأزهر، مصر.
البريد الالكتروني: Ahmedabdelmoez4819@azhar.edu.eg

ملخص البحث

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وبعد:

تناولتُ في هذا البحث منهجية المحدثين في التصنيف في "أحاديث الأحكام". من خلال أربعة فصول وتتمة، ويسبق هذه الفصول مقدمة، وتمهيدٌ تناولت فيه باختصار: (أ) مفردات العنوان تعريفٌ وتوضيحٌ. (ب) تاريخ التصنيف في أحاديث الأحكام. (ت) العلاقة بين تصنيف المحدثين وتصنيف الفقهاء في الأحكام، أما الفصل الأول: وعنوانه: "عناية الأئمة الأربعة بالسنة النبوية، ففيه أربعة مباحث: تناولت فيها المدارس الفقهية الأربعة المشهورة عند أهل السنة، وذلك من خلال جهود مؤسسيها في هذا الباب، فتكلمت عن عناية الإمام أبي حنيفة (ت ١٥٠هـ) بالسُّنَّة. ثم دَوْر الإمام مالك (ت ١٧٩هـ) في خدمة الحديث، ثم أثر الإمامين الشافعي (ت ٢٠٤هـ) وأحمد (ت ٢٤١هـ) في خدمة السنة، كُلٌ في مبحثٍ مُستَقل، وأما الفصل الثاني: وعنوانه "كُتُب السنن" وعنايتها بأحاديث الأحكام، ففيه عدة مباحث: تكلمت فيها عن المصنفات في القرن الثالث، ثم الرابع الهجريين وأهم نِتَاج الأئمة المتعلق بأحاديث الأحكام، وأما الفصل الثالث: وعنوانه "أثر الإمام البيهقي المتوفى سنة ٤٥٨هـ في التصنيف في أحاديث الأحكام. وفيه مباحث. تناولت فيها كتابيه "السنن الصغير" و "الكبير" وعلاقتهما بأحاديث الأحكام. وآثاره الحديثية الأخرى غير السنن وهي كثيرة، وأما الفصل الرابع: وعنوانه "المصنفات الجوامع في أحاديث الأحكام، ففيه مباحث: خَصصتها لهؤلاء الأئمة الأربعة، الإمام عبدالحق الإشبيلي المتوفى سنة ٥٨١هـ وأحكامه الثلاثة (الكبرى، والوسطى، والصغرى). والإمام عبد الغني المقدسي المتوفى سنة ٦٠٠هـ وكتابه "عمدة الأحكام". والإمام ابن تيمية الجد المتوفى سنة ٦٥٢هـ وكتابه "منتقى الأخبار". والحافظ الكبير ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ وكتابه "بلوغ المرام". أتناول هذه الكتب الأربعة من حيث: التعريف المختصر بمؤلفيها، وبيان مناهجهم فيها، وأهمية هذه الكتب الأربعة تحديدا من بين المصنفات في أحاديث الأحكام. مستطردا إلى الحديث عن أهم شروحات كل كتاب منها، ثم ختمت الدراسة بتتمة مهمة خصصتها للحديث عن أهم جهود المعاصرين في التصنيف في فقه السنة النبوية؛ وذلك من خلال عرضٍ موجزٍ مركزٍ لبعض المؤلفات التي خدمت الفقه الإسلامي بلغة عصرية من خلال الاعتماد على الحديث الشريف، ثم الخاتمة، وقد ضمنتها أهم ما توصل إليه البحث من نتائج وتوصيات.

الكلمات المفتاحية: نيل المرام، مناهج المحدثين، أحاديث الأحكام، الأئمة الأعلام.

The Nile of the Grands with the world of the curriculum of the most prominent classes in the hadiths of the knowledge of the knowledge of the knowledge of the knowledge of the knowledge of the knowledge

Ahmed Abdel-Rahman Abdel-Radi
Department of Hadith and its Sciences, Faculty of Fundamentals .of Religion and Da`wah, Assiut, Al-Azhar University, Egypt
E-mail: Ahmedabdelmoez4819@azhar.edu.eg

Abstract

Praise be to God, and prayers and peace be upon our Master and Mawla, the Messenger of God, may :God bless him and his family and companions, and after

In this research, I dealt with the methodology of the hadith scholars in the classification in "Hadith al-Ahkam". Through four chapters and a sequel, and these chapters are preceded by an introduction, and a preface in which I briefly dealt with: (a) The title vocabulary, definition and clarification. (B) The history of classification in the hadiths of rulings. (c) The relationship between the classification of hadith scholars and the classification of jurists in rulings, As for the first chapter: its title: "The care of the four imams in the Sunnah of the Prophet," it contains four topics: it dealt with the four schools of jurisprudence that are well-known among the Sunnis, through the efforts of their founders in this section, so I talked about the care of Imam Abi Hanifa (d. 150 AH) in the Sunnah. Then the role of Imam Malik (d. 179 AH) in the service of hadith, then the influence of the two imams al-Shafi'i (d. 204 AH) and Ahmad (d. 241 AH) in the service of the Sunnah, each in a separate topic. In it about the works in the third century, then the fourth Hijri, and the most important output of the imams related to the hadiths of rulings, As for the third chapter: Its title is "The impact of Imam Al-Bayhaqi, who died in the year 458 AH, in the classification of the hadiths of rulings. It contains investigations. It deals with his books "Al-Sunan Al-Saghir" and "Al-Kabir" and their relationship to the hadiths of rulings. Comprehensive works on the hadiths of rulings, in which there are investigations: I devoted them to these four imams, Imam Abd al-Haqq al-Ishbili, who died in the year 581 AH, and his three rulings (the major, the middle, and the minor). And Imam Abd al-Ghani al-Maqdisi, who died in the year 600 AH, and his book "Umdat al-Ahkam." Imam Ibn Taymiyyah, the grandfather who died in the year 652 AH, and his book Muntaqa al-Akhbar. And the great hafiz Ibn Hajar al-Asqalani, who died in the year 852 AH, and his book "Buloogh al-Maram." I deal with these four books in terms of: a brief definition of their authors, an explanation of their methods in them, and the importance of these four books specifically among the works on hadiths of rulings. Continuing to talk about the most important explanations of each book, then the study concluded with an important sequel that I devoted to talking about the most important efforts of contemporaries in the classification in the jurisprudence of the Sunnah of the Prophet; This is done through a brief and focused presentation of some of the literature that served Islamic jurisprudence in a modern language by relying on the noble hadith, then the conclusion, which included the most important .results and recommendations of the research

Keywords: Attaining the goal, the approaches of the hadith scholars, hadiths of rulings, the prominent imams.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقـــــدمـــــــة

أحمد الله رب العالمين حق حمده، وأشكره على مزيد إحسانه وإفضاله، وأستغفره من ذنبي وتقصيري، وأسأله صدق اللجوء إليه، وحسن التوكل عليه، وأدعوه بما أُثر عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما أسنده ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الدعاء، مَا يُقَالُ فِي دُبُرِ الصَّلَوَاتِ ٦/٣٣ ح ٢٩٢٦٥ فقال: "حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ، عَنْ مَوْلًى لِأُمِّ سَلَمَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا صَلَّى الصُّبْحَ قَالَ: "اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ عِلْمًا نَافِعًا، وَرِزْقًا طَيِّبًا، وَعَمَلًا مُتَقَبَّلًا"(١).

---

(١) "أبو داود" هو "الطيالسي" الإمام المصنف، والحديث أخرجه:

- ابن ماجه في سننه، أبواب إقامة الصلوات والسنة فيها، بَابُ مَا يُقَالُ بَعْدَ التَّسْلِيمِ ٢/٨٥ ح ٩٢٥ عن ابن أبي شيبة، به.

- وأخرجه الطيالسي في مسنده ٣/١٧٩ ح ١٧١٠ عن شعبة به.

- وأخرجه أحمد في مسنده ٤٤/٢٢١ ح ٢٦٦٠٢، وعبد بن حميد في مسنده (كما في المنتخب منه) ص ٤٤٣ ح ١٥٣٥. وأبو يعلى في مسنده ١٢/٣٦١ ح ٦٩٣٠، ومن طريقه ابن السني في عمل اليوم والليلة ص ٥٢ ح ٥٤. والطبراني في المعجم الكبير ٢٣/٣٠٥ ح ٦٨٥، جميعهم من طريق شعبة، به.

- وأخرجه النسائي في السنن الكبرى، كتاب عمل اليوم والليلة ٩/٤٤ ح ٩٨٥٠، والحميدي في مسنده ١/٣٠٩ ح ٣٠١، والطبراني في الكبير ٢٣/٣٠٥ ح ٦٨٧ من طريق موسى بن أبي عائشة به.

وقال البوصيري في مصباح الزجاجة ١/١١٤: "هَذَا إِسْنَاد رِجَاله ثِقَات خلا مولى أم سَلَمَة فَإِنَّهُ لم يسم وَلم أر أحدا مِمَّن صنف فِي المبهمات ذكره وَلَا أَدْرِي مَا حَاله".=

وأشهد أن لا إله إلا الله، الواحد الأحد الفرد الصمد، الذي لا شريك له ولا صاحبة ولا ولد، وأشهد أن سيدنا وحبيبنا ومولانا محمد عبده ورسوله، سيد ولد آدم، أكرم الأولين والآخرين على الله، "اللهم صل على سيدنا محمد

=وقال الحافظ ابن حجر في "نتائج الأفكار" ٢/٣٣٠: "هذا حديث حسنٌ، ثم قال بعد أن توسع في تخريجه: "ورجال هذه الأسانيد رجال الصحيح إلا المبهم، فإنه لم يسم، ولأم سلمة موالٍ وثقوا. وقد أخرجه الدارقطني في الأفراد من رواية عمر بن سعيد – وهو أخو سفيان الثوري– عن موسى بن أبي عائشة فقال: عن بعض أهل أم سلمة، فكأنه أطلق الأهل على المولى. وقد وجدت للحديث شاهداً من أجله قلت إنه حسن". وأعاد الكلام في موضعٍ لاحق فقال: "هذا حديث حسن، أخرجه ابن السني عن أبي يعلى". وقال الشيخ محمد عوامة في تحقيقه لمصنف ابن أبي شيبة ١٥/١٣٥ ح ٢٩٨٧٥: " قلت: مولى أم سلمة أحد رجلين: أحدهما: "عبدالله بن شداد" فيما جزم به الحافظ في التقريب قبل (٨٥٢٠) ومثله في النكت الظراف (١٨٢٥٠) اعتمادًا على رواية الدارقطني له في "الأفراد"؛ لكنه لم يجزم به في "تهذيب التهذيب"، و "عبد الله" ممن وُلِدَ على عهد النبي صلى الله عليه وسلم، فهو ممن لا يُسْأل عنه. ثانيهما: "سفينة" صاحب النبي صلى الله عليه وسلم المشهور رضي الله عنه، فإنه مولى لأم سلمة رضي الله عنها، ذلك أن الطبراني روى الحديث في مسند أم سلمة من معجمه الكبير ٢٣/٣٠٥ تحت عنوان: سفينة مولى أم سلمة، عنها، وساق الحديث من أربعة طرق (٦٨٥ – ٦٨٨) على أنه: مولى أم سلمة، ثم رواه (٦٨٩) من طريق سفيان، عن منصور، عن موسى ابن أبي عائشة، عن سفينة مولى لأم سلمة، عنها. ولعل هذا أقوى من القول بأنه عبدالله ابن شداد؛ لما أبداه الحافظ في تهذيبه، وعلى كل: فالرجل صحابي رؤية، أو رواية، والله أعلم".

قلت: والخلاصة أن الحديث حسنٌ على أقل تقديرٍ، والله أعلم.

وعلى آله وصحبه، وسلم تسليما، وكن بنا وبالمؤمنين رؤوفًا رحيما"(١).

ورضي الله عن الآل والصحب الكرام، والتابعين وتابعيهم بإحسانٍ إلى يوم الدين وبعد:

فإن من أشرف الغايات أن يشغل العبد وقته بطاعة ربه وبالعلم النافع، ولا أنفع ولا أشرف من الحياة في نور القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة.

ومن أهم طرائق التصنيف في السنة، التصنيف في موضوع "أحاديث الأحكام"؛ لأنه يتعلق بالجانب العملي في الإسلام، واحتياج الناس إليه أشد من غيره. وقد توالت المصنفات في "أحاديث الأحكام" كثرة، وتنوعت مناهجها، حتى غَدَتْ مِن أوسع أبواب التصنيف شهرة وانتشارا.

ونظرًا لأهمية هذا الجانب من جوانب التصنيف في السنة أحببت أن أسلط الضوء عليه في هذا البحث المبارك إن شاء الله.

والله أسأل التوفيق فيما قصدت، والتيسير فيما تجشمت، وأسأله الرضا، والعفو عما مضى، والحمد لله أولا وآخرا.

كتبه/ دكتور: أحمد عبد الرحمن عبد الراضي
عضو هيئة التدريس بقسم الحديث
كلية أصول الدين– جامعة الأزهر بأسيوط

❁❁❁❁❁

(١) قال العارف بالله الإمام الأكبر فضيلة الشيخ "عبد الحليم محمود" رحمه الله في كتابه "فاذكروني أذكركم" ص ١٣٧: "والصيغة التي تلقيناها عن العارف بالله "محمد عبدالغني" والتي تلقاها عن النبي صلى الله عليه وسلم شفاهًا..." ثم ذكر هذه الصيغة المباركة.

أسبابُ اختيارِ الموضوع

قصدتُ مِن خَوْض غِمارِ هذا الموضوع أهدافًا عِدةً؛ كانَ أهَمها ما يلي:

١) إبرازُ مكانة السُّنةِ مِن القرآن بالتطبيق العَمَلِيِّ على هذا الباب؛ أعني "أحاديث الأحكام"، وما يترتب على ذلك مِن التأكيد على مَتَانة ورُسوخ الأُصول التي استنبط منها الأئمة – وما زالوا – الأحكام الفقهية العملية.

٢) عنايةُ الأئمة بالتصنيف الموضوعي في مجال السنة النبوية، فما مِن موضوعٍ مِن موضوعات العقيدة أو الشريعة أو الأخلاق إلا وأُفْرِدَ بالتصنيف.

٣) رصدُ حركة التصنيف في مجال "أحاديث الأحكام" رصدًا عامًا، والوقوفُ عندَ بعض المُصنفات البارِزَة في هذا الباب.

٤) التأكيدُ على "المنهجية العلمية" المتميزة لدى المحدثين، والإشارةُ إلى أنهُم رُوَّادُ هذا الأمر، والناظر في مصنفات المحدثين في المتون أو في أصول الحديث أو في غيرهما يَرَى هذا واضحًا جليا.

❁❁❁❁❁

الدراسات السابقة

لم أقف – في حدود بحثي – على دراسة تُعنى بالموضوع على الوصف الذي رسمتُ في العنوان؛ ولكن وقفت على ما يلي:

١– رسالة جامعية نشر ملخصها فقط على الإنترنت عنوانها: "أحاديث الأحكام وأشهر مؤلفاتها" كُتبت في قسم الشريعة بالجامعة الإسلامية بغزة، للأستاذ/ محمد سليمان الفرا، ولا أعرف تاريخها، والذي ظهر لي مِن ملخصها اهتمامها بالناحية الفقهية.

٢– كتاب منشور الكترونيا؛ أي غير مطبوع – كما يظهر مِن غلافه،

عنوانه: "الإعلام بالكتب المؤلفة في أحاديث الأحكام" جمع: "أبي[1] يعلى البيضاوي" النشرة الثانية سنة ١٤٤٢هـ – ٢٠٢٠م. والكتاب مكون من ثلاثة أقسام، القسم الأول تاريخي بحت؛ حيث إنه سرد فيه أسماء ما صُنف في أحاديث الأحكام مع بيان إن كان مطبوعا أم لا، والثاني: فيما صنف في موضوعات مفردة من الأحكام، والثالث: كتب لا يظهر هل تدخل في أحاديث الأحكام أم لا.

قلت: والكتاب بأقسامه الثلاثة لا يشغب على طبيعة الدراسة التي أعددتها؛ حيث إني اعتنيت بجانبين مهمين: أحدهما: وصف هذه المصنفات المختارة، والثاني: بيان منهج مصنفيها فيها، وقيمتها، مع فوائد أُخَر تظهر في ثنايا البحث، والله من وراء القصد وهو حسبي ونعم الوكيل.

أهمية الموضوع

التصنيف في أحاديث الأحكام من أدق أبواب التصنيف عند المحدثين؛ وذلك لأنه يرتبط بالحلال والحرام، ولا حلال إلا ما أحل الله في كتابه أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم، والحرام كذلك.

ويمكن تلخيص أهمية هذا الموضوع الحيوي في النقاط الآتية.

- أنه من أكبر الأدلة على عناية المحدثين بالجانب الفقهي تأليفا وتطبيقا، وأن ما يثار من أن المحدثين زوامل وأوعية تحوي النصوص وفقط، وأنهم مجرد نقلة أخبار وحسب، هو اتهام باطل لا يقف على قدمٍ راسخة، ولا ينهض به دليل من الواقع؛ بل إن الواقع يدل على خلافه.
- وهذه مبنية على سابقتها، وهي أن الأئمة الأربعة كلهم من رواة الحديث

(١) هكذا كتبت على غلاف الكتاب.

وحملته، وكذا أشهر تلامذتهم، وكلهم له مصنَّفٌ أو أكثر في الحديث الشريف؛ وهذا يعني أن "العقلية الجَمْعِية" عند أئمتنا الكبار لا تَعرف الفصل التام بين العلوم، والفصل بين العلوم الشرعية والعربية فصلا تاما أمر لا يقول به عاقل، ولا وجود له في مناهجهم، وهذا الفصل المرفوض شيء والتمايز بين العلوم شيء آخر، ففي حين قرر العلماء رفض الأول فقد أقروا الثاني نظريا وعمليا، فإذا صنف الفقيه في الحديث فبمنهجية المحدثين، وإذا كتب المحدث في أحاديث الأحكام فعلى ترتيب ونسق مؤلفات الفقهاء في الجملة.

- التأكيد على التكامل بين هذه المصنفات، وأنه لا يغني بعضها عن بعض، وأن في كلٍ منها من الميزات ما ليس في الآخر.
- بيان عناية العلماء بهذه المصنفات والقيام بخدمة مادتها الثمينة بأشكال عدةٍ، فمنهم مَن كان همه تخريج نصوصها وعزوها إلى مصادرها والحكم عليها، ومنهم من قصد شرح متونها واستخراج الأحكام منها، ومنهم مَن اختصرها، ومنهم مَن اعتنى ببيان غريب ألفاظها، إلى غير ذلك مِن الخدمات التي أفاد بها اللاحقون المصنفات التي جمعها المتقدمون، وهذه طبيعة العلوم الشرعية، اللاحق يستفيد مما تركه السابق، ويصوب تجاهه قلمه خادما وحارسا للسنة الغراء.
- قصدت – فيما قصدت – مِن وراء هذا الموضوع الدعوة إلى بذل المزيد مِن الجهد في الاستفادة مِن جهود وتراث الأئمة في هذا الباب، ولفتُ نظر الباحثين والدارسين في المجال الشرعي والعربي إلى نشر ثقافة التأصيل والتأريخ لكل فرع من فروع معارفنا العربية والشرعية.

منهج البحث

نظرًا لأهمية الموضوع محل الدراسة، وارتباطه بأشرف العلوم – بعد كتاب الله تعالى – وهو السنة النبوية، أقول نظرًا لهذا يحتاج الباحث إلى استخدام وتطبيق طرائق عدة مِن طرق وأساليب البحث العلمي.

وفي اعدادي لهذا البحث المبارك:

أ- استخدمت المنهج الاستقرائي في تتبع مقدمات المصنفات التي تكلمت عنها في هذا البحث، وفي سرد محتوياتها؛ تمهيدا لتسجيل ما وقفت عليه مما يدخل في موضوع ونطاق البحث.

ب- كذا استخدمت المنهج الوصفي؛ وذلك لأن الدراسة تقوم في جانب منها على التأريخ للتصنيف في هذا العلم؛ وهذا يستلزم وصف المنهج العام للمصنفات محل الدراسة.

ت- واستخدمت المنهج النقدي في كثير مِن جزئيات البحث، لا سيما في الكلام على شروحات المصنفات محل الدراسة.

ث- ويحتاج الباحث كذلك إلى المنهج التحليلي؛ وذلك لتحليل بعض وجهات النظر في مدح أو ذم بعضهم لكتاب ما، وفي عرض مناهج الأئمة التي ساروا عليها في مصنفاتهم، وفي غير ذلك.

خطة البحث

استخرتُ اللهَ تعالى في تقسيم مادة البحث، فاسْتَقَرَّ بِيَ الأمرُ على أنْ يكونَ في مقدمةٍ وتمهيدٍ، وأربعةِ فصولٍ وتتمةٍ وخاتِمَةٍ، وبعض الملاحق اللازمة. أما المقدمة: فقد جعلتها توطئة وفاتحة تضمنت حمد الله وشكره، والصلاة والسلام على رسوله صلى الله عليه وسلم، وتسمية الموضوع.

وأما التمهيد: فقد خصصته للكلام باختصار عن نقاط ثلاث، وهي: (أ) مفردات العنوان تعريف وتوضيح. (ب) تاريخ التصنيف في أحاديث الأحكام. (ت) العلاقة بين تصنيف المحدثين وتصنيف الفقهاء في الأحكام.

وأما الفصل الأول وعنوانه: عناية الأئمة الأربعة بالسنة النبوية، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: الإمام أبو حنيفة المتوفى سنة ١٥٠هـ وعنايته بالسنة.

المبحث الثاني: الإمام مالك المتوفى سنة ١٧٩هـ ودوره في خدمة السنة.

المبحث الثالث: الإمام الشافعي المتوفى سنة ٢٠٤هـ وأثره في الحديث.

المبحث الرابع: الإمام أحمد المتوفى سنة ٢٤١هـ إمام أهل السنة محدثا.

وأما الفصل الثاني: وعنوانه "كتب "السنن" وعنايتها بأحاديث الأحكام، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: مصنفات القرن الثالث الهجري وأهم نتاجها في أحاديث الأحكام.

المبحث الثاني: مصنفات القرن الرابع الهجري وأثرها في أحاديث الأحكام، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الإمام الطحاوي المتوفى سنة ٣٢١هـ وكتابه "شرح معاني الآثار".

المطلب الثاني: الإمام الدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥هـ وكتابه "السنن".

والفصل الثالث: وعنوانه: أثر الإمام البيهقي المتوفى سنة ٤٥٨هـ في التصنيف في أحاديث الأحكام. وفيه مبحثان.

المبحث الأول: السنن "الكبير" و "الصغير" وعلاقتهما بأحاديث الأحكام.

المبحث الثاني: آثاره الحديثية الأخرى غير السنن.

والفصل الرابع: وعنوانه: المصنفات الجوامع في أحاديث الأحكام، وفيه أربعة مباحث وتتمة:

المبحث الأول: الإمام عبد الحق الإشبيلي المتوفى سنة ٥٨١هـ و "أحكامه الثلاثة".

المبحث الثاني: الإمام عبد الغني المقدسي المتوفى سنة ٦٠٠هـ وكتابه "عمدة الأحكام".

المبحث الثالث: ابن تيمية الجد المتوفى سنة ٦٥٢هـ وكتابه "منتقى الأخبار".

المبحث الرابع: الحافظ الكبير ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ وكتابه "بلوغ المرام".

وأما التتمة: فقد خصصتها للحديث عن أهم جهود المعاصرين في التصنيف في فقه السنة النبوية.

ثم الخاتمة وبها أهم النتائج والتوصيات، ثم فهارس البحث. والحمد لله أولا وآخرا، ظاهرا وباطنا.

التمهيد

(أ) مفرداتُ العُنْوان تعريفٌ وتوضيح:

التصنيفُ والكتابةُ رزقٌ مِن الله تعالى يَمن به على من ثَابر وجَدَّ مِن عباده، وقد عَرَفَ أئمتنا للكتابة مكانتها وقدرها، فهذا "ابن الجوزي رحمه الله (ت ٥٩٧هـ) وهو من المُكْثِرين مِن التأليف يقول: "رأيتُ مِن الرأي القويم أنَّ نَفْع التصانيف أكثر من نفع التعليم بالمشافهة؛ لأني أُشافه في عُمري عددًا من المتعلمين، وأشافه بتصنيفي خلقًا لا تُحْصَى مَا خُلِقُوا بَعْدُ، ودليلُ هذا أنَّ انتفاع الناس بتصانيف المتقدمين أكثر من انتفاعهم بما يستفيدونه من مشايخهم. فينبغي للعالم أن يتوفر على التصانيف إن وُفِّقَ للتصنيف المفيد؛ فإنه ليس كل مَن صَنَّفَ صَنَّفَ، وليس المقصود جمع شيء كيف كان، وإنما هي أسرار يُطْلِع الله عز وجل عليها مَن شاء مِن عباده، ويوفقه لكشفها، فيجمعُ ما فُرِّقَ، أو يُرتِّبُ ما شُتِّتَ، أو يشرحُ ما أُهْمِلَ، هذا هو التصنيف المفيد"(١).

وعناوينُ الكتبِ والمصنفات مِن الأهمية بمكان، فكُلَّما كان العنوان دقيقًا، وثيقَ الصلةِ بموضوع البحث كان أنفَعَ وأفْيَد، وتاريخُنا الثقافي الإسلامي القديم منه والمعاصر حافلٌ بالمصنفات المتنوعة في كل فنون المعرفة، ومنهجية التصنيف والتقسيم والترتيب لمادة الكتاب بَرَعَ فيها أئمتنا براعةً مُنقطعة النظير.

ومما برعوا فيه، تسمية كتبهم، فقد أتوا فيها بكل طريفٍ مفيد، فلا يَسْتهين الباحث بأمر تسمية بحثه، والعناية به، بحيث يكون الاسم جامعًا مانعًا

---

(١) صيد الخاطر لابن الجوزي ص ٢٤١.

قدرَ الجُهْد والوُسْع[١].

وبحثي هذا جعلتُ عُنوانه: "نيلُ المَرَام بِمَعَالِمِ مَنْاهَجِ أَبْرَزِ المُصَنِّفِينَ في أحاديثِ الأَحْكَام مِن الْأَئمة الأَعْلَام، دراسةٌ حديثيةٌ وَصْفِيَّةٌ تأْرِيخيةٌ في ضَوْءِ عِلْم مَنَاهِج المُحَدِّثِين"[٢]، وهو كما تَرى دراسةٌ صُلْبها "حديثيٌ"، وبِها لمْسَة تاريخية فَرَضَتْهَا طبيعةُ الموضوع؛ حيث يتعلقُ بمناهج المحدثين، وهو علمٌ يرتبط بالتاريخ ارتباطًا وثِيقا.

– فقولي: "نيل المرام"، أعني به تحصيل المطلوب، والوصول إليه.

– وقولي: "بمعالم" جمع "مَعْلَم"، وهو من "العلامة"، تقول: "علَّمتُ الشيء"؛ أيْ: جعَلْت له سِمةً أو أمارةً يُعرف بها. و "مَعالِمُ الطّريق: العلامات التي تدلُّ عليها"[٣].

فالمعالم هي الدلائل والإشارات الواضحة التي يُستدل بها على ما ورائها، ومعالم منهج فلان في كتابه، يعني خطوطه العريضة، وَسِمَتُهُ الرئيسية، مِن غير إِغْرَاقٍ في تحديد مفردات منهجه بالتفصيل.

---

(١) للعلامة الدكتور/ الشريف حاتم بن عارف العوني دراسة قيمة في هذا الباب سماها: "العنوان الصحيح للكتاب، تعريفه وأهميته، وسائل معرفته وأحكامه"، طبعته دار عالم الفوائد، وهو كتاب قيم نافعٌ على صغر حجمه.

(٢) العنوان وإن كان به طولٌ نسبي؛ إلا إني جعلته ذا شقين، الأول منه وهو قولي: " نيلُ المَرَام بِمَعَالِمِ مَنْاهَجِ أَبْرَزِ المُصَنِّفِينَ في أحاديثِ الأَحْكَام مِن الْأَئمة الأَعْلَام" وهذا كتبته بخطٍ عريض، والشق الثاني وهو قولي: " دراسةٌ حديثيةٌ وَصْفِيَّةٌ تأْرِيخيةٌ في ضَوْءِ عِلْم مَنَاهِج المُحَدِّثِين" أجعله تحته بخط أصغر، وهذا مألوفٌ معروف، ينظر: "العنوان الصحيح للكتاب للعوني ص ١٠٤.

(٣) معجم اللغة العربية المعاصرة ١٥٤١/٢.

– وقولي: "دراسةٌ حديثيةٌ وَصْفِيَّةٌ تأْرِيخيةٌ"؛ أي أن هذه الدراسة في جوهرها وصُلبها تُعْنَى بالجانب الحديثي؛ لكن مِن ركائزها "وصف هذه الجهود محل الدراسة" في سياقها التاريخي الذي صُنِّفَتْ فيه، وبالنظر في فصول البحث ومباحثه يتبين لك أخي القارئ أنَّ الموضوعات رُتِّبَتْ ترتيبًا تاريخيًا.

– وقولي: "في ضَوْءِ عِلْم مَنَاهِج المُحَدِّثِين"، أي في إطار قواعده وأُسُسِهِ المُسْتَقِرَة لَدى علماء الحديث سلفًا وخلفًا.

و "مناهج المحدثين" مِن أجمعِ تعْرِيفاتِه كعِلمٍ أنْ نَقُول: "هي الطرق التي يَتَّبِعُها المحدثون في رواية الحديث وفي تصنيفه، والمقاصد الفقهية والفنية والإسنادية، التي يَرْمزون إليها مِن ذلك"(١).

والخلاصة: أنَّ العنوان يستهدف بيان مناهج أبرز المصنفات في أحاديث الأحكام، وتعتمد الدراسة على عدة مناهج أبرزها "المنهج الوصفي"، مستندةً إلى مُعْطَيات تاريخ أمتنا الفَيَّاض بِكُلِّ ما هو نافعٌ ومفيْد، وذلك في ضَوْءِ عِلم مناهج المحدثين.

❁❁❁❁❁

(١) مناهج المحدثين العامة في الرواية والتصنيف للدكتور/ نور الدين عتر ص ٩.

(ب) تاريخ التصنيف في أحاديث الأحكام(١):

نَقْلُ الكتاب والسنة مِن لَدُن الصدر الأول وحتى يومنا هذا اعتمدَ على الصدور والسطور، فالسماع والحفظ في الصدر هو الوسيلة الأولى لحفظ كتاب ربنا وتلقيه جيلا عن جيل، وما يُقال في طرق نقل القرآن يُقال في نقل السنة النبوية المطهرة.

والتصنيفُ عند المحدثين قديمٌ جدًا يرجع إلى القرن الأول الهجري، عندما دَوَّنَ بعضُ الصحابة عددا من الأحاديث والأحكام النبوية، كعلي ابن أبي طالب وعمرو بن العاص وأبي هريرة وغيرهم رضي الله عنهم(٢).

وهناك مظاهر عدةٍ تؤكد مَدى اهتمام الصحابة بالسنةِ حفظا ونقلا، ومِن هذه المظاهر باختصار:

- الحرص على حضور مجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم لسماعه والرواية عنه والاقتداء به والالتزام بأوامره وتوجيهاته.

- حرص بعضهم على سماع الحديث من الرسول صلى الله عليه وسلم أكثرَ مِن مَرةٍ ليُحَدِّثَ به غيره.

- كما حرصوا على أن تُنقل أقواله صلى الله عليه وسلم كما صدرتْ مِنه نَقِيَّة غير مَشُوبة بشائبة وغير محرفة أدنى تحريف، فاتخذوا الحيطة في

---

(١) في القرون الثلاثة الأولى لا يمكن الفصل بين التصنيف في السنة عموما والتصنيف المستقل في أحاديث الأحكام، حيث تعد أحاديث الأحكام هي المقصود الأكبر من هذه المصنفات؛ لذا ذكرت لمحة عن التصنيف في السنة عامة.

(٢) ينظر في الكلام على هذه المدونات الخاصة كتاب: للدكتور/ رفعت فوزي عبدالمطلب، باب: الكتابات في عهدي رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة ص٤٥ وما بعدها.

حفظ الحديث وفي سماعه.

– من مظاهر اهتمام الصحابة بالسُّنَّة: تدوينُها في صحف، وهذا التدوين – في كتب، أو صحف، أو رسائل– يعد من الجهود الهامة التي قام بها الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين"(١).

وعصر التابعين لم يختلف كثيرا عن عصر الصحابة أعني من حيث قلة المكتوب، وعدم ظهور كتب دونت فيها أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم تدوينا كاملا، مع الوضع في الاعتبار أن التدوين الفردي كان موجودا، وحافظة العرب كانت لا تزال فتية قوية، وقد استُثْمِرتْ في حفظ كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم.

وفي عصر تابعي التابعين تغيرت الظروف عن عصر الصحابة والتابعين، وتطورت بعض الأمور، وظهرت بعض الملابسات التي استدعت وضع مناهج ومقاييس وضوابط يستعين بها المحققون ونقاد الحديث في الكشف عن العلل والدخيل مما نُسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم كذبًا؛ وذلك لهدف الحفاظ على السُّنَّة من الوضع، وصيانتها من الخطإ والتحريف.

ويمكن تلخيص هذه المستجدات فيما يلي:

أولًا: وفاة الصحابة ومعظم التابعين الذين كانوا يحفظون سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

---

(١) منهاج المحدثين في القرن الأول الهجري وحتى عصرنا الحاضر للدكتور/علي عبدالباسط مزيد ص٣٧ وما بعدها باختصارٍ، وقد ذكر شيخنا حفظه الله لكلٍ مظهرٍ دليله. وانظر: من النبي صلى الله عليه وسلم إلى البخاري للدكتور/أحمد صنوبر ص١٨ وما بعدها.

ثانيًا: نزول الإسناد واستحالة لقيا جميع الرواة الموصِّلين إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

ثالثًا: ظهور المذاهب الفقهية، ومن ثَم الاختلاف بين الأئمة ومحاولة توثيق ما عندهم من الأحاديث ومناقشة مخالفيهم، وتمخض عن ذلك حركة كبيرة في توثيق السُّنَّة خاض غمارَها الأحناف والشافعي وأصحاب مالك، رضي الله عنهم أجمعين.

رابعًا: كثرة الوضع في الحديث، وكثرة الخطإ فيه من قِبَلِ بعض المنتسبين إلى الإسلام من ضعاف الإيمان وأهل البدع.

خامسًا: لم تدون السُّنَّة تدوينًا شاملًا في العصر الأول خوفًا من اختلاطها بالقرآن، وأما في عصر أتباع التابعين فقد كثر الحفاظ والكتبة، وزال الخوف السابق، فضلًا عن الحاجة الماسة لهذا التدوين؛ خشية اندراس السُّنَّة وضياعها بموت حفاظها"[1].

ولا يمكن في هذه الحقبة الأولى الفصل بين أحاديث الأحكام وغيرها؛ بل إن المتتبع لحركة التدوين الأولى هذه يلحظ بوضوح أن جمع أحاديث الأحكام كان غايتهم الأولى؛ إذ عليها تدور العبادات والمعاملات وغيرهما، وهي الترجمة العملية الحقيقية لأوامر ونواهي القرآن الكريم.

وقد صحب ظهور المذاهب الفقهية الأربعة[2] المعروفة – الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي – ظهور العديد من المؤلفات الحديثية التي تخدم

---

(١) مناهج المحدثين للدكتور/ علي عبد الباسط ص ٢٠٧ وما بعدها.

(٢) للشيخ محمد أبي زهرة رحمه الله دراسة قيمة اسمها: "تاريخ المذاهب الإسلامية" جعل الجزء الأول منها للمذاهب العقدية، وخصص الثاني للكلام عن المذاهب الفقهية الأربعة وغيرها، وقد فصل القول في المذاهب الأربعة تفصيلا محكما.

الجانب الفقهي، فقد "امتن الله تعالى على هذه الأمة بأئمة قيضهم لحفظ دينه، ومكنهم من معرفة كتابه وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وجندهم لخدمة الإسلام والمسلمين، فألهمهم حفظ القرآن الكريم ومعرفة علومه، وأعانهم على حفظ الحديث الشريف ومعرفة طرقه وعلومه، فبلغوا في ذلك درجة تدعو إلى الدهشة والإعجاب، فكانوا مصابيح الهدى لغيرهم في الاجتهاد والفتوى والتبصير بأمور الدين والدنيا معًا، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم.

وقد شهد لهم المتخصصون من معاصريهم ولاحقيهم بالإمامة في الفقه والحديث، وأقروا لهم بالفضل والتقوى والورع، وهي شهادات تدل بوضوح على دور هؤلاء الأئمة في خدمة الحديث الشريف وعلومه"(١).

ولما جاء القرن الثالث الهجري، وهو أزهى عصور السُّنَّة وأحفلها بخدمة الحديث، ففيه ظهر أفذاذ الرجال من حفاظ الحديث وأئمة الرواية، وخبراء الجرح والتعديل، كما سعد بالتآليف الخالدة والمصنفات الهامة في الحديث وعلومه المختلفة، وعلى رأسها الكتب الستة "صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، وسنن الترمذي، وسنن النسائي، وسنن ابن ماجه" التي جمعت أصول الإسلام وفروعه، وفيه أيضًا اعتنى أئمة الحديث بالكلام على الأسانيد والرجال، وبيان منزلتهم في الجرح والتعديل"(٢).

أقول: وهذه المصنفات الستة التي هي أشهر وأجمع دواوين السنة على الإطلاق نصيب أحاديث الأحكام منها هو الأكبر، فالبخاري ومسلم أدرجا في

---

(١) مناهج المحدثين للدكتور/ علي عبد الباسط ص ٢٢٧.

(٢) المرجع السابق ص ٢٤٩. وانظر: من النبي صلى الله عليه وسلم إلى البخاري ص ٢٨٨ وما بعدها.

صحيحيهما أبواب العبادات والمعاملات وأحكام الأسرة وغيرها من الأحكام. أما السنن الأربعة فقد جمعت فأوعت في طيات كتبها وأبوابها الكثرة الكاثرة من أحاديث الأحكام، وسيأتي الحديث المفصل عنها في الفصل الثاني إن شاء الله تعالى.

وقد سبق الكتب الستة في التصنيف والجمع الموسع إمامان كبيران مزجا بين الأحاديث المرفوعة والأقوال الموقوفة، وفتاوى الصحابة والتابعين، كل ذلك تراه في الباب الواحد من أبواب كتابيهما، وأعني بهما الإمامين الكبيرين "عبد الرزاق بن همام الصنعاني" المتوفى سنة ٢١١هـ، والإمام الكبير "أبو بكر بن أبي شيبة" المتوفى سنة ٢٣٥هـ وكلاهما سمى كتابه "المصنف"، وأثر الكتابين في جمع أحاديث الأحكام المرفوع منها والموقوف وفتاوى الصحابة والتابعين كتبت فيه أطروحات ودراسات موسعة(١).

وشبيهًا بمصنفات القرن الثالث، ما صُنِّفَ في الحديث في القرنين الرابع والخامس الهجريين، فالكثير مِن أسانيد نصوص ما صُنِّفَ فيهما ينتهي إلى مُصَنِّفِي القرن الثالث، أو إلى شيوخهم(٢).

واستمر الأمر يدور في هذا الإطار إلى أن ظهرت المصنفات المستقلة في أحاديث الأحكام، والتي منها ما هو مسند، ومنها ما هو غير مسند،

---

(١) باكورة طبعات مصنف عبد الرزاق هي الدرة التي قام عليها العالم الكبير حبيب الرحمن الأعظمي (ت ١٤١٢هـ)، وهي طبعة مشهورة. أما مصنف ابن أبي شيبة فطبعة العلامة/ محمد عوامة حفظه الله هي العمدة بالنسبة لطبعات الكتاب.

(٢) ينظر: مناهج المحدثين للدكتور علي عبد الباسط ص ٤٠٩ وما بعدها.

وسيأتي الحديث المفصل عن أهمها في مباحث الفصل الرابع إن شاء الله تعالى.

❁❁❁❁❁

(ت) العلاقة بين تصنيف المحدثين وتصنيف الفقهاء في الأحكام:

الله تبارك وتعالى أكرم البشرية بالإسلام، خاتمة الأديان، وكتابه القرآن أجل الكتب، وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم أطيب الكَلِمِ بعد القرآن.

وارتباط السنة بالقرآن وثيق للغاية، فكلاهما وحي من الله تعالى لرسوله صلى الله عليه وسلم؛ إلا إن بينهما فروقٌ محل بيانها كتب علوم القرآن وكتب أصول الحديث، وأصول الفقه.

وأوجه بيان السنة للقرآن كثيرة، أبرزها: بيان المجمل، وتقييد المطلق، وتخصيص العام، وتوضيح المبهم، وغير ذلك، وقد تأتي السنة بأحكام فرعيةٍ زائدةٍ على ما في القرآن الكريم، ومحل بسط ذلك أيضا كتب ساداتنا الأصوليين. ولا يخفى أن الوقوف على هذه الأوجه عند شرح الحديث، وبيانها وتجليتها أمر لا يتيسر لكل أحد، يقول السيوطي رحمه الله: "الكلام في معاني الأحاديث، واستنباط الأحكام منها، والجمع بين مختلفها، وإيضاح مشكلها بحر لا ساحل له، فلا يزال يُفتح لعالم بعد آخر مِن الاستنباطات والمعاني الدقيقة في الأحاديث ما لم يُسبق إليه، ولا حام طائر مِن قبله عليه"(١).

ولا بد من الوضع في الاعتبار أن الفصل التام بين التصنيف الحديثي والفقهي ليس ممكنا؛ ولكن هناك نقاط تماس، وهناك فوارق مهمة اقتضتها طبيعة التمايز بين العلوم.

---

(١) البحر الذي ذخر للسيوطي ١/٢٥٦.

فمن نقاط التماس بين الناحيتين:

– أن المحدثين الخُلَّص هم في نفس الوقت مِن الفقهاء الكبار؛ بل منهم مَن عُدَّ في المجتهدين اجتهادًا مطلقا ك "ابن جرير الطبري" (ت٣١٠هـ). فالناظر في مصنفات الطبري المتنوعة يجد أنه مزج بين الرواية وفقهها بحيث يجعل كتابه يصلح لأن يوضع في كلا القسمين، فـ "تفسيره جامع البيان" مثلا كتابُ تفسير على قواعد المفسرين، وكتاب فقه حوى مادة غزيرة منه. وهكذا بقية كتبه العلمية.

– أن مِن أهم أغراض جَمْع السنة وتدوينها حفظ الشريعة التي تُمثل الجانب العملي في الإسلام، والفقه أساس العمل، فجاءت كتب الحديث مؤدية للغرضين، حفظ السنة مِن الضياع، وبيان فقهها للناس.

– وما قيل في كتب متون السنة في الفقرة السابقة يقال في كتب الشروح الحديثية، فالشارح لأي كتاب حديثي لا يمكنه أن يستغني عن التعرض للجانب الفقهي؛ بل إنَّ مِن أبرز ما يُثار مِن فوائد عند شرح أي كتاب هي الفوائد الفقهية.

– كذا إذا صنف الفقيه في أي بابٍ من أبواب الفقه فعمدته الكتاب والسنة؛ لذلك مَن يستعرض أصول أي مذهب من المذاهب الأربعة يجد أن الأصل الأول للاستنباط هو القرآن، والثاني هو السنة، لا خلاف بين المذاهب في هذا، وقد يختلفون في جعل "القياس" مثلا من أصول الاستنباط أم لا. إلى غير ذلك من نقاط التماس والالتصاق بين المحدثين والفقهاء.

حتى اختلاف السادة الفقهاء في الاستدلال ببعض الأحاديث، أسبابه فرعية وليستْ أصلية؛ أعني أن أسباب ذلك الاختلاف ليست في أصل حجية السنة في الأحكام مِن عدمه؛ ولكن في مسائل عَرَضِيَّة تابعة لتوظيف السنـــة

في استنباط الأحكام، ويمكن تلخيص هذه الأسباب فيما يلي:

(أ) اختلافهم في متى يصلح الحديث الشريف حجة يعمل بها.

(ب) اختلافهم في فهم الحديث؛ أي في دلالته على الحكم.

(ت) اختلاف مسالكهم في دفع التعارض الظاهري بين بعض نصوص السنة.

(ث) اختلافهم بسبب تفاوتهم في سعة الاطلاع على السنة النبوية. وقد أشبع الأستاذ محمد عوامة هذه الأسباب بحثا وتفصيلا وتمثيلا في كتابه الماتع " أثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة الفقهاء" بما لا مزيد عليه(١).

ومِن أبرز نقاط الاختلاف بين التصنيف في الناحيتين ما يلي:

– أن المحدث يُعني مع ضبط المتن التمسك بالسند، الطريق الذي وصل إليه المتن من خلاله، في حين أن هذه الناحية قد عري عنها التصنيف الفقهي في الغالب.

– كذا المحدث لا يهتم بحكاية الخلافات وتحليلها وبيان دليل كل قول، في حين أن هذا من صميم عمل الفقيه، ولا بد أن يحرص عليه؛ لأن اختلاف الأئمة من دلائل رحمة الله بهذه الأمة. وقلما نجد محدثا يكتب في الخلاف بين مذهبين، كما فعل الإمام البيهقي (ت ٤٥٨هـ) في كتابه: " الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه" وهو مطبوعٌ ذائع.

– ثم إن العناية بالتنظير العقلي والأقيسة وما إلى ذلك من الحجج العقلية مِن مهام الفقيه دون المحدث. والخلاصة: أن هناك نقاط التقاء بين المحدثين والفقهاء في التصنيف لا يمكن الفصل بينهم فيها، وهناك نقاط تمايز بينهما، وهذه ضرورة اقتضتها طبيعة التمايز بين العلوم.

❁❁❁❁❁

(١) ص ١٨ وما بعدها.

الفصل الأول

عناية الأئمة الأربعة بالسنة النبوية

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: الإمام أبو حنيفة المتوفى سنة ١٥٠هـ وعنايته بالسنة.

المبحث الثاني: الإمام مالك المتوفى سنة ١٧٩هـ ودوره في خدمة السنة.

المبحث الثالث: الإمام الشافعي المتوفى سنة ٢٠٤هـ وأثره في الحديث.

المبحث الرابع: الإمام أحمد المتوفى سنة ٢٤١هـ إمام أهل السنة محدثا.

*** توطئة موجزة للفصل:**

كما تقدم قبلُ في التمهيد من الإشارة إلى أن الفقه ممزوج بالحديث، والحديث أحد منابع الاستنباط الأساسية، فعملُ هؤلاء الأئمة الأربعة –وكذا غيرهم ممن كان قبلهم أو جاء بعدهم– في هذا الفلك يدور، فالسنة هي المصدر الثاني للتشريع باتفاق.

وبناءً على ما تقدم لا بُد من التأكيد على أنَّ الأئمة الأربعة الفقهاء رضي الله عنهم كانت لهم عناية كبيرة بالسنة، فهي بلا شكٍ أحد مكوناتهم العلمية الأساسية، والدراية بها سندا ومتنا مِن شروط المجتهد، ولا يمكن أنْ يصل إلى الإمامة في الفقه إلا بتحصيل هذه الأداة المهمة مِن أدوات الاجتهاد.

وقد دلت مصنفاتهم التي وصلتنا دلالة قاطعة على إمامتهم في السنة وعلومها، كما هم أئمة في الفقه وأصوله، وسيتضح هذا في المباحث الآتية في الكلام عن كل إمامٍ منهم، رضي الله عنهم.

المبحث الأول: الإمام أبو حنيفة المتوفى سنة ١٥٠هـ وعنايته بالسنة

- تعريف موجز بالإمام أبي حنيفة:

اسمه النعمان بن ثابت بن زُوطَى، بضم الزاي وفتح الطاء(١)، وكنيته أبو حنيفة؛ لأنه كان يحمل معه دائما أوراقه والدواة والقلم، والدواة تسمى "حنيفة" في لغة بعض أهل العراق، هكذا قال بعض المؤرخين له(٢).

ولد سنة ٨٠هـ في عهد الخليفة الأموي "عبد الملك بن مروان" (ت ٨٦هـ) وقضى ثنتين وخمسين سنة من حياته في ظلال هذه الدولة التي سقطت سنة ١٣٢هـ. وهو عصر كان يموج بالحركات الفكرية والدينية وشهد الكثير من الفتن والاضطرابات السياسية.

نشأ في بيت ميسور الحال، حيث كان أبوه تاجرا ذائع الصيت، وكانت أمه امرأة تقية حريصة على معرفة دينها والتفقه فيه.

وبعد وفاة أبيه اشتغل بتجارة الثياب، وكان مضرب المثل فيها أمانة ونقاءً ونزاهة وحرصا على الحلال، وورعا عما فيه شبهة فضلا عن البعد عن الحرام الظاهر، وأخباره في هذا الباب كثيرة جدا(٣).

حفظ القرآن صغيرا، وأخذ القراءة عن الإمام "عاصم بن أبي النجود" (ت ١٢٧هـ)، ثم طلب بقية علوم الشريعة، فبرع في الحديث والفقه والكلام،

---

(١) تهذيب الأسماء واللغات للنووي ٢/٢١٦ ت ٧٧١.

(٢) الخيرات الحسان في مناقب أبي حنيفة النعمان للهيتمي ص ٢١ وما بعدها، وأبوحنيفة حياته وعصره آراؤه وفقهه لأبي زهرة ص ١٥ وما بعدها.

(٣) ينظر فيها الخيرات الحسان للهيتمي، ومناقب أبي حنيفة للكوثري، فقد نقلا منها جملة طيبة.

وغيرها مِن العلوم.

وأبرز شيوخه في الفقه الإمام "حماد بن أبي سليمان" (ت ١٢٠هـ) فقد لقيه الإمام وهو في الثانية والعشرين من عمره، وظل ملازما له حتى جاوز الأربعين، وهي مدة كبيرة تعلم منه فيها الكثير(١).

وله في الحديث شيوخ كُثُر، وكذا في علم الكلام والمناظرة، حيث برع فيه الإمام براعة كبيرة.

مِن أبرز تلاميذه: أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي (ت ١٨٢هـ)، ومحمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩هـ). فقد حملا مذهبه مِن بعده، وصنفا فيه عدة كتب، وقد ساهما في بلورة المذهب ونشره، ولهما فيه اجتهادات خاصة لم تؤثر عن أبي حنيفة.

وتوفي الإمام أبو حنيفة بعد رحلة حافلة بالعلم والجهاد في سبيله سنة ١٥٠هـ، فرضي الله عنه وأرضاه(٢).

---

(١) أفضلُ مَن جمعوا شيوخه وتلاميذه هو الإمام السيوطي في رسالته القيمة "تبييض الصحيفة بمناقب أبي حنيفة" فانظرها ص ٣٩ وما بعدها.

(٢) الكتب التي تَرجمت للإمام رحمه الله كثيرة منها ما هو قديم، ومنها ما هو متأخر: فله ترجمة في: الطبقات الكبرى لابن سعد ٢٣٣/٧ ت ٣٤٥٣. والطبقات لخليفة ابن خياط ص ٢٨٤ ت ١٢٦٧. والضعفاء الصغير للبخاري ص ١٣٢ ت ٣٨٨. والثقات للعجلي ٣١٤/٢ ت ١٨٥٣. والمعارف لابن قتيبة ٤٩٥/١. والمعرفة والتاريخ للفسوي ٧٤٦/٢. والضعفاء الكبير للعقيلي ٢٦٨/٤ ت ١٨٧٦. والجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤٤٩/٨ ت ٢٠٦٢. والمجروحين لابن حبان ٦٠/٣ ت ١١٢٧. والكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي ٢٣٥/٨ ت ١٩٥٤. والانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء لابن عبد البر ص ١٢٢. وتاريخ بغداد للخطيب ٤٤٤/١٥ ت ٧٢٤٩. و منازل الأئمة الأربعة أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد لأبي زكريا السِلماسي ص ١٦٣. والمنتظم=

- أبو حنيفة رحمه الله وعنايته بالسنة النبوية:

الإمام رحمه الله بلغ رتبة الاجتهاد المطلق بلا نزاع، وهذه وحدها كافية في الدلالة على إمامته في الحديث؛ لأن الدراية بالحديث وعلومه، والتمكن فيهما مِن شروط المجتهد المتفق عليها بين الأصوليين، يقول ابن جزي: "وثانيها – شروط المجتهد –: حفظ حديث رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم، وأحاديث أصحابه، وحفظ أسانيدها، ومعرفة الرجال الناقلين لهما"(١).

وتظهر عناية الإمام أبي حنيفة بالحديث من خلال ما يلي:

- عنايته بطلبه له وتعلمه إياه: وقد شهد له بذلك الأئمة، فيقول الإمام الذهبي: "وَعُنِيَ بِطَلَبِ الآثَارِ، وَارْتَحَلَ فِي ذَلِكَ، وَأَمَّا الفِقْهُ وَالتَّدْقِيْقُ فِي الرَّأْيِ

=في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي ١٢٨/٨ ت ٨٠٥. وتهذيب الكمال للمزي ٤١٧/٢٩ ت ٦٤٣٩. وتذكرة الحفاظ للذهبي ١٢٦/١ ت ١٦٣ وغيرها من المصادر.
وهناك كتب مستقلة أفردت ترجمته وبينت مكانته في العلم، منها: مناقب أبي حنيفة وصاحبيه للذهبي. والخيرات الحسان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان لابن حجر الهيتمي الشافعي. وتبييض الصحيفة بمناقب أبي حنيفة للسيوطي. وفضائل أبي حنيفة وأخباره ومناقبه لابن أبي العوام. ومناقب أبي حنيفة للكوثري. وأبو حنيفة النعمان إمام الأئمة الفقهاء لوهبي سليمان غاوجي. وأبو حنيفة بين الجرح والتعديل لشاكر ذيب فياض. وأبو حنيفة وأصحابه لحبيب أحمد الكيرانوي. وحياة الإمام أبي حنيفة للأستاذ السيد عفيفي. وأبو حنيفة حياته وعصره آراؤه وفقهه لأبي زهرة. وغيرها.

قلت: وإنما أطلت في نقل مصادر التعريف به والترجمة له وذكر فضائله؛ لأنه لم يتعرض إمام من الأئمة الأربعة للطعن كما تعرض أبو حنيفة، وإن كان كل منهم قد خاض فيه بعضهم. وقد لا أفعل ذلك في ترجمة غيره من السادة الأئمة رضي الله عنهم.

(١) تقريب الوصول إلي علم الأصول لابن جزي ص ١٩٥.

وَغوَامِضِهِ، فَإِلَيْهِ المُنْتَهَى، وَالنَّاسُ عَلَيْهِ عِيَالٌ فِي ذَلِك[١]". وقال: " طَلَبَ الحَدِيْثَ، وَأَكْثَرَ مِنْهُ فِي سَنَةِ مائَةٍ وَبَعدَهَا"[٢].

– إمامته في الحديث: والتي شهد له بها الكبار في القديم والحديث، فقد أخرج ابن عبد البر في "جامع بيان العلم وفضله" بسنده إلى الإمام أبي داود سُلَيْمَانَ بْنَ الْأَشْعَثِ السِّجِسْتَانِيَّ قوله: "رَحِمَ اللَّهُ مَالِكًا كَانَ إِمَامًا، رَحِمَ اللَّهُ الشَّافِعِيَّ كَانَ إِمَامًا، رَحِمَ اللَّهُ أَبَا حَنِيفَةَ كَانَ إِمَامًا"[٣].

وقد عقد الحاكم في "معرفة علوم الحديث" فصلا قال فيه: " ذِكْرُ النَّوْعِ التَّاسِعِ وَالْأَرْبَعِينَ مِنْ مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ، هَذَا النَّوْعُ مِنْ هَذِهِ الْعُلُومِ مَعْرِفَةُ الْأَئِمَّةِ الثِّقَاتِ الْمَشْهُورِينَ مِنَ التَّابِعِينَ وَأَتْبَاعِهِمْ مِمَّنْ يُجْمَعُ حَدِيثُهُمْ لِلْحِفْظِ، وَالْمُذَاكَرَةِ، وَالتَّبَرُّكِ بِهِمْ، فَمِنْهُمْ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ...، وَمِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ... أَبُوحَنِيفَةَ النُّعْمَانُ ابْنُ ثَابِتٍ التَّيْمِيُّ...". وعد خلقا[٤].

ويقول الحافظ ابن كثير في معرض تحريره لرواية ما، مستشهدا بأقوال العلماء، ومنهم أبو حنيفة، فيقول: " فَهَذَا أَبُو حَنِيفَةَ، رَحِمَهُ اللَّهُ، وَهُوَ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْمُعْتَبَرِينَ، وَهُوَ كُوفِيٌّ لَا يُتَّهَمُ عَلَى حُبِّ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَتَفْضِيلِهِ بِمَا فَضَّلَهُ اللَّهُ بِهِ وَرَسُولُهُ، وَهُوَ مَعَ هَذَا يُنْكِرُ هَذَا عَلَى رَاوِيهِ..."[٥].

فابن كثير يَعتبر بإنكار أبي حنيفة على الراوي ويحتج به، ومثل هذا كثير في كتب الأئمة.

---

(١) سير أعلام النبلاء ٦/٣٩٢ ت ١٦٣.

(٢) المرجع السابق، نفس الموضع.

(٣) جامع بيان العلم وفضله ٢/١١١٣ برقم ٢١٩٦.

(٤) معرفة علوم الحديث للحاكم ص ٢٤٠.

(٥) البداية والنهاية لابن كثير ٨/٥٨٥.

ويقول ابن القيم في ثنايا حديثه عن حجية صحيفة "عمرو بن شعيب" ما نصه: " وَقَدْ احْتَجَّ الْأَئِمَّةُ الْأَرْبَعَةُ – أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد– وَالْفُقَهَاءُ قَاطِبَةً بصحِيفَةَ "عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ" عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، وَلَا يُعْرَفُ فِي أَئِمَّةِ الْفَتْوَى إلَّا مَنْ احْتَاجَ إلَيْهَا وَاحْتَجَّ بِهَا، وَإِنَّمَا طَعَنَ فِيهَا مَنْ لَمْ يَتَحَمَّلْ أَعْبَاءَ الْفِقْهِ وَالْفَتْوَى..."(١).

فهذا إمام مِن الجامعين بين الحديث والفقه، وله فيهما باعٌ لا يُنكر، يستند إلى الأئمة الأربعة في اعتماد هذه الصحيفة، ورأي مَن يُعتمد في مثل هذا إنْ لَمْ يُعْتمد رأيُ هؤلاء الأئمة الأعلام؟!.

وتأمل كيف حرص الأئمة الكبار على سلامة ساحة أبي حنيفة مِن الطعن، يظهر هذا من قول الإمام الذهبي رحمه الله مادحا الإمام المزي في ترجمته لأبي حنيفة، يقول الذهبي: "قد أحسن شيخنا أبو الحجاج حيث لم يُورد شيئًا يلزم منه التضعيف"(٢).

مِن هذه النقول وغيرها يمكننا أن نقول: لا يستغرب ما قاله "مُلا علي القاري" عن حال أبي حنيفة في الحديث: "... فإن حسن الظن بأبي حنيفة أنه أحاط بالأحاديث الشريفة مِن الصحيحة والضعيفة..."(٣).

وقد أفاض وأجاد صاحب كتاب "مكانة الإمام أبي حنيفة في الحديث" في نقل أقـوال الأئمة الكبـار في تزكية الإمـام أبي حنيفة وبيان مكانته في

---

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين ٧٨/١.

(٢) تذهيب تهذيب الكمال للذهبي ٢٢٥/٩.

(٣) شرح مسند أبي حنيفة للقاري ٩١/١.

الحديث[١].

- **وأبو حنيفة من الأئمة معروفي العدالة:** فلا يحتاج إلى تزكية؛ إذ الاستفاضة والشهرة إحدى طرق معرفة العدالة عند المحدثين، يقول العراقي: "وممَّا تثبتُ به العدالةُ: الاستفاضةُ والشهرةُ. فمن اشتهرتْ عدالتُهُ بين أهلِ النقلِ، أو نحوِهم من أهلِ العلمِ، وشاعَ الثناءُ عليه بالثقةِ والأمانةِ استُغنيَ فيه بذلك عن بينةٍ شاهدةٍ بعدالتهِ تنصيصاً. قالَ ابنُ الصَّلاحِ: وهذا هو الصحيحُ في مذهبِ الشافعيِّ، وَعَلَيْهِ الاعتمادُ في أصولِ الفقهِ. وممَّنْ ذكرَهُ من أهلِ الحديثِ؛ الخطيبُ..."[٢]، ويقول الإمام الشيرازي في: "باب القول في الجرح والتعديل" من "اللمع": "وجملته أن الراوي لا يخلو إما أن يكون معلوم العدالة أو معلوم الفسق أو مجهول الحال، فإن كانت عدالته معلومة كالصحابة رضي الله عنهم أو أفاضل التابعين كالحسن وعطاء والشعبي والنخعي وأجلاء الأئمة كمالك وسفيان وأبي حنيفة والشافعي وأحمد وإسحاق ومن يجري مجراهم وجب قبول خبره ولم يجب البحث عن عدالته"[٣].

- **رد الطعون التي وجهت إلى الإمام:**

الإمام أبو حنيفة نِيل منه ما لم يُنَلْ مِن بقية الأئمة الأربعة، وأبرز ما اتهم به أنه قليل البضاعة في الحديث؛ بل إنه ضعيف غير ثقة، وأكتفي هنا بنقل قول الإمام "اللكنوي" في كتابه "الرفع والتكميل"، حيث يقول: "فَائِدَة: قد

---

(١) ينظر ما نقله عن الذهبي والبيهقي وغيرهما ص ٣٧ وما بعدها. وكان دليلي في هذه النقطة هذا الكتاب، حيث استعنت به في الوصول إلى كلام الأئمة في الإمام أبي حنيفة رحمه الله.

(٢) التبصرة والتذكرة للعراقي ١/٣٣٠.

(٣) اللمع في أصول الفقه ص ٧٧.

يقدم التَّعْدِيل على الْجرْح الْمُفَسّر أَيْضا؛ لوجوه عارضة تَقْتَضِي ذَلِك، ولِهَذَا لم يقبل جرح بَعضهم فِي الإِمَام أبي حنيفَة وَشَيْخه "حَمَّاد بن أبي سُلَيْمَان" وصاحبيه "مُحَمَّد وَأبي يُوسُف" وَغَيرهم من أهل الْكُوفَة بِأَنَّهُم كَانُوا من المرجئة. ولَم يقبل جرح النَّسَائِيّ فِي أبي حنيفَة وَهُوَ مِمَّن لَهُ تعنت وتشدد فِي جرح الرِّجَال، ولَم يقبل جرح الْخَطِيب الْبَغْدَادِيّ فِيهِ وَفِي متبعيه بعد قَول ابْن حجر فِي "الْخيرَات الحسان" نقلا عَن ابْن عبد الْبر راس عُلَمَاء الشَّأْن: "الَّذين رووا عَن أبي حنيفَة ووثقوه وأثنوا عَلَيْهِ أَكثر من الَّذين تكلمُوا فِيهِ، وَالَّذين تكلمُوا فِيهِ من أهل الحَدِيث أَكثر مَا عابوا عَلَيْهِ الإغراق فِي الرَّأْي وَالْقِيَاس"؛ أَي: وَقد مر أَن ذَلِك لَيْسَ بِعَيْب، وَقَالَ الإِمَام عَليّ بن الْمَدِينِيّ: أَبُو حنيفَة روى عَنهُ الثَّوْرِيّ وَابْن الْمُبَارك وَحَمَّاد بن زيد وَهِشَام ووكيع وَعباد بن الْعَوام وجعفر بن عون وَهُوَ ثِقَة لَا بَأْس بِهِ، وَكَانَ شُعْبَة حسن الرَّأْي فِيهِ، وَقَالَ يحيى بن معِين: أَصْحَابنَا يفرطون فِي أبي حنيفَة وَأَصْحَابه، قيل لَهُ: أَكَانَ يكذب؟ قَالَ: لَا"(١).

والخلاصة – حتى لا أطيل – أن أبا حنيفة رحمه الله إمام في الفقه إمام في الحديث، والله أعلم.

– **آثاره الحديثية:** عصر الإمام يعد طلعية حركة التأليف؛ لذا كان لا يزال في التأليف نُدرة، ومع ذلك هناك عدة آثار حديثية وأخرى فقهية، وثالثة عقدية، ورابعة تربوية كلها للإمام رحمه الله.

والـــذي يعنينا هنا هو آثاره الحديثية، والتي يمكن تلخيص الكلام عنها

---

(١) الرفع والتكميل ص ١٢٠ وما بعدها بتصرف يسير واختصار. وانظر: الضوء اللامع المبين عن مناهج المحدثين لشيخي فضيلة الأستاذ الدكتور/ أحمد محرم رحمه الله ص ٢٧١ وما بعدها.

فيما يلي:

(أ) مسانيد أبي حنيفة: "المسند" مصطلح معروف عند المحدثين، وهو الكتاب الذي رَتَّبَ مُصنفه فيه الأحاديث على أسماء الصحابة، أو على أسماء غيرهم.

وأبو حنيفة لم يُدون حديثه بنفسه؛ لأن حركة التدوين العام لم تكن قد ظهرت بعدُ كما أسلفتُ، ولكن قام بهذه المهمة تلاميذه، فهُم مَنْ دَوَّنَ عِلْمه، ورَوَوْا عنه هذه المسانيد(١).

والمسانيد التي رُويت عن أبي حنيفة بلغتْ عِدتها خمسة عشر مسندا، وهي مَبْثُوثةٌ منْثُورة في مكتبات الدنيا؛ مما يجعل جمعها أمرًا بعيد المنال؛ ولكن قد هيأ الله تعالى أحد العلماء وهو الإمام أبو المؤيد "محمد بن محمود" الخوارزمي (ت ٦٦٥) فقام بجمع هذه المسانيد وترتيبها وجعلها في كتاب واحد سماه "جامع المسانيد"، ويقول في مقدمته: "وقد سمعت بالشام عن بعض الجاهلين مقداره – يعني الإمام أبا حنيفة – أنه ينقصه ويستصغره ويستعظم غيره ويستحقره، وينسبه إلى قلة رواية الحديث، ويستدل باشتهار المسند الذي جمعه أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم للشافعي رحمه الله، وموطأ مالك، ومسند الإمام أحمد رحمهم الله تعالى، وزعم أنه ليس لأبي حنيفة رحمه الله مسند، وكان لا يروي إلا عدة أحاديث، فلحقتني حَمِيَّة دينية ربانية، وعصبية حنفية نعمانية، فأردتُ أنْ أجمعَ بين خمسة عشر من مسانيده التي جمعها له فحول علماء الحديث..."(٢).

---

(١) مكانة الإمام أبي حنيفة بين المحدثين ص ٢٧٣.

(٢) جامع المسانيد للخوارزمي ١/٤.

(ب) مصنفات تلاميذه: كما يقولون الشيخ بتلاميذه، فإذا لم يكن للشيخ تلاميذ ضاع علمه، والإمام رحمه الله رزقه الله تلاميذ نبلاء حرصوا على نقل علمه وتدوينه، وأبرزهم:

١- الإمام أبو يوسف القاضي: والذي صنف عدة كتب أبرزها، كتاب "الخراج"، وكتاب "الآثار"، وجل ما في الكتابين يرويه عن أبي حنيفة، فَيُعَدُّ مِن مرويات الإمام نفسه.

٢- الإمام محمد بن الحسن: وله عدة مصنفات أبرزها: كتاب "الآثار"، وكتاب "الاكتساب"، و "الجامع الكبير"، وغيرها، وكلها مشحونة بالأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة التي يرويها مِن طريق أبي حنيفة، وبهذا تُعْتَبر مِن مرويات الإمام نفسه.

٣- الأحاديث والآثار المبثوثة في دواوين السنة، والتي تُروى مِن طريقه، فمثلا: الإمام أبو بكر بن أبي شيبة يروي في مصنفه كثيرا عن عدةٍ من شيوخه عن أبي حنيفة رحمه الله. وقبله الإمام عبد الرزاق الصنعاني روى في مصنفه الكثير من الأحاديث أيضا عن أبي حنيفة.

هذا، وقد وقفت على دراسة بعنوان "الإمام أبي حنيفة محدثا في كتب المحدثين" للأستاذ "محمد نور سويد" جمع فيها ما رُوي لأبي حنيفة في كتب السنة المشهورة، وكانت نتيجة الدراسة: أن الإمام له في كتب السنة عدد (٣٧١) رواية، وهو عددٌ غير قليل[١].

---

(١) الإمام أبو حنيفة محدثا في كتب المحدثين ص ٢٣٥.

وخلاصة هذا المبحث:

التأكيد على إمامة أبي حنيفة رحمه الله في الحديث والفقه، وغيرهما من العلوم، والتأكيد على أنَّ عدم وجود كتاب له مِن تصنيفه هو يَرْجِعُ إلى تَقَدُّمِ زمنه عن بقية الأربعة، فلم يُدْرك حركة الاتساع في التأليف، ثم التأكيد على أنَّ ما له مِن مرويات في صور أخرى غير تآليفه هو –كما تقدم – كثيرة جدا، والله أعلم.

المبحث الثاني
الإمام مالك المتوفى سنة ١٧٩هـ ودوره في خدمة السنة

– **نبذة تعريفية بالإمام مالك:** لن أنشغل بالإطالة في ترجمة الإمام، ولا في تراجم غيره من الأئمة؛ لأنها ليست المقصودة بالبحث، وأكتفي بنبذة يسيرة اقتضتها طبيعة البحث.

يقول ابن حبان: "مالك بن أنس بن مالك بن أبى عامر بن عمرو بن الحارث الاصبحي، وكان "أبو عامر" أبو جد مالك حليف عثمان بن عبيد الله التيمي القرشي. كان مولد مالك سنة ثلاث أو أربع وتسعين، وكنيته أبو عبد الله، من سادات أتباع التابعين، وجِلة الفقهاء والصالحين، ممن كثرت عنايته بالسنن وجمعه لها، وذَبِّه عن حَرِيمها وقَمْعه مَن خالفها أو رَام مُباينتها، مؤثِرا لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على غيرها من المخترعات الداحضة، قائلا بها دون الاعتماد على المقايسات الفاسدة، مات سنة تسع وسبعين ومائة"(١). وهذه كلمة على وجازتها كافية في بيان ملامح مكانة مالك رضي الله عنه، فقد "وهبه الله تعالى علمًا وفقهًا، وامتن عليه بكثرة الحفظ وسيلان الذهن، وأسبغ عليه جزيل نعمه، حتى بلغ إمام الأئمة وشيخ الإسلام وحجة الأمة، وإمام دار الهجرة، ضرب له العلماء أكباد الإبل من كل حَدَب وصوب؛ لينهلوا من فقهه وعلمه، ونال تقدير الأئمة والعلماء المعاصرين له واللاحقين به، وأثنوا عليه ثناء لم يحظَ به غيره"(٢).

تتلمذ الإمـــام على خيرة علمـــاء عصره مِن أهل المدينة المنورة، فقد

---

(١) مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار ص ٢٢٣ ت ١١١٠.

(٢) مناهج المحدثين للدكتور علي عبد الباسط ص ٢٣٢.

لازم عبد الرحمن بن هرمز الأعرج (ت ١١٧هـ)، وأكثر الأخذ عن نافع مولى عبد الله بن عمر (ت ١١٩هـ) حتى اشتهر به، وروايته عنه يسميها أهل الحديث "سلسلة الذهب"(١).

- **علم مالك وفقهه:** كان مالك رحمه الله عالم الحجاز، وإمام دار هجرة المصطفى صلى الله عليه وسلم، وقد طبقت شهرته الآفاق، واحتاج الناس في كل مكان إلى علمه وفقهه.

برع في الحديث حتى كان له فيه قصب السبق، فبلغ فيه مرتبة الإمامة، وتفقه في الوحيين حتى صار صاحب رأي أصبح مذهبا يُتبع، ويتعبد الناس ربهم على طريقته.

يقول الأستاذ أبو زهرة عن فقهه: "لقد قرر العلماء أنه كان فقيها؛ بل زاد ابن قتيبة فقرر أنه من فقهاء الرأي، وقد سأل بعض العلماء من للرأي بعد "يحيى بن سعيد"؟ فأجيب بأنه مالك رضي الله عنه.

وإن مالكا كان له منهاج في الاستنباط الفقهي لم يدونه كما دون بعض مناهجه في الرواية، ولكن مع ذلك صرح بكلام قد يستفاد منه بعض منهاجه، وأن الفروع الفقهية التي أثرت عنه يمكن أن يستنبط منها منهاجه في الاستنباط، وقد فعل ذلك فقهاء المذهب المالكي فدونوا منهاجه، وهو الأصول التي بنى عليها فقهه"(٢).

- **آثار مالك الحديثية:** من أشهر كتب الإسلام على الإطلاق كتاب "الموطأ" الذي ألفه الإمام مالك رحمه الله، وهو أصح الكتب بعد الصحيحين؛ إن لم

---

(١) الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء لابن عبد البر ص ١٠. وللتوسع ينظر: تاريخ المذاهب الإسلامية لأبي زهرة ١٧٨/٢ وما بعدها.

(٢) تاريخ المذاهب الإسلامية ٢١٣/٢.

يكن مساويا لهما؛ بل إن البعض رفعه عليهما وليس كذلك. "وقد حاول الرشيد أن يجعل منه قانونا عاما لا يخالف، فلم يقبل مالك ذلك.

والموطأ كتاب حديث وفقه، تُذكر فيه الأحاديث في الموضوع الفقهي الذي يجتهد فيه، ثم عمل أهل المدينة المجمع عليه، ثم رأي من التقى بهم من التابعين، وآراء الصحابة والتابعين الذين لم يلتق بهم كسعيد بن المسيب، وفيه الآراء المشهورة بالمدينة، واجتهاده الذي ينتهي إليه مخرجا له على ما يعرض من أحاديث وفتاوى الصحابة وأقضيتهم، وآراء بعض التابعين وفتاويهم، ولذلك قال في رأيه الفقهي إنه رأي مُخرج مُتبع، وليس برأي مبتدع، فقد قال: "أما أكثر ما في الكتاب فرأي لعمري ما هو برأي؛ ولكنه سماع من غير واحدٍ من أهل العلم والفضل والأئمة المقتدى بهم الذين أخذت عنهم، وهم الذين كانوا يتقون الله، وكبر علي فقلت رأي، وكان رأيهم مثل رأيي، مثل رأي الصحابة الذين أدركوهم عليه، وأدركتهم أنا على ذلك... فهذا وراثة توارثوها قرنا عن قرن إلى زماننا، فهو رأي جماعة ممن تقدم من الأئمة"(١).

- **المؤلفات التي دارت في فلك الموطأ:** بما أن الموطأ كتاب حديث عُني بالآثار المسندة - وكلها تقريبا في أحاديث الأحكام موضوع بحثنا- فقد اعتنى به المحدثون ما بين شارحٍ له، ومختصرٍ، ومستخرج لغريبه، ومحرر لأسانيده وغير ذلك.

(١) تاريخ المذاهب الإسلامية ٢/٢٢١ و ٢٢٢.

ولأنه كتابٌ دَوَّنَ فيه مالكٌ رحمه الله زبدة فقهه المستنبط من السنة القولية والعملية اعتبره الفقهاء من أمهات كتب المذهب عندهم، وفي الناحيتين الحديثية والفقهية صدرت عدة مؤلفات تخدم الكتاب أذكر منها[1]:

أ- **فمن مختصراته:** "مختصر الإمام الخطابي" (ت٣٨٨هـ)، و"مختصر أبي الوليد الباجي" (ت ٤٧٤هـ).

ب- ومن شروحه:

١- "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد" للحافظ ابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ)، وله كتاب آخر على الموطأ وهو "الاستذكار في شرح مذاهب علماء الأمصار مما رسمه مالك في موطئه من الرأي والآثار".

٢- "القبس في شرح موطأ مالك بن أنس"، و "المسالك في شرح موطأ مالك"، كلاهما "لأبي بكر ابن العربي" (ت ٥٤٣هـ)[2]. إلى غير ذلك من المؤلفات الكثيرة.

والخلاصة: أن الإمام مالكًا رحمه الله فقيه محدث، بنى مذهبه على أصول راسخة عمادها القرآن الكريم والسنة النبوية.

ثم إن مالكا في أساس الأمر إمام الحديث، كما كان الشَّافِعِيَّ يَقُولُ: "إِذَا جَاءَ الْأَثَرُ فَمَالِكٌ النجم"[3]، وقد وَظَّفَ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم التوظيف الأمثل في استنباط الأحكام العملية منه.

---

(١) فَصَّلَ القول فيها أستاذنا فضيلة الأستاذ الدكتور محرم رحمه الله في الضوء اللامع ص ٢٨٦ وما بعدها.

(٢) الضوء اللامع المبين ص ٢٩٦ وما بعدها.

(٣) التمهيد لابن عبد البر ١/٦٣.

وكان مالك يزيد في أصول الاستنباط عن بقية الأئمة ما يُعرف في أصول الفقه بـــ "عمل أهل المدينة"، يقول الأستاذ أبو زهرة: "كان مالك رضي الله عنه يَعْتَبِر عمل أهل المدينة حُجة إذا كان ذلك العمل لا يمكن إلا أن يكون نقلا عن النبي صلى الله عليه وسلم، ويقول مقالة شيخه "ربيعة بن عبد الرحمن": "ألفٌ عن ألفٍ خيرٌ مِن واحد عن واحد"، وبذلك يقدم عمل أهل المدينة الذي أساسه الرأي على خبر الآحاد، وقد كان يلوم كل فقيه لا يأخذ بعمل أهل المدينة ويخالفهم"(١).

وعلى كلٍ فعمل أهل المدينة سنة أيضا لا يُخْرَجُ عنها؛ لأنهم أهل اتِّبَاع لا يَصْدرون عن هَوَى.

فأثر مالك في الحديث وفقهه أوضح مِن أن يُسْهِبَ كاتبٌ في شرحه وتفصيله.

(١) تاريخ المذاهب الاسلامية ص ٢١٦.

المبحث الثالث: الإمام الشافعي المتوفى سنة ٢٠٤هـ وأثره في الحديث

– **نتفة تعريفية:** هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع، يجتمع مع النبي صلى الله عليه وسلم في "عبد مناف"(١). ولد بغزة سنة "١٥٠هـ".

لم يظهر في علماء الإسلام مثله في فقه الكتاب والسنة، ودقة الاستنباط، وإقامة الحجة، وقوة البرهان والدليل، فكان مرجع أهل العلم في زمانه؛ حيث رحلوا إليه من كل حَدَب وصوب، ووفدوا إليه من كل فج عميق؛ لينهلوا من عِلْمه، ويغْتَرفوا مِن فقهه.

وتواترت أخباره بين علماء عصره، وبلغ في الفقه والاستنباط وقوة الحجة درجة تدعو إلى الدهشة والإكبار حتى نال – بكل جدارة – لقب "ناصر السُّنَّة"، وحتى قال الإمام "أحمد بن حنبل": "لولا الشافعي ما عرفنا فقه الحديث"(٢).

رحل إلى "مالك بن أنس" في المدينة ولازمه وأخذ عنه الفقه والعلم، كما رحل إلى العراق ثلاث مرات – حيث أبي حنيفة – فأخذ الفقه والعلم، فاجتمع له علم أهل الرأي وعلم أهل الحديث، وتصرَّف في ذلك حتى أصَّل الأصول وقعَّد القواعد، وأذعن له الموافق والمخالف، واشتهر أمره، وعلا ذكره، وارتفع قدره.

كان – رحمه الله تعالى– ذا فصاحـــة وبلاغة وبيان وحسن أدب. قال

---

(١) تاريخ ابن يونس المصري ٢/١٩٠ ت ٤٩١.

(٢) تاريخ دمشق لابن عساكر ٥١/٣٤٥.

الإمام داود بن علي الظاهري: قال لي إسحاق بن راهويه: "ذهبت أنا وأحمد ابن حنبل إلى الشافعي بمكة فسألته عن أشياء، فوجدته فصيحًا حسن الأدب، فلما فارقناه أعلمني جماعة من أهل الفهم بالقرآن أنه كان أعلم الناس في زمانه بمعاني القرآن، وأنه قد أُوتي فيه فهمًا، فلو كنت عرفته للزمته. قال داود: ورأيته يتأسف على ما فاته منه[١]. وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: قلت لأبي: يا أبة! أي رجل كان الشافعي؟ فإني أسمعك تُكثر الدعاء له، فقال: يا بني! كان الشافعي – رحمه الله – كالشمس للدنيا وكالعافية للناس، فانظر هل لهذين مِن عِوَض أو خَلَف"[٢]، توفي ليلة الجمعة، ودفن بعد عصر ذاك اليوم الموافق آخر يوم من شهر رجب "٢٠٤هـ" رضي الله عنه"[٣].

– **حافظة الشافعي العجيبة:** الشافعي رحمه الله تعالى رزقه الله حافظة نادرة قَلَّ أن يوجد لها نظير، حيث كان يحفظ أي مكتوبٍ بمجرد إلقاء نظرة واحدة عليه، لذلك لما جاء إلى الإمام مالك ليطلب علمه، أخبره بأنه يحفظ الموطأ عن ظهر قلب، فأعجب به مالك إعجابا كبيرا، وقرأه عليه في مدة يسيرة جدا؛ لذا اعتمده مالك، وصار أنبغ طلابه الملازمين له. وكان لا يفارق مجلس مالك إلا للرحلة إلى البادية ليتشرب العربية الصافية.

وبعد أن نهل من علوم مالك حتى ارتوى أخذ في الرحلة متنقلا بين عدة بلدان، فمن المدينة إلى مكة، ثم إلى بغداد، ثم إلى مصر الحبيبة حيث حط عصا الترحال لتبارك به بلادنا.

لقد كان الشافعي ظاهرة علمية شغلت ولا زالت أذهان الجميع؛ لأن ما

---

(١) المرجع السابق ٥١/٣٣٠.

(٢) تاريخ بغداد ٢/٤٠٤.

(٣) مناهج المحدثين للدكتور علي عبد الباسط ص ٢٣٧.

حصَّلَه مِن علوم بلغ قدرا عجيبا، ثم إن استيعابه لعلوم الوحيين والتفقه فيهما أتى فيه بكل ما هو جديد نافع، كانت الأمة ولا تزال في حاجة إليه.

يقول الأستاذ أبو زهرة: "والحقيقة أنه أوتي من أسباب العلم ما يجعل له هذه المنزلة السامية، فقد أوتي علم القرآن الكريم، ففقه معانيه وأدرك كثيرا من أسراره ومراميه، وقد قال بعض تلاميذه: "إذا أخذ الشافعي في التفسير كان كأنه شَاهَدَ التنزيل"، وأوتي علم الحديث فروى أحاديث مَن كانوا بمكة مِن بقية التابعين، وروى أحاديث الإمام مالك، فقرأ عليه الموطأ، وأوتي العلم العراقي راويا له عن العراقيين في الفترة التي التقى فيها بالإمام "محمد بن الحسن". وأوتي مع هذا فقه الرأي، وضبط قواعد الفقه، فوضع ضوابط القياس، وضوابط النسخ.

وقد كان رضي الله عنه يدعو إلى طلب العلوم المختلفة فكان يقول(١): "مَنْ تَعَلَّمَ القُرْآنَ، عَظُمَتْ قِيْمَتُهُ، وَمَنْ تَكَلَّمَ فِي الفِقْهِ، نَمَا قَدْرُهُ، وَمَنْ كَتَبَ الحَدِيْثَ، قَوِيَتْ حُجَّتُهُ، وَمَنْ نَظَرَ فِي اللُّغَةِ، رَقَّ طَبْعُهُ، وَمَنْ نَظَرَ فِي الحِسَابِ، جَزُلَ رَأْيُهُ، وَمَنْ لَمْ يَصُنْ نَفْسَهُ، لَمْ يَنْفَعْهُ عِلْمُه"(٢).

فالشافعي عَلَمٌ مِوْسُوعي مِن طِراز نادرٍ، تفقه في الأصلين حتى أوتي ملكة استنباط القواعد، وتأصيل الأصول التي تُنِير الطريق أمام العلماء.

– **رسالة الشافعي، إحدى حسنات الزمان:** لا شك أن الشافعي وظَّفَ السنة التوظيف الأمثل في خدمة الفقه وأصول الفقه، بل إنه أسدى لعلم مصطلح الحديث حسناتٍ كثيرة.

وهذا الكتـــاب – الرسالـــة – مباحثه منها ما يدخل في "علوم القرآن"،

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٠/٢٤.

(٢) تاريخ المذاهب لأبي زهرة ٢/٢٤٣ بتصرف يسير.

ومنها ما يدخل في "علوم الحديث"، والجمهرة منها مباحث أصولية.

و "الرسالة" و "الأم" ألفهما الشافعي مدة مقامة في مصر، وقد ألف الرسالة مرتين؛ لذا نجد العلماء يقولون: "الرسالة القديمة" و "الرسالة الجديدة"، الأولى ألفها وهو وشاب صغير في مكة بطلب من الإمام "عبد الرحمن ابن مهدي"، وقد ذهبت "الرسالة القديمة"، وليس في أيدي الناس الآن إلا "الرسالة الجديدة"، وهي هذا الكتاب، والراجح أنه أملى "كتاب الرسالة" على "الربيع" إملاءً، والشافعي لم يسم "الرسالة" بهذا الاسم، إنما يسميها "الكتاب" أو يقول "كتابي" أو "كتابنا"، ويظهر أنها سميت "الرسالة" في عصره، بسبب إرساله إياها لعبد الرحمن بن مهدي، و "الرسالة" أول كتاب أُلِّفَ في "أصول الفقه" بل هو أول كتاب ألف في "أصول الحديث" أيضا.

قال الفخر الرازي: "كانوا قبل الامام الشافعي يتكلمون في مسائل أصول الفقه، ويستدلون ويعترضون، ولكن ما كان لهم قانون كلي مرجوع إليه في معرفة دلائل الشريعة، وفي كيفية معرضاتها وترجيحاتها، فاستنبط الشافعي "علم أصول الفقه"، ووضع للخلق قانونا كليا يرجع إليه في معرفة مراتب أدلة الشرع، فثبت أنَّ نسبة الشافعي إلى علم الشرع كنسبة "أرسطو طاليس" إلى علم العقل"(١).

وقال بدر الدين الزركشي: "الشافعي أول مَن صنَّف في أصول الفقه، صنَّف فيه كتاب "الرسالة"، وكتاب "أحكام القران"، و "اختلاف الحديث"، و"إبطال الاستحسان"، وكتاب "جماع العلم"، و "كتاب القياس"(٢).

---

(١) مناقب الشافعي للرازي ص ٧٥.

(٢) البحر المحيط للزركشي ١٨/١.

"وأقول[١]: إن أبواب الكتاب ومسائله، التي عرض الشافعي فيها للكلام على "حديث الواحد" والحجة فيه، وإلى شروط صحة الحديث وعدالة الرواة، ورد الخبر المرسل والمنقطع، إلى غير ذلك مما يعرف من الفهرس العلمي في آخر الكتاب، هذه المسائل عندي أدق وأغلى ما كتب العلماء في أصول الحديث؛ بل إن المتفقه في علوم الحديث يفهم أن ما كُتب بعده إنما هو فروع منه، وعالة عليه، وأنه جمع ذلك وصنفه على غير مثال سبق، لله أبوه"[٢].

فهذا الكتاب جمع في طياته بين أصول الفقه وأصول الحديث، ومصنفه فقيه محدث، وهو إمامٌ متبوع له مذهب معتمد، وهذه هي النتيجة التي ينتهي إليها كلامنا.

– **آثار الشافعي الحديثية:** الإمام الشافعي له عدة كتب في الحديث وعلومه – غير ما بَثَّه في كتابيه "الأم" و "الرسالة" عن علم الحديث –، مِن هذه الكتب:

أ– "السنن المأثورة" وهو من تصنيف الشافعي، طبع قبل سنواتٍ في مجلدين، يقول محققه في تقدمته له: "هذا الكتاب على صغر حجمه، وقلة أحاديثه، يعتبر كتابا مهما جدا، ... كما أن هذه الأحاديث تعتبر أمهات أحاديث الأحكام..."[٣].

ب– "المسند" وهو ليس من عمل الشافعي، يقول الحافظ ابن حجر: " ثمَّ إن الشَّافِعِي لم يعْمل هَذَا الْمسند وَإِنَّمَا التقطه بعض النيسابوريين من الْأُم

---

(١) الأستاذ/ أحمد شاكر رحمه الله.

(٢) نقلا عن مقدمة الشيخ أحمد شاكر للرسالة ص ١٣.

(٣) مقدمة محقق الكتاب ٨/١.

وَغَيرهَا..."[1]. وله شروح عدة، وقد رتبه على الأبواب غير واحد مِن العلماء.

وخلاصة هذا المبحث: هي التأكيد على ما نحن بصدده مِن أنَّ الفقه والحديث صِنوان لا ينفصلان، ولا يستغني أحدهما عن الآخر، ولا يمكن أن يُسَمى فقيها مَن لا يَعرف الحديث.

ثم إن الشافعي رحمه الله نموذج واعٍ للمجتهد المدرك لحاجة أمته إلى بلورة أصول استنباط الأحكام مِن كتاب ربهم وسنة نبيهم صلى الله عليه وسلم.

(١) تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة ١/٢٣٨.

المبحث الرابع: الإمام أحمد المتوفى سنة ٢٤١هـ إمام أهل السنة محدثا

- **تعريف موجز:** هو الإمام أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، أبو عبد الله المروزي ثم البغدادي ولد سنة ١٦٤هـ وتوفي سنة ٢٤١هـ، خُرج به مِن "مرو" حَمْلًا، ووُلِد بغداد، ونشأ بها، ومات بها، وطاف البلاد في طلب العلم، ودخل الكوفة، والبصرة، ومكة، والمدينة، واليمن، والشام، والجزيرة، والمغرب، والجزائر، والعراق، وفارس، وخراسان، وغيرها. ومناقبه – رحمه الله تعالى– أكثر من أن تُحصى أو تستقصى، وترجمته في "سير أعلام النبلاء" للحافظ الذهبي ترجمة حافلة جمعت فأوعت في مناقب الإمام وسيرته(١).

- **مفتاح شخصيته العلمية:** الإمام أحمد رحمه الله – إمام السنة – عالم موسوعي، فهو محدث مفسر مؤرخ فقيه لغوي، بَرَزَ في كل هذه العلوم، وعلا فيها نجمه؛ إلا إن مفتاح شخصيته هو "حبه لعلم الحديث" وشغفه به، وبذله الغالي والنفيس في الرحلة في طلبه، فقد رحل مراتٍ عدةٍ كان أولها سنة ١٨٦هـ، وكان كثير الحج، يُكْثرُ مِن قَصْدِ البلد الحرام في هذا الوقت مِن العام ليَلْقَى الشيوخ ويسمع منهم. وظل طوال عمره يكتب ويسمع، يفيد ويستفيد، يعطي ويأخذ، يُقَوِّمُ ما يراه مِعْوَجًا عنده، ويكمل ما يراه ناقصا، وكان شعاره في الحياة "مع المِحبرة إلى المَقْبرة". رضي الله عنه.

- **مزجه في طلبه بين الحديث والفقه:** لا يظنن ظان أن غلبة حب الحديث على فكره تعني حفظ الأسانيد ومتونها وحسب؛ بل إنه كان يجمع

(١) فقد استغرقت في طبعة الرسالة للسير من: ١٧٧/١١ إلى: ٣٥٨/١١.

ويتفقه فيما يجمع، يقول الأستاذ أبو زهرة: "إن السنة التي يجمعها هي أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وفتاوى أصحابه وأقضيتهم وفتاوى التابعين وأقضيتهم، وإن هذه الروايات فوق أنها سنن مأثورة هي فقه عميق دقيق؛ ولذلك لا نقول إنه في رواياته وانغماره فيها كان منقطعا عن الفقه والمسائل والفتاوى؛ بل كان متصلا بالفقه غير منقطع، فإذا كان قد تفرغ شطرا كبيرا من حياته للرواية، فإنه لم يكن فيها مقطوعا عن الفقه.

وإنه في دراسته الأولى اتجه إلى طلب الفقه على القاضي أبي يوسف، ولما بلغ أشده كان يتجه إلى فقه السنة، ولعل ذلك قد جذبه إلى علم الفقه وخصوصا عندما التقى بالشافعي أول مرة في مكة، فقد استرعاه عقل الشافعي، ووضعه موازين دقيقة للاستنباط الفقهي...فمع الحديث يجب أن نقرر أن أحمد كان يطلب فيما كان يطلب علم الفقه والاستنباط مع الرواية... وبهذا التقى الحديث والأثر مع الفقه"(١).

– **الإمام أحمد وميدان الرواية الفسيح:** لنْ تَعْدُو الحقيقة إنْ قَطَعْتَ بأنَّ الإمام أحمد هو أوسع الأئمة الأربعة رواية ومعرفة بالحديث وفنونه.

وليس أدل على ذلك مِن مُدونته العملاقة "المسند"، هذا الكتاب الضخم الفخم، الذي أودعه الإمام ثمرة حياته، وخلاصة تحصيله.

والمسند يُعَد أكبر موسوعة حديثية وصلتنا كاملة، وهو كما قال أبوموسى المديني: "أصلٌ كبيرٌ، ومرجعٌ وثيقٌ لأصحاب الحديث، انتُقِيَ مِن حديثٍ كثيرٍ ومسموعات وافرة، فجعله إماماً ومعتمداً، وعند التنازع ملجأ ومستنداً"(٢).

---

(١) تاريخ المذاهب الاسلامية ٢/٢٨٥ بتصرف يسير.

(٢) خصائص المسند ١/٢٤ المطبوع مع المسند ط/ أحمد شاكر.

وقد طعن غير واحدٍ في جملة من أحاديثه، وقيض الله للذب عنه أئمة أعلام، أورد شيخنا الدكتور "أحمد محرم" رحمه الله جُلَّ ما قيل، مع الرد عليه في كتابه "الضوء اللامع المبين"(١).

وأكتفي بهذه الكلمة لأبي موسى المديني في الدفاع عن المسند، فقد قال: "ولا يَغُضُّ مِن قيمة المسند كثرة الأحاديث الضعيفة فيه، فإنَّ عدداً غير قليل منها صالحٌ للترقي إلى الحسن لغيره، والصحيح لغيره، وذلك بما وُجد له من متابعات وشواهد كما يظهر ذلك من تخريجنا للأحاديث وبيان درجاتها، وما تبقَّى منها، فهو من الضعيف الذي خَفَّ ضعفُه، ما عدا الأحاديث القليلة التي انتُقِدَتْ عليه، فإنه رحمه الله كان يرى الأخذَ بها والعملَ بمضمونها، وتقديمَها على القياس كما مرَّ في قوله لابنه عبد الله: لستُ أُخالِفُ ما ضَعُفَ مِن الحديث إذا لم يكن في الباب ما يدفعه"(٢). وقد خدمه من قاموا على تحقيق طبعة "مؤسسة الرسالة" خدمة مميزة حتى خرج في اثنتين وخمسين مجلدا.

– **سعة الرواية وأثرها الفقهي على صاحبها:** مِن خلال الكلام على مسند الإمام أحمد في الفقرة السابقة نستطيع أن نلخص هذه النقاط المهمة:

١– أن الإمام رحمه الله نشأ نشأة "سُنيَّة"؛ يعني تربى على مائدة السنة الثرية بكل ما هو لازم ومطلوب في تكوين الشخصية العلمية المتكاملة.

٢– أن كتابا كالمسند احتوى على أكثر من خمسة وعشرين ألف حديث مسندةٍ جُلها يَصلُح للاحتجاج أو على الأقل للاستشهاد، هذا يدل على أن الإمام كان حافظا لها بلا شك، ثم إن الأمر لم يقتصر على مجرد حفظه لها

---

(١) ص ١١٥ وما بعدها.

(٢) خصائص المسند ص ٢٧.

فقط؛ بل كان مُدركا لمعانيها وما تحمله من دلالات فقهية وأصولية؛ وقد وظَّفَ هذه الأحاديث في فقهه الذي نشره وعلَّمَه وصار مذهبا مُتَّبَعًا يَقْتَدِي به الناس فيه.

٣- فقه الإمام أحمد يمتاز عن بقية الأربعة بهذه الميزة التي سماها الأستاذ أبي زهرة بأنه "فقه مأثور" ويعني بذلك كما قال هو: "أنه اتجه إلى الحديث، ومعرفة آثار الصحابة وأخبارهم، وفتاويهم وأقضيتهم، ومن أقضية الرسول صلى الله عليه وسلم، وفتاوى الصحابة وأقضيتهم اقتبس الفقه، وبذلك الطريق المستقيم اتجه إليه، فكان فقهه مأثورا، أو قريبا منه، ولما التقى بالشافعي في صدر حياته تعلم منه ضوابط الفهم الصحيح لكتاب الله، والمقابلة بين الأصول، ومعرفة الناسخ والمنسوخ، وبعبارة عامة تعلم منه كيف يكون الاستنباط، وكيف يستخرج أحكام الفروع من مصادر الشرع الأولى"(١).

٤- أن الإمام أحمد المحدث له كتاب في الحديث وهو المسند صحيح النسبة إليه بلا جدال، أما الإمام أحمد الفقيه فلم يؤثر عنه كتاب في الفقه، وكان يكره أن تكتب عنه المسائل، وكان يجيز ذلك في نطاق ضيق، وهذا ما جعل الإمام يبدو في صورة المحدث أظهر من صورته كفقيه، وهذا لا يخدش كونه فقيها؛ بل يدل على وجَله وخوفه من أن يُنقل عنه ما هو خطأ مِن ناحية الاجتهاد، فكان يتحرز مِن ذلك ويحتاط.

---

(١) ابن حنبل حياته وعصره لأبي زهرة ١٧٧.

*** كلمة في ختام هذا الفصل:**

في هذا الفصل قصدتُ التأكيد على أنَّ روافد الشرع الحنيف بينها تشابك طبيعي لا يمكن الفصل التام بينها بحيث يستغني كل فرع عن الآخر؛ فالفقه قائم على نصوص الوحيين، والغرض من حفظ الحديث والبحث في صحته وضعفه ضمان سلامة استنباط الأحكام الفقهية.

كذلك مِن أغراض هذا الفصل – بناءً على ما سبق – التأكيد على أنَّ الأئمة الأربعة كلهم من أئمة الحديث الشريف، ولهم فيه جهود واسعة من حيث الرواية، ومن حيث الاستنباط، ودورهم في خدمة السنة بارز ظاهر فيما تركوا من آثار علمية.

الفصل الثاني

كتب "السنن" وعنايتها بأحاديث الأحكام

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: مصنفات القرن الثالث الهجري وأهم نتاجها في أحاديث الأحكام.

المبحث الثاني: مصنفات القرن الرابع الهجري ومدى استيعابها لأحاديث الأحكام، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الإمام الطحاوي المتوفى سنة ٣٢١هـ وكتابه "شرح معاني الآثار".

المطلب الثاني: الإمام الدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥هـ وكتابه "السنن".

المبحث الأول
مصنفات القرن الثالث الهجري وأهم نتاجها في أحاديث الأحكام

– **طليعة الفصل:** لعل عنوان هذا الفصل يدل على محتواه مِن طريق قريب؛ حيث كان محوره مسمى كتب "السنن"، وهذا الصِنف من الكتب أحاديث الأحكام هي جمهرة مادته.

وسنرى من خلال التفرقة بين هذه المصطلحات الثلاث (الجوامع، والمصنفات، والسنن) سنرى أن أحاديث الأحكام مبثوثة فيها كلها لكن ليس بقدر متساوٍ.

و"يعتبر القرن الثالث الهجري أزهى عصور السُّنَّة وأحفلها بخدمة الحديث، حتى إنهم يسمونه بالعصر الذهبي للسنة وعلومها، ففيه ظهر أفذاذ الرجال من حفاظ الحديث وأئمة الرواية، وخبراء الجرح والتعديل، كما سعد بالتآليف الخالدة والمصنفات الهامة في الحديث وعلومه المختلفة، وعلى رأسها الكتب الستة "صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، وسنن الترمذي، وسنن النسائي، وسنن ابن ماجه" التي جمعت أصول الإسلام وفروعه، وفيه أيضًا اعتنى أئمة الحديث بالكلام على الأسانيد والرجال، وبيان منزلتهم في الجرح والتعديل"(١).

ومصنفات القرن الثالث ما هي إلا امتداد لما صُنف في القرن الثاني الهجري، فاللاحق يتعلم من السابق ويرث علومه، ويضيف إليها ويهذب فيها ويرتب، ويشرح ويبين وهكذا، فعلماء القرن الثالث إذن ينطلقون من أساس متين ولا ينطلقون من فراغ، وهكذا علماء الإسلام عبر القرون.

---

(١) مناهج المحدثين للدكتور على عبد الباسط ص ٢٤٩ بتصرف يسير.

- **الجوامع والمصنفات والسنن:** هذه المصطلحات الحديثية لكلٍ منها مدلولٌ؛ نعم تشترك كلها في جوانب كثيرة؛ لكن يميز كل نوع منها بعض الميزات والخصائص، وبتعريفها يتضح المراد إن شاء الله تعالى.

(أ) **الجوامع:** جمعٌ مفرده جامع، وهو كتاب الحديث المرتب على الأبواب الذي يوجد فيه أحاديث في جميع موضوعات الدين وأبوابه، وعددها ثمانية أبواب رئيسيةٍ هي: "العقائد"، و "الأحكام"، و "السير"، و "الآداب"، و "التفسير"، و "الفتن"، و "أشراط الساعة"، و "المناقب"(١).

يظهر من التعريف المتقدم أن مسمى "الجوامع" يدل على العموم في مادة الكتاب ومحتواه، وأقرب ما يُمَثل به هنا هو "صحيح الإمام البخاري" رحمه الله (ت ٢٥٦ه) حيث سمى كتابه: "الجامع المسند الصحيح المختصر مِن أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه"، والإمام مسلم رحمه الله (ت ٢٦١ه) سمى صحيحه: "المسند الصحيح المختصر مِن السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم".

(ب) المصنفات: جمع "مُصَنَّف"، بضم أوله، وفتح ثانيه، وفتح النون مع التشديد، بالبناء للمفعول، ومعناه النوع والضَرْبُ، ويعرفه المحدثون بأنه: كل كتاب حديثي مُرتبٌ على الأبواب الفقهية، وتشتمل أحاديثه على المرفوع والموقوف والمقطوع؛ أي فيه الأحاديث النبوية، وأقوال الصحابة، وفتاوى التابعين، وفتاوى أتباع التابعين أحيانا"(٢).

فالسمة المميزة لهذا الصنف من الكتب هو كثرة الموقوفات والمقطوعات والفتاوى فيه، وهو ما لا يوجد في الجوامع ولا في السنن في

---

(١) معجم المصطلحات الحديثية لسيد عبد الماجد الغوري ص ٢٧٤.

(٢)الرسالة المستطرفة للكتاني ص٤٠، ومعجم المصطلحات الحديثية للغوري ص٧٣٥.

الأعم الأغلب.

وأقرب ما يُمثل به لهذا النوع مما وصلنا مِن مؤلفات: "مصنف الإمام عبد الرزاق بن همام"، و "مصنف الحافظ أبي بكر بن أبي شيبة"، وقد ختمت الأول منهما مِن مدة قريبة بحمد الله[١] ووجدت هذا فيه واضحا جليا، قد يكون في الباب الواحد خمسة آثار أو أكثر مروية بالإسناد طبعا، في حين أنه لا يوجد فيه من الأحاديث المرفوعة إلا حديث واحد، وقد لا يُخرج في بعض الأبواب شيئا من المرفوعات ويكتفي بالموقوف والمقطوع.

(ت) السنن: عرفها الكتاني[٢] بقوله: "هي في اصطلاحهم الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية من الإيمان والطهارة والصلاة والزكاة إلى آخرها وليس فيها شيء من الموقوف؛ لأن الموقوف لا يسمى في اصطلاحهم سنة ويسمى حديثا، وإن ذُكر فيها مِن ذلك شيء فهو للاستشهاد به لا غير.

أو هي بشكل أوضح: الكتب التي تجمع أحاديث الأحكام المرفوعة مرتبة على أبواب الفقه، من الطهارة والصلاة والزكاة وغيرها، وتخلو غالبا من أبواب العقائد والتاريخ والفتن والمناقب[٣].

وبالتعريف بهذه المصطلحات الثلاثة يظهر ما يميز كل واحد منها عن أخويه، فالجوامع جوامع، تجمع جُل أبواب الدين، ما يتعلق بالأحكام وما يتعلق بغيرها.

أما المصنفات فالفرق بينها وبين السنن هو أن "السنن" قلما يوجد فيها غير المرفوع مِن الحديث؛ أما "المصنفات" فالموقوفات والمقطوعات احتلت

---

(١) ختمته في أول المحرم من هذا العام ١٤٤٤هـ.

(٢) الرسالة المستطرفة ص ٣٢.

(٣) معجم المصطلحات الحديثية للغوري ص ٤٠٧.

منها حيزا كبيرا.

والقرن الثالث حِقبة حافلة بالمصنفات التي تدخل تحت المسميات الثلاثة، غير أن الحديث سيدور بشيء من التفصيل عن كتب "السنن" فقط.

– **كتب السنن عمدة أحاديث الأحكام:** وذلك لأنَّ مقصود مصنفيها الأول هو ضبط أحاديث الأحكام وصيانتها ونقلها لمن بعدهم حتى تكون بين أيدي العلماء يستنبطون منها أحكام دينهم.

أ– **سنن الإمام أبي داود:** السجستاني الحافظ المتوفى سنة ٢٧٥هـ، أحد حفاظ الإسلام، وأبرز من رحل وطوَّف، وجمع وصنف، وكان من أكثر الأئمة معرفة بالحديث الشريف وعلله وفقهه، وكان ناقدًا بصيرًا. ولسعة علمه ودقة تحقيقه، كانت له مكانة متميزة عند الأئمة وأهل العلم، وقد أثنوا عليه ثناء حسناً مبينين سعة حفظه وخبرته بالعلل وصلاحه وورعه(١).

ألف أبو داود كتابه "السنن" في وقت مبكر، وعُني بتأليفه وترتيبه عناية بالغة، وأعاد النظر فيه مرات متعددة.

أما كونه ألفه في وقت مبكر، فيدلنا على ذلك ما ذكره مترجمو أبي داود من أنه روى كتابه "السنن" ببغداد ونقله عن أهلها، ويقال: إنه صنفه قديمًا وعرضه على "أحمد بن حنبل"، وذلك قبل مجيئه بغداد، فاستجاده واستحسنه(٢).

وقد تفنن في تقسيم كُتب الكتاب وتسميتها وصنيعه في هذا قريب من صنيع الإمام البخاري في صحيحه؛ غير أنه لما أرسل الكتاب لأهل مكة بعث لهم معه برسالة قيمة، وهي التي تطبع الآن بهذا الاسم: "رسالة أبي داود إلى

---

(١) مناهج المحدثين للدكتور علي عبد الباسط ص ٣٢٧.

(٢) تاريخ دمشق لابن عساكر ١٩٤/٢٢.

أهل مكة" وهي مليئة بالفوائد الغزار التي تنبئ عن العقلية الفقهية المتينة لهذا الإمام الكبير.

"وقد عاصر أبو داود كبار الأئمة الذين شرعوا في تمييز الأحاديث الصحيحة من غيرها أمثال البخاري ومسلم؛ ولكن هذين الإمامين وإن كانا قد اهتما بالناحية الفقهية، إلا أنهما لم يفردا أحاديث الأحكام بالتأليف، وهي أهم ما يبحث عنه المسلمون، ويحتاجون إليه كثيرًا لاستنباط الأحكام الفقهية التي يسيرون عليها"(١).

يقول أبو داود في كتابه "السنن" مبينا منزلته: "وَلَا أعلم شَيْئًا بعد الْقُرْآن ألزم للنَّاس أَن يتعلموه من هَذَا الْكتاب – يعني سننه – وَلَا يَضُر رجلا أَن لَا يكْتب مِن الْعلم بعد مَا يكْتب هَذِه الْكتب شَيْئًا، وَإِذا نظر فِيهِ وتدبره وتفهمه حِينَئِذٍ يعلم مِقْدَاره، وَأما هَذِه الْمسَائِل مسَائِل الثَّوْريّ وَمَالك وَالشَّافِعِيّ فَهَذِهِ الْأَحَادِيث أُصُولهَا"(٢).

قلت: يدل هذا القول من أبي داود على أن كتابه مع القرآن الكريم يكفيان المسلم لدينه، وأن أَحَادِيث كِتَابه تحوي أصُول الْمسَائِل الْفِقْهِيَّة لمن أراد أن يتفقه في دينه(٣).

وتأمل هذه العبارة الدقيقة من "ابن الأعرابي" (ت ٣٤٠هـ) حيث يقول: "لو أنَّ رجلًا لم يكن عنده من العلم إلا المصحف الذي فيه كتاب اللَّه تعالى، ثم هذا الكتاب، لم يحتج معهما إلى شيء مِن العلم بَتَّة"(٤).

---

(١) مناهج المحدثين للدكتور علي عبد الباسط ص ٣٣٣.

(٢) رسالة أبي داود إلى أهل مكة ص ٢٨.

(٣) المدخل إلى سنن الإمام أبي داود للدكتور/ محمد محمدي النورستاني ص ٨٤.

(٤) البحر الذي ذخر للسيوطي ١١٣٦/٣.

وقال الخطابي شارح السنن: "وقد جمع أبو داود في كتابه هذا من الحديث في أصول العلم، وأمهات السنن، وأحكام الفقه ما لا نعلم متقدمًا سبقه إليه، ولا متأخرًا لحقه فيه، فنال بذلك ثناء الأئمة والعلماء وتقديرهم"(١).

وقال الخطابي أيضًا: "اعلموا – رحمكم الله – أنَّ كتاب "السنن" لأبي داود كتاب شريف لم يصنف في علم الدين كتاب مثله، وقد رزق القبول من الناس كافة، وصار حكمًا بين فِرَق العلماء وطبقات الفقهاء على اختلاف مذاهبهم، فلكل فيه ذَوْدٌ وشِرْب، وعليه معوَّل أهل العراق وأهل مصر وبلاد المغرب وكثير من مدن أهل الأرض"(٢).

– **محاولة أبي داود استيعاب أحاديث الأحكام:** يقول أبو داود عن سننه: "وَقد ألفته نسقا على مَا وَقع عِنْدِي، فَإِن ذُكر لَك عَن النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم سنة لَيْسَ مِمَّا خرجته فَاعْلَم أَنه حَدِيث واهٍ إِلَّا أَن يكون فِي كتابي مِن طَرِيق آخر فَإِنِّي لم أخرج الطّرق؛ لِأَنَّهُ يكبر على المتعلم، وَلَا أعرف أحدا جمع على الِاسْتِقْصَاء غَيْرِي"(٣).

ويقول بعد كلامه السابق بقليل: " وَهُوَ كتاب لَا ترد عَلَيْك سنة عَن النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم بِإِسْنَاد صَالح إِلَّا وَهِي فِيهِ؛ إِلَّا أَن يكون كَلَام استخرج مِن الحَدِيث وَلَا يكَاد يكون هَذَا"(٤).

أقول: دلت هذه النقول على أن الرجل أراد أن يستقصي في جمع أحاديث الأحكام؛ لكن هل تم له ذلك؟ أم فاته منها شيء؟ وهل كان قصده

---

(١) معالم السنن للخطابي ١/٨.

(٢) المرجع السابق ١/٦.

(٣) رسالة أبي داود لأهل مكة ص ٢٦.

(٤) رسالته لأهل مكة ص ٢٨.

الاستيعاب التام، أم أن مقصده جمع أصول كل باب فقط دون جمع كل ما جاء فيه مما صح وما لم يصح؟ نزاع بين العلماء خلاصته كما في شرح الخطابي أنه جمع أصول الأحكام؛ لكن بالطبع فاتته بعض الأحاديث؛ لكن لا يوجد عنده باب ساقط بالكلية، يعني لم يذكر فيها شيئا، يقول الإمام النووي: "ينبغي للمشتغل بالفقه ولغيره الاعتناء بـــ"سنن أبي داود"، وبمعرفته التامة، فإن معظم أحاديث الأحكام التي يحتجُّ بها فيه، مع سهولة متناوله، وتلخيص أحاديثه، وبراعة مُصنَّفِهِ، واعتنائه بتهذيبه"(١).

ومَن يتأمل عناوين كُتبه يجد أنه ما من فرع من فروع الفقه إلا وعقد له كتابا أو أكثر، حتى قال ابن القيم رحمه الله: " وَلَمَّا كانَ كِتابُ السُّنَنِ لأَبِي داودَ مِنَ الإِسلامِ بِالمَوضِعِ الذي خَصَّهُ اللهُ بِهِ، بِحَيثُ صَارَ حَكَماً بَينَ أَهلِ الإِسلامِ، وَفَصلاً فِي مَوردِ نِزاعِ الخِصامِ، فَإِلَيهِ يَتَحاكَمُ الْمُنصِفُونَ، وَبِحُكمِهِ يَرضَى الْمُحَقِّقُونَ؛ فَإِنَّهُ جَمَعَ شَمَلَ أَحاديثَ الأَحكامِ، وَرَتَّبَها أَحسَنَ تَرتيبَ، ونَظَمَها أَحسَنَ نِظامٍ، مَعَ انتِقائِها أَحسَنَ انتِقاءٍ، وَاطِّراحِهِ مِنها أحاديثَ الْمَجروحينَ وَالضُّعفاء"(٢).

فالكتاب محاولة جادة مِن مصنفه رحمه الله لاستيعاب وجمع كل أحاديث الأحكام في مكان واحد، وهي مِن أدق المحاولات القديمة، حيث إن العلماء يقولون لم يَفُتْ أبو داود مِن أحاديث الأحكام إلا القليل.

والكتاب له شروح زادته قيمة بما حوت من آراء فقهية، وحل لكثير من معضلات الأحاديث، على رأس هذه الكتب كتاب "معالم السنن" للإمام الخطابي (ت ٣٨٨هـــ)، وكتاب "عـــون المعبود على سنن أبي داود" للشيـــخ

(١) الإيجاز في شرح سنن أبي داود للنووي ص ٥٦.
(٢) تهذيب سنن أبي داود لابن القيم ١/٥.

"محمد شمس الحق العظيم آبادي" (١٣١٠هـ).

ومن أهم شروحه التي كانتْ إلى وقت قريب في عداد المفقود شرح "ولي الدين ابن العراقي" (ت ٨٢٦هـ) واسمه "التوسط المحمود في شرح سنن أبي داود"، وقد قام بعض الزملاء مؤخرا بتحقيق بعضه في رسائل علمية، وهناك إحدى الدور تعكف الآن على طباعة الكتاب كاملا، وقد خرج منه مجلدان.

ب- جامع الإمام الترمذي: لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة ابن موسى الترمذي، أحد الأئمة الحفاظ المبرزين، تلميذ الإمام البخاري، ومشاركه فيما يرويه في عدة من مشايخه "مثل: قتيبة بن سعيد، وعلي ابن حُجْر، وابن بشار، وغيرهم". سمع منه شيخه البخاري وغيره، وكان مبرزًا على الأقران، آية في الحفظ والإتقان، طاف البلاد، وسمع خلقا كثيرًا، ولهذا كله اتسعت معرفته بعلوم الحديث رواية ودراية، ولم يكن راوية للحديث فقط؛ وإنما جمع إلى ذلك الفقه واستنباط الأحكام الشرعية، والوقوف على الآراء الفقهية المختلفة للأئمة، ونقد بعضها أحيانًا[1]. توفي سنة (٢٧٩هـ). وحياته وسيرته حافلة بالعلم والجهاد مما لا يمكن أن يستقصى ولو شيء منه في هذه العجالة، فالذي يعنينا الآن هو الكلام على كتابه.

- **سنن الترمذي أم جامعه:** هذه المسألة صنف فيها غير واحد من الفضلاء على الاستقلال، يا ترى هل سماه "السنن" أم "الجامع"؟ وهناك فرق بين التسميتين يتعلق بالمحتوى كما تقدم بيانه في أول الفصل.

وأطيب ما كتب فيها، رسالة العالمية للدكتور "نور الدين عتر": "الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين" وهي مطبوعة منشورة،

(١) مناهج المحدثين للدكتور علي عبد الباسط ص ٣٤٩ بتصرف يسير.

انتهى في هذه المسألة إلى أن الصواب في تسميته "الجامع"؛ لأنها التسمية المطابقة للمحتوى العام للكتاب(١). والاسم الكامل للكتاب هو "الجامع المختصر من السنن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل"(٢).

- **كتاب الترمذي وأحاديث الأحكام:** جامع الترمذي كتاب رواية وفقه ونقد وتعليل للحديث، فهو جامع للكثير من المتون النبوية، مشفوعة ببيان مقصودها الفقهي في الغالب، مع نقده للمتون من حيث الصنعة الحديثية، وبيان علة المعلول منها.

وأهم ما ينبغي التركيز عليه الآن هو بيانه لفقه الأحاديث التي يوردها، فقد أخذ الترمذي على عاتقه بيان ما هو معمول به من غيره في كتابه، واهتم ببيان مذاهب العلماء في مسألة الباب، ينص عليهم صراحة بعد تخريجه للحديث.

يقول في ختام جامعه: " وإنما حملنا على ما بينا في هذا الكتاب من قول الفقهاء، وعلل الحديث؛ لأنا سُئلنا عن هذا فلم نفعله زمانا، ثم فعلناه لِمَا رجونا فيه مِن منفعة الناس؛ لأنا قد وجدنا غير واحد من الأئمة تكلفوا من التصنيف ما لم يسبقوا إليه"(٣).

- **معالم المنهج لاستنباطي في جامع الترمذي:** العناية بالجانب الفقهي في المصنفات الحديثية بدأت في وقت مبكر، فقد مزج الإمام "مالك" في "الموطأ" بين الحديث والفقه، ثم قَلَّدَه "البخاري" في ذلك، وقلد "الترمذي" شيخه

---

(١) ص ٤٥.

(٢) تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي للأبي غدة ص ٥٥.

(٣) جامع الترمذي ٦/٢٣٣.

البخاري في ذلك، **وتتلخص معالم هذا الجانب عند الترمذي فيما يلي:**

- **التنبيه على علل الأحاديث:** وهذا أمرٌ مهمٌ في موضوع الاستنباط الفقهي، فليس كل حديث يروى يصلح أن تستنبط منه الأحكام الفقهية، فقد تشدد العلماء فيما يتعلق بالأحكام أكثر من تشددهم في غيرها، فقد يقبلون ما به ضعف في غير الأحكام.

- **الإشارة إلى الشواهد:** وشواهد المتن مِن أهم سواعد تقويته، ويحتاج إليها من يتعرف إلى المسائل الفقهية كثيرا.

- جعل الفقه والأحكام مِن جملة مضمون الأبواب.

- الاكتفاء بدلالة الترجمة عن ذكر الأقوال والنقولات عن الفقهاء في كثير من الأحيان، وأحيانا أخرى يسمي العلماء الذين قالوا بهذا الرأي ونحو ذلك(١).

فطريقة الإمام الترمذي في بحث المسألة الفقهية تتلخص في:

١- ترجمة الباب على سبيل الخبر أو الانشاء.

٢- بيان استقرار عمل الفقهاء بالحديث من عدمه.

٣- ترجيحه في المسألة إن كان ثمة خلاف.

٤- براعة الاستنباط بمراعاة إلحاق غير المنصوص من المسائل بما نص عليه في حديث الباب(٢).

ولهذه النقاط تفصيلات كثيرة موجودة في مظانها تؤكد على أن الرجل كان يجمع الحديث وعينه على ما فيه من فقه؛ لذلك قال عن كتابه هذا:

---

(١) المدخل إلى جامع الإمام الترمذي للدكتور/ الطاهر الأزهر خذيري ص ٨٨.

(٢) الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين ص ٣٠٤، والضوء اللامع المبين ٣٠٩/٢.

"صنفت هَذَا الْكتاب – يَعْنِي الْمسند الصَّحِيح – فعرضته على عُلَمَاء الْحجاز فرضوا بِهِ، وعرضته على عُلَمَاء الْعرَاق فرضوا بِهِ، وعرضته على عُلَمَاء خُرَاسَان فرضوا بِهِ، وَمن كَانَ فِي بَيته هَذَا الْكتاب فَكَأَنَّمَا فِي بَيته نَبِي يتَكَلَّم"(١).

والخلاصة أن كتاب الترمذي من أصول كتب أحاديث الأحكام المهمة، وقد زاد على بقية الستة بكلامه الفقهي على أحاديث الباب، وكلامه هذا وإن كان مختصرا إلا أن فائدته لا تحصى، فإذا تكلم إمام كان كلامه لا ككلام غيره.

ت- أبو عبد الرحمن النسائي وكتابه "السنن": هو الحفظ الكبير أحمد بن شعيب بن علي بن سنان، أبو عبد الرحمن النسائي القاضي، أحد الأئمة المبرزين، والحفاظ المتقنين، والأعلام المشهورين، وكان ركنًا من أركان الحديث، حاذقًا، متضلعًا، متفننًا، ساد أهل عصره، وبَزَّ علماءهم وتقدمهم، فكان عمدتهم وقدوتهم، طاف البلاد، وسمع من جماعة يطول ذكرهم(٢).

- أي كتابيه هو المراد عند الاطلاق؟: صنف النسائي رحمه الله كتابين باسم "السنن"، الكبرى، و "المجتبى" منها.

والخلاصة أنه صنف السنن الكبرى وعرضها على بعض الأمراء فسأله أكل ما فيها صحيح؟ قال لا، فقال له: ميز لي الصحيح من غيره، فانتقى "الصغرى" مِن "الكبرى" وسماه "المجتبى" ويقال "المجتنى" والأول أصح(٣). أما الزعم بأنَّ المجتبى من انتقاء تلميذه "ابن السني" (ت ٣٦٤هـ)

---

(١) فضائل سنن الترمذي لتقي الدين الإسعردي ص ٣٢.
(٢) مناهج المحدثين للدكتور علي عبد الباسط ص ٣٦٥.
(٣) الضوء اللامع المبين ٢/٣٦٥.

فليس بصحيح(١). وقيل: إن "المجتبى" تصنيفٌ مستقلٌ وليس منتقى من الكبرى(٢).

إذن حديثنا عن "المجتبى" للنسائي، والمسمى أيضا باسم "السنن الصغرى".

- **محتوى الكتاب وطبيعة مادته العلمية:** كتاب "السنن الصغرى" للنسائي لا يخرج في ترتيبه وتقسيمه عن بقية الكتب الستة، فقد رتبه على الكتب والأبواب الفقهية.

وقد اشتمل الكتاب على ثلاثة وخمسين كتابا كلها تقريبا تتعلق بالأبواب الفقهية؛ اللهم إلا كتابا واحدا وهو كتاب الإيمان. وهذا يعطيك صورة واضحة عن صلة الكتاب الوثيقة بأحاديث الأحكام.

جعل للطهارة وحدها خمسة كتب، منها كتاب للمياه، وهذه عناية كبيرة بتفصيل المادة العلمية التي تتعلق بالطهارة.

وجعل للصلاة خمسة عشر كتابا، فصل فيها أحكامها تفصيلا طيبا، وجديد ما عنده مما لا يوجد عند غيره من الستة في ناحية التبويب هو "كتاب التطبيق" ويعني به فعل أركان وحركات الصلاة كما جاءت مروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فالتسمية نفسها معبرة.

وفي الكتب المتعلقة بالأموال، والمتعلقة بأحكام الأسرة ترتيب مشابهٌ، محكم ودقيق.

يقول الإمام السخاوي مبينا قيمة هذا الكتاب: "من التصانيف الجليلة المشتملة على التصاريف النبيلة، المدرج في كتب الاسلام، ونخب الدواوين

---

(١) انظر: المدخل إلى سنن الإمام النسائي المجتبى لمحمد محمدي النورستاني ص ٦٢.
(٢) المرجع السابق ص ٦٧.

العظام، الكتاب الحسن الواضح الجلي، الملقب بالسنن للنسائي؛ فإنه بفنونه زاحم إمام الصنعة أبا عبد الله البخاري في تدقيق الاستنباط..."[١].

- **منهجه في الكتاب:** للإمام النسائي في سننه الصغرى منهج لا يقوى عليه إلا الأفذاذ من الأئمة، ويمكن تلخيصه في النقاط الآتية:

١- يكثر التعريفات والتفصيلات في الباب الواحد.

٢- يكرر الحديث في أبواب أخرى غير بابه إذا صلح للاستدلال به؛ لتعم الفائدة، وربما ذكر محل الشاهد فقط.

٣- ينقل آراء الفقهاء وفتاواها وآراءهم في المسائل أحيانا.

٤- يسوق الأحاديث المتعارضة في الباب إذا صحت؛ لإقامة الدليل على جواز العمل بهما معا، كما في مسألة الجهر بالبسملة وتركها.

٥- يبين علل الحديث في الروايات التي ظاهرها الصحة.

٦- يعتني بذكر المتصل المسند مِن الأحاديث، ومِن ثَمَّ يَقِل وجود المعلقات في سننه.

٧- يعتني بتعليل الحديث، حيث نجده أحيانا يذكر درجته صحة وضعفا ويبين أحوال الرجال[٢].

تأمل هذه النقاط، تجد نفسك أمام رجلٍ يكتب الحديث بقلم الفقهاء، يؤصل على أسس متينة ليستنبط هو وغيره استنباطا سليما، هذا فضلا عن تراجمه للأبواب والتي تُظهر إمامته في الفقه، رحمه الله تعالى.

وقد اهتم العلماء بهذا الكتاب تحقيقا وتخريجا وشرحا، وكان أهم تحقيقاته هذه اليد البيضاء التي مَدها له العالم الكبير، الزاهد الورع الأستاذ

---

(١) بغية الراغب المتمني في ختم النسائي رواية ابن السني للسخاوي ص ٢٦.

(٢) الضوء اللامع المبين ٣٢٩/٢.

"عبد الفتاح أبو غدة" رحمه الله تعالى، حيث حقق الكتاب وأخرجه على صورة لا مزيد عليها، فجزاه الله خير الجزاء.

ث- سنن الإمام ابن ماجه: أبو عبد الله محمد بن يزيد الرَّبَعِي القزويني الإمام الحافظ صاحب التصانيف، المتوفى سنة ٢٧٣هـ. له مصنفات عدة، أجلها كتاب السنن الذي بين أيدي الناس الآن، ومعظم كتبه لم تصلنا.

- **سنن ابن ماجه وإلحاقها بالأصول الستة:** يقول الحافظ ابن حجر: "حكى ابن عساكر أنَّ أوَّلَ مَن أضاف كتاب "ابن ماجه" إلى الأصول "أبو الفضل ابن طاهر"، وهو كما قال؛ فإنه عَمِلَ أطرافه معها، وصنَّفَ جزءًا آخر في "شروط الأئمة الستة" فَعَدَّه منهم، ثم عَمِلَ الحافظ "عبد الغني" كتاب "الكمال في أسماء الرجال" الذي هَذَّبَه الحافظ "أبو الحجاج المزي" فذكره فيهم. وإنما عدل "ابن طاهر" ومن تبعه عن عَدِّ "الموطأ" إلى عَدِّ "ابن ماجه"؛ لكون زيادات الموطأ على الكتب الخمسة من الأحاديث المرفوعة يسيرة جدًا بخلاف ابن ماجه، فإن زياداته أضعاف زيادات الموطأ، فأرادوا بضمّ كتاب ابن ماجه إلى الخمسة تكثير الأحاديث المرفوعة والله أعلم"(١). كذا عَدَّه المزي في أطرافه سادس الستة، فقال في مقدمة "تحفة الأشراف": "فإني عزمت على أن أجمع في هذا الكتاب إن شاء الله تعالى أطراف الكتب الستة التي هي عمدة أهل الإسلام وعليها مدار عامة الأحكام..." وعد ابن ماجه سادسهم(٢).

أما "ابن الأثير" رحمه الله فجعل الأصل السادس "موطأ مالك"، ولم

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح ٤٨٧/١.

(٢) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف ٣/١.

يَتلفت إلى مسألة الزيادة في الأحاديث هذه(١).

- **مكانة الكتاب ومدح العلماء له:** كثر ثناء الأئمة على هذا الكتاب وعلى مصنفه، وانتقده غير واحد منهم أيضا، وهذا لا عيب فيه، فكل كتاب بعد القرآن له وعليه. يقول الحافظ ابن كثير: "وهو كتاب مفيد قوي التبويب في الفقه"(٢)، وهذه كلمة مهمة جدا مِن إمام كبير له باع في الفقه يُعَض عليها بالنواجذ، حيث شهد للمصنف بقوة وجودة وضعه للكتب والأبواب.

- **ترتيب الكتاب وعنايته بجانب أحاديث الأحكام:** الكتاب مرتبٌ على الكتب والأبواب الفقهية، والناظر في كتبه وعناوينها يدرك أن الرجل ما قصد إلا جمع أحاديث الأحكام وعرضها على وجهٍ يسير بقصد تيسير العمل بها لمن شاء. **والكتاب في ترتيبه ووضعه يمتاز بعدة أمور يمكن تلخيصها فيما يلي:**

١- أنه ترجم لأبواب كتابه بعناوين تجمع بين الدقة والإيجاز فضلا عن حسن الترتيب كما سبق في كلام الحافظ ابن كثير.

٢- كثرة زوائده من المتون على ما في الكتب الخمسة، وقد أشار إلى ذلك الحافظ ابن حجر في كلامه الذي نقلته قبل قليل من كتابه "النكت".

٣- أنه يسرد الأحاديث باختصار من غير تكرار في الغالب، يقول صديق حسن خان: "وَفِي الْوَاقِع الَّذِي فِيهِ من حسن التَّرْتِيب وسرد الْأَحَادِيث بالاختصار من غير تكْرَار لَيْسَ فِي أحد من الْكتب وَقد شهد أَبُو زرْعَة على صِحَّته"(٣).

---

(١) انظر مقدمة جامع الأصول لابن الأثير ١/١٧٩

(٢) اختصار علوم الحديث المطبوع مع شرحه الباعث الحثيث ص ٤٦٢.

(٣) الحطة في ذكر الصحاح الستة ص ٢٢١.

٤- أنه جعل الكتاب للأحاديث المجردة، واخلاه من الموقوفات والمقطوعات باستثناء المقدمة الحافلة التي بدأ بها الكتاب.

٥- كذا يذكر الأحاديث ولا يعلق عليها بشيء، من شرح غريب أو استنباط فقه أو غير ذلك، وكأنه جعله خالصا مجردا لحديث النبي صلى الله عليه وسلم(١).

- **أما عن درجة أحاديث الكتاب:** فالذين قاموا بخدمته فصَّلوا القول فيها، وأول مَن طرق هذا الباب من المعاصرين - فيما أعلم - هو المرحوم "محمد فؤاد عبد الباقي" رحمه الله، فإن له تفصيل حسن للكلام عن درجة أحاديثه، ثم الشيخ "شعيب الأرنؤوط" وفريقه حديثا في طبعتهم فعلوا مثل ذلك مُقَوِّمين بعض الأوهام التي وقعت في عمل الأستاذ عبد الباقي رحمه الله.

وخلاصة القول: أن سنن ابن ماجه تشتمل على الصحيح والحسن والضعيف، وأن على الباحث والمستدل أن لا يأخذ بحديث منها إلا بعد البحث والتحري ومعرفة درجته، ورأينا أن شأنه في ذلك شأن بقية الكتب الستة ما عدا الصحيحين، والفارق بينه وبينها أن الأمر قد يهون عند تتبع أحاديث أبي داود والنسائي أو الترمذي لتنبيههم في الأعم الأغلب على ما في الحديث من العلل أو ما يعتري إسناده من الخلل بخلاف ابن ماجه، أضف إلى هذا أن الضعيف في ابن ماجه أكثر، وعدم احتماله أظهر(٢).

ويقول الدكتور علي عبد الباسط حفظه الله بعد أن أورد إحصائية لأحـــاديث السنن: "ولا يوجد حديـــث مما أخرجـــه في الأحكام فيه راوٍ متهم

---

(١) انظر: المدخل إلى سنن الإمام ابن ماجه لنور الدين بن عبد السلام مسعي ص ٤٦ - ٤٧ بتصرف واختصار.

(٢) الضوء اللامع المبين ٣٤٣/٢.

بالوضع أو الكذب؛ وإنما ذلك في الفضائل بلا استثناء"[1].

إذن فما فيها من أحاديث قيل بوضعها أو ثبت ذلك بالفعل فكله بعيد عن جانب الأحكام الذي نتكلم فيه، وهذا أهم ما في الأمر، مما يؤكد على الوعي التام واليقظة الكاملة عند الإمام ابن ماجه رحمه الله.

– **وفي ختام هذا المبحث:** يمكننا أن نؤكد على أن من الروافد المهمة في باب أحاديث الأحكام كتب السنن الأربعة لأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، والتي تعد حلقة وصل مهمة للغاية، ربطَتْ بين تراث القرن الثاني الهجري، والحركة العلمية الكبيرة التي حدثت في القرن الثالث والرابع الهجريين.

ويعد كتاب أبي داود أهم هذه الكتب الأربعة، وهو في أحاديث الأحكام عمدة، ويمثل هو وشروحاته – لا سيما شرح الإمام الخطابي – ثروة فقهية وأصولية مهمة. ولا أقصد من وراء هذا التقليل من بقية الأربعة، فلكل فضله، وكما تعلمنا من ساداتنا العلماء لا يوجد كتاب يغني عن كتاب آخر.

(١) مناهج المحدثين للدكتور علي عبد الباسط ص ٣٩٢.

المبحث الثاني
مصنفات القرن الرابع الهجري وأثرها في أحاديث الأحكام

المطلب الأول

الإمام الطحاوي المتوفى سنة ٣٢١هـ وكتابه شرح معاني الآثار

– **توطئة موجزة لهذا المبحث:** يقول أستاذنا الدكتور/ أحمد محرم رحمه الله تعالى: "لا سبيل إلى حصر الجهود التي بُذلت خدمةً للحديث في أي قرن، ولا إلى إحصاء مناهج المحدثين، أو استقصاء الكلام عنهم"(١).

وهذه حقيقة لا يماري فيها إلا مكابر، فالمحدثون جُنْد كل عصر، ورجال العلم في كل مصر، أخذوا على عاتقهم حماية سنة نبيهم صلى الله عليه وسلم، فبذلوا في سبيلها كل شيء.

وبالنظر في طبيعة القرن الربع الهجري فقد "كانت السمة الغالبة على علماء هذا القرن وما بعده جمع ما تفرق في كتب السابقين، أو اختصار مصنفاتهم، أو تهذيبها، أو ترتيبها، أو شرحها، أو الجمع بينها.

كما وجد مِن بين علماء هذا القرن طائفة كبيرة كان لها دور في تدوين الحديث، وبطريقة استقلالية على نَمَط التدوين في القرن السابق"(٢).

– **أبو جعفر الطحاوي الإمام المتفنن:** هو: أبو جعفر أحمد بن محمد ابن سلامة بن سلمة بن عبد الملك، الأزدي، المصري، الطحاوي. نشأ في بيت علم وفضل، وكان شافعيًّا، ثم تحول بعد سِن العشرين إلى المذهب

---

(١) الضوء اللامع المبين ٢/٣٧١.

(٢) مناهج المحدثين للدكتور علي عبد الباسط ص ٤٠٩.

الحنفي، وكان ذا علم وفقه، عارفًا بالقراءات، واسع المعرفة بطرق الحديث ومتونه وعلله وأحواله ورجاله[١]. توفي سنة ٣٢١هـ.

برع الطحاوي في عدة فنون من العلم، فقد كان محدثا متمكنا، له في الحديث إنتاجٍ يشهد له بالإمامة فيه، وكان فقيها له في الفقه نظرات ثاقبه، استطاع أن يوظف الحديث في خدمة مذهبه الحنفي فصنَّف عدة كتبٍ لهذا الغرض.

كما كَتَبَ في التفسير وعلوم القرآن، وكتب في "الاعتقاد"، ومختصره في العقيدة مشهور معروف، إلى غير ذلك من العلوم التي رزقه الله التبحر فيها.

وفي "المقفى الكبير": "وقال الحافظ أبو محمد بن خلف: "فريد دهره ووحيد عصره، له التصانيف المفيدة والآثار الحميدة، صاحب فقه وأثر ورواية ونظر. ومن تصانيفه الفقهيّات الكبار، والمختصرات الخالية من الإكثار، وفضائله أكثر من أن تُعدّ، ومناقبه أوفر من دخولها تحت الحصر والعدّ. وروى عنه القضاة المحقّقون والعلماء المبرّزون. وبلغ من العمر ثمانين سنة"[٢].

– **كتاب "شرح معاني الآثار"**: الطحاوي قدم للكتاب بمقدمة موجزة جدا أبان فيها عن غرضه من تصنيف هذا الكتاب، فقال ما نصه: "سَأَلَنِي بَعْضُ أَصْحَابِنَا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ أَضَعَ لَهُ كِتَابًا أَذْكُرُ فِيهِ الْآثَارَ الْمَأْثُورَةَ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْأَحْكَامِ الَّتِي يَتَوَهَّمُ أَهْلُ الْإِلْحَادِ، وَالضَّعَفَةُ

---

(١) تاريخ ابن يونس ٢٠/١ ت ٥، وتذكرة الحفاظ للذهبي ٢١/٣ ت ٧٩٧، ومناهج المحدثين للدكتور علي عبد الباسط ص ٤١٣.

(٢) المقفى الكبير للتقي المقريزي ٤٤٣/١ ت ٦٦٦.

مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ أَنَّ بَعْضَهَا يَنْقُضُ بَعْضًا؛ لِقِلَّةِ عِلْمِهِمْ بِنَاسِخِهَا مِنْ مَنْسُوخِهَا، وَمَا يَجِبُ بِهِ الْعَمَلُ مِنْهَا لِمَا يَشْهَدُ لَهُ مِنَ الْكِتَابِ النَّاطِقِ وَالسُّنَّةِ الْمُجْتَمَعِ عَلَيْهَا، وَأَجْعَلُ لِذَلِكَ أَبْوَابًا، أَذْكُرُ فِي كُلِّ كِتَابٍ مِنْهَا مَا فِيهِ مِنَ النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ ، وَتَأْوِيلَ الْعُلَمَاءِ وَاحْتِجَاجَ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ، وَإِقَامَةَ الْحُجَّةِ لِمَنْ صَحَّ عِنْدِي قَوْلُهُ مِنْهُمْ بِمَا يَصِحُّ بِهِ مِثْلُهُ مِنْ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ أَوْ إِجْمَاعٍ أَوْ تَوَاتُرٍ مِنْ أَقَاوِيلِ الصَّحَابَةِ أَوْ تَابِعِيهِمْ، وَإِنِّي نَظَرْتُ فِي ذَلِكَ وَبَحَثْتُ عَنْهُ بَحْثًا شَدِيدًا، فَاسْتَخْرَجْتُ مِنْهُ أَبْوَابًا عَلَى النَّحْوِ الَّذِي سَأَلَ، وَجَعَلْتُ ذَلِكَ كُتُبًا، ذَكَرْتُ فِي كُلِّ كِتَابٍ مِنْهَا جِنْسًا مِنْ تِلْكَ الْأَجْنَاسِ"(١).

فالرجل رحمه الله أراد أن يُنير الطريق لِضَعَفَةِ الإدراك ممن قَصُر نظرهم وتوهموا أن الآثار النبوية يعارض بعضها بعضا، ثم أشار إلى سبب واحدٍ من أسباب وقوع هذا الفهم منهم، وهو عدم إدراكهم لعلم الناسخ والمنسوخ. فشرع هو في التوفيق بين النصوص، والجمع بين شتات الباب الواحد؛ لتتفق آثاره ولا تختلف، وتتكامل ولا تتناقض.

والإمام الطحاوي يسوق الأخبار التي يتمسك بها أهل العلم في مسائل الخلاف بسنده. ويتوسّع في سرد الأسانيد، ثم يدرسها دراسة دقيقة وينقدها. ويذكر أدلة المخالفين له في الباب مع إثبات أدلة الحنفية. ثم يرجح ما استبان له وجه الصواب منها.

وغالباً ما يأتي بالرأي المخالف له في الأول. وهو في كل هذا يتبع الدليل والأثر وينقاد له. كما يظهر إنصافه واعتذاره وأدبه مع مَن يتكلم فيه

(١) شرح معاني الآثار ١/١١.

مِن الرواة. ومِن إنصافه رحمه الله أنه يخالف الإمام أبا حنيفة رحمه الله في بعض الأحيان.

وكتابه هذا يشتمل على كثير مِن آثار الصحابة والتابعين. كما يوجد فيه كثير من كلام الأئمة في الأحاديث والرجال من تصحيح وتضعيف، أو ترجيح، أو نقد. وهو يترجم الباب على مسائل الفقه، وينبه بذلك على استنباطات عزيزة من الأحاديث. كما أنه ضعّف وصحّح، وعدّل وجرح، وقارن ورجَّح، وأفاد وأجاد مع الإطناب في موضع الإطناب، والإيجاز في موضع الإيجاز.

وقد أتت مادة الكتاب متمثلة في (٧٣٢٥) نصًّا مسنداً حسب ترقيم طبعة دار الكتب العلمية. وتميز الكتاب بعدة مزايا من أهمها:

١- أنه يُكثر مِن سرد الأسانيد للحديث الواحد، وهذا أمر نافع يفيد الأحاديث قوة، ويشد بعضها بعضا عند الحاجة.

٢- الكتاب به ثروة كبيرة من الأحاديث المرفوعة، والآثار عن الصحابة والتابعين، وكثير من الآراء الفقهية التي أثْرَتْ الكتاب.

٣- الكتاب مُبوبٌ على الفقه، وفي كل باب توجد استنباطات عدة للإمام الطحاوي، وغالبا ما تكون استنباطات غالية عزيزة.

٤- يركز على أدلة السادة الأحناف، ويُورد كثيرا أدلة المخالفين لهم، وهو كثير الانتصار لمذهبه الحنفي.

٥- له آراؤه الخاصة التي ينفرد بها، وحججه قوية جدا تقنع كل من ينصت إليها بإنصاف[1].

---

(١) ملخص من مقدمة لجنة تحقيق كتاب نخب الأفكار لبدر الدين العيني ١/٥ وما بعدها.

هذا وقد أسدى الإمام "بدر الدين العيني" الحنفي (ت ٨٥٥هـ) عدة خدمات للكتاب، فشرح نصوصه في كتاب، وترجم لرجاله في أكثر مِن كتابٍ، فجزاه الله خير الجزاء.

❁❁❁❁❁

المطلب الثاني

الإمام الدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥هـ وكتابه السنن

– **تعريف موجز:** هو الإمام الكبير، والحافظ النحرير علي بْن عُمَر ابْن أَحْمَد بْن مهدى بْن مسعود ابْن النعمان بْن دينار بْن عَبْد اللَّه أَبُو الحسن الحافظ الدارقطني. شيخ الإسلام حافظ الزمان، صاحب السنن، قال الحاكم: صار الدارقطني أوحد عصره في الحفظ والفهم والورع وإمامًا في القرَّاء والنحويين، وأقمت في سنة سبع وستين ببغداد أربعة أشهر وكثر اجتماعنا فصادفته فوق ما وُصِف لي وسألته عن العلل والشيوخ، وله مصنفات يطول ذكرها فأشهد أنه لم يخلف على أديم الأرض مثله. وقال الخطيب: كان فريد عصره وإمام وقته، وانتهى إليه علم الأثر والمعرفة بالعلل وأسماء الرجال مع الصدق والثقة وصحة الاعتقاد والاضطلاع من علوم كالقراءات[١]. وهو معدود في فقهاء المذهب الشافعي[٢].

له مصنفات كثيرة جدا عَدَّ منها الدكتور "علي عبد الباسط" ما يزيد على الأربعين[٣]، وجُلها في الحديث وعلومه، وهذه المصنفات تشهد له بالإمامة في علم الحديث.

---

(١) تاريخ بغداد ٤٨٧/١٣ ت ٦٣٥٧، وتذكرة الحفاظ للذهبي ١٣٢/٣ ت ٩٢٥.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٤٦٢/٣ ت ٢٢٩.

(٣) مناهج المحدثين للدكتور علي عبد الباسط ص ٤١٥.

- **كتاب السنن للإمام الدارقطني:** الكتاب مقطوعٌ بنسبته إلى الإمام الدارقطني، يقول ابن خير: "كتاب السّنَن عَن رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم لأبي الْحسن عَليّ بن عمر الدَّارَقُطْنِيّ الْحَافِظ رَحمَه الله، حَدثنِي بِهِ..."(١).

سمى الدارقطني كتابه "السنن"، وقد جعله مستندا لأحاديث الأحكام الفقهية، وهو مرتب على الكتب والأبواب الفقهية كذلك. فهو من هذه الناحية لا يَخرج عن طريقة مَن تقدمه مِن الأئمة المصنفين في السنن.

إلا أن هناك ناحية مهمة تتعلق بسنن الدارقطني خاصة، وهي أنَّ هذا الكتاب موضوعه: جمع الأحاديث الضعيفة والموضوعة والمضطربة والمعلة مرتبة على الكتب والأبواب الفقهية، مع بيان عللها، واختلاف طرقها وألفاظها، وإيراد الموقوفات والمقطوعات مِن فتاوى وغيرها، وهي كثيرة جدا، وهو أقرب لأن يكون كتاب علل مرتبا على طريقة السنن، وما خرج عن هذا القصد من إيراد حديث صحيح أو حسن إنما جاء تبعا ولم يأت قصدا، وهو أيضا يذكرها؛ لأنها تخالف الأحاديث التي ضعفها، فهو يستدل بها على تضعيف ما ضعفه لا للاحتجاج بها"(٢).

فالكتاب وإن كان مرتبا على الكتب والأبواب الفقهية، وإن كانت مادته العلمية مرتبطة بالأحكام الفقهية حيث أورد الأحاديث التي يستدل بها الفقهاء، أقول وإن كان الأمر كذلك إلا إن غرض المصنف بيان ما هو ضعيف في

---

(١) فهرست ابن خير الإشبيلي ص ١٠١.

(٢) مقدمة تحقيق سنن الدارقطني ط/ الرسالة ١/٣٢- ٣٣. وانظر: الضوء اللامع المبين ٢/٤٠٨.

كل باب من أبواب الفقه، فالأصل عنده ذكر الضعيف والمعلول، وإن أورد شيئا من الصحيح أو الحسن فبالتبع لا بالقصد والأصالة(١).

وعلى كلٍ فمثل هذه المصنفات في أحاديث الأحكام لا يستغني عنها الفقيه، وحاجته إليها لا تقل عن حاجته للكتب التي تُعْنى بتخريج الأحاديث الثابتة؛ لأنه إذا عرف علة المعلول، وسبب تضعيف الضعيف استطاع أن يحدد قيمته في الاستنباط الفقهي، هل يصلح لذلك أم لا.

كذا لم يضع الإمام الدارقطني أبواب كتابه بنفسه، وإنما وضع الكتب، يعني قسم أحاديث الكتاب إلى كتب، وجاء من بعده فوضعوا تراجم أبوابه(٢).

والخلاصة أن مكانة الإمام الدارقطني في علم "الفقه والخلاف" كبيرة جدا، وهو ما برز بكل وضوح في كتابه: "السنن" على وجه الخصوص، الذي دلَّ مضمونه دلالة صريحة على أنَّ صاحبه كان من العارفين بالفقه، والمطلعين على مختلف مذاهبه. قال الخطيب البغدادي متحدثاً عن تنوُّع معارف الدارقطني: "ومنها المعرفة بمذاهب الفقهاء، فإنَّ كتاب: "السنن" الذي صنَّفه، يدلُّ على أنَّه كان ممن اعتنى بالفقه، لأنَّه لا يقدر على جمع ما تضمن ذلك الكتاب إلاَّ من تقدّمت معرفته بالاختلاف في الأحكام"(٣).

---

(١) للتوسع في هذه النقطة انظر: الإمام أبو الحسن الدارقطني وآثاره العلمية للدكتور/ عبد الله بن ضيف الله الرحيلي ص ٢٥٠ وما بعدها.

(٢) منهج الإمام الدارقطني في كتابه السنن وأثره في اختلاف الفقهاء للدكتور/ كيلاني محمد خليفة ص ٦٠٩.

(٣) تاريخ بغداد ١٣/٤٨٧.

- **وفي خاتمة هذا المبحث** أقول: يظهر بوضوح أن القرن الرابع الهجري كسابقه قوة وانتاجا، وقد قام المحدثون بدورهم خير خيام في توظيف الحديث النبوي في خدمة الجانب العملي في الإسلام وهو الفقه.

وقد رأينا من خلال إلقاء الضوء على نتاج محدث فقيه حنفي وهو أبوجعفر الطحاوي، ومحدث فقيه شافعي وهو الإمام الدارقطني، رأينا من خلال النظر في كتابيهما أن الحديث والفقه لا ينفصلان، وأن جهود المحدثين في العناية بأحاديث الأحكام مستمرة لم ولن تتوقف.

الفصل الثالث

أثر الإمام البيهقي المتوفى سنة ٤٥٨هـ في التصنيف في أحاديث الأحكام

وفيه مبحثان.

المبحث الأول: السنن الصغير والكبير وعلاقتهما بأحاديث الأحكام.

المبحث الثاني: آثاره الحديثية الأخرى غير السنن.

المبحث الأول
السنن الصغير والكبير وعلاقتهما بأحاديث الأحكام

– **مدخل لهذا الفصل:** عاش الإمام البيهقي في الفترة ما بين سنة أربعة وثمانين وثلاثمائة، حيث كانت ولادته، وسنة ثمانٍ وخمسين وأربعمائة حيث كانت سنة وفاته رحمه الله.

وهذه هي الحِقبة التي وصلتْ فيها الدولة العباسية إلى أدنى منحدراتها وضعفها، وأخذ الحُكام يتنازعون ويحاول كل واحد منهم أن يستأثر بمنطقة مِن العالم الإسلامي، فقد تميزت هذه الحقبة بانتشار الدويلات الصغيرة، وظهر تفكك العالم الإسلامي.

وهذا الفساد الذي وصفت به الحالة السياسية، انسحب على الحالة الاجتماعية والاقتصادية، حيث لم تكن واحدة منهما بأحسن منها.

غير أنَّ اللافت للنظر أنَّ الفساد في النواحي السابقة لم يكن له أثر سلبي على الحالة العلمية التي ازدهرت في تلك الفترة، وظهر علماء في كل الفنون كان يشار إليهم بالبنان، منهم الإمام البيهقي(١).

– **تعريف موجز:** هو أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله ابن موسى البيهقي، ولد في شعبان سنة ٣٨٤هـ في "خُسْرَوْجِرْد" إحدى قرى "بَيهَق" بنواحي "نَيْسَابُور". ومات في جمادى الأولى سنة ٤٥٨هـ، وأول سماعه للعلم سنة ٣٩٩هـ. رحل إلى العراق والجبال والحجاز. وكان ورعا زاهداً تقيا، تابع الصيام مدة ثلاثين سنة. تتلمذ على طائفة مِن العلماء مِن

---

(١) الإمام البيهقي وموقفه من الإلهيات للدكتور/ أحمد بن عطية بن علي الغامدي ص٢٠ وما بعدها.

أشهرهم الإمام "الحاكم" أبو عبد الله (ت ٤٠٥هـ)، و "ابن فورك الأصبهاني"، المتوفى سنة ٤٠٦هـ، و "أبو عبد الرحمن السلمي" (ت ٤١٢هـ) و "أبو منصور البغدادي" المتوفى سنة ٤٢٩هـ و "أبو محمد الجويني"، المتوفى سنة ٤٣٨هـ.

تتلمذ عليه جماعة مِن أشهرهم: أبو عبد الله الفراوي (ت ٥٣٠هـ)، وقد روى عنه كثيرا مِن كتبه، ومنها "مناقب الشافعي"، ومنهم ابنه: إسماعيل ابن أحمد البيهقي، المتوفى سنة ٥٠٧هـ. وحفيده: عبيد الله بن محمد ابن أحمد البيهقي، المتوفى سنة ٥٢٣هـ. وأبو المظفر القشيري (ت ٥٣٢هـ).

- **السنة النبوية في حياة البيهقي:** شغف البيهقي بسنة النبي صلى الله عليه وسلم، وأنفق حياته في تحصيلها ودرسها وإيصالها نقية بيضاء إلى أبناء الإسلام الذين افترض عليهم ربهم أن يأخذوا ما آتاهم الرسول، وأن ينتهوا عما نهاهم عنه، والذين أمرهم رسولهم الكريم أن يبلغوا عنه مقالته إلى مَن بعدهم لتكون كلمة الله وكلمة رسوله باقية على وجه الزمان؛ تنير للمسلمين سبيلهم، وتجمع قلوبهم على عبادة مَن خلقهم ورضى لهم الاسلام دين عزة وسعادة في الدنيا والآخرة.

وقد دفعه هذا الشغف العظيم إلى العناية بآثار الشافعي، ناصر السنة، ومؤسس فقهها، وفاتح أقفالها، والذي شهد له أعلام العلماء بأنهم ما عرفوا فقه السنَّة إلا بعد أن استخرج مكنونها، واستنبط فنونها، وجلّى دقائقها ببيانه المشرق المتين، وأسلوبه الجزل الرصين.

وما كانت عناية البيهقي بآثار الشافعي وليدة الخطرة العابرة، والفكرة السائرة، والنظرة الطائرة، بل كانت وليدة التأمل الوثيق، والتفكر العميق، والاعتبار الدقيق، والمقايسة بين ما كتبه أعلام الأئمة الذين قاموا بعلم

الشريعة، وبنوا مذاهبهم على مبلغ علمهم مِن كتاب الله، وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وقد انتهت تلك المقايسة بالبيهقي إلى عرفانه أن الشافعي أكثر الأئمة اتْبَاعًا، وأقواهم احتجاجا، وأصحهم قياسا، وأبينهم بيانا، وأفصحهم لسانا، وأوضحهم إرشادا فيما صَنف مِن كتب في الأصول والفروع جميعا.

ولما فرغ البيهقي مِن تصنيف مصنفاته في "السنة" ألَّف كتابا عن منشئ السنة وهو كتاب "دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة صلى الله عليه وسلم".

ولما انتهى مِن ترتيب كُتب الشافعي وتصنيفها وتخريج أحاديثها رأى كذلك أنْ يخص الشافعي بكتاب، وقوَّى مِن عزمه أنَّ بعض أصحابه اقترح عليه تأليف هذا الكتاب(١).

- **غزارة انتاج البيهقي المتنوع**(٢): تنوعت كتب البيهقي وكثرت، وذاع صيتها وانتشرت، وما ذلك إلا لعلو كعبه في التصنيف، ودقته وبراعته في انتاج الكتب التي يحتاج إليها الخاصة والعامة.

وقد ألف البيهقي في علوم شتى، حيث ألف في الاعتقاد عدة كتب على طريقة أهل الحديث، فيورد كل ما يأتي به من قضايا بالإسناد، ومِن أهم كتبه

---

(١) من تقدمة السيد أحمد صقر لكتاب مناقب الشافعي للبيهقي ص ٤٦ وما بعدها بتصرف واختصار.

(٢) سمى محقق طبعة هجر للسنن الكبرى في ترجمته للبيهقي اثنتين وأربعين كتابا ما بين مطبوعٍ ومخطوط، وهو عدد كبير بالنظر إلى أن الكثير من كتبه عبارة عن موسوعات علمية كبيرة.

في العقيدة: كتاب "إثبات عذاب القبر"، وكتاب "الأسماء والصفات"، وكتاب "البعث والنشور"، و "القضاء والقدر" وغيرها.

وألف في الفقه الشافعي عدة كتب تشهد له بتضلعه فيه ووقوفه على دقائقه، بحيث أمكنه أن يقارن بين رأي الشافعي وآراء بقية الأئمة الثقات، ومن كتبه التي تعد ذات طابع فقهي: "أحكام القرآن للشافعي"، و "الخلافيات بين الشافعي وأبي حنيفة"، و "القراءة خلف الإمام"، و "بيان خطأ من أخطأ على الشافعي"، وغيرها.

أما الحديث فقد أَمَدَّ المكتبة بعدة كتب مهمة للغاية أقف عند اثنين منها، وهما.

- السنن الكبرى والصغرى للإمام البيهقي:

أ- السنن الكبرى: مِن أجمع الكتب للسنن والآثار وأوعاها، وأكثرها استقصاء، صنفه هذا الجهبذ النحرير، ليكون كتابًا جامعًا لأحاديث الأحكام، وما يتصل بها ويتممها من الآداب الشرعية، وبناه على مذهب الإمام الشافعي، ورتبه على أبواب "مختصر المزني"، ولم يكن ذلك تعصبًا منه رحمه اللَّهِ للشافعي على غيره، وإنما أراد أن يبين ابتناء الفقه على السنن والآثار؛ ولذلك استطرد فأخرج عامة ما تمسك به مِن ذلك إمام مِن الأئمة، مِن خبر أو أثر ليكون حجة لمذهبه أو سلفًا له في قوله، وإن كان ضعيفًا مِن جهة سنده أو مِن جهة دلالته على المراد، ليبين إجماعَهم على تحرى السنن والآثار في الجملة، وعذرَهم رحمهم اللَّهِ في وقوع اجتهادهم أحيانًا على خلاف الصحيح الثابت، لقصور جَهْدهم عن الإحاطة بالسنة، فإن الاحاطة بها حاصلة مِن مجموع علماء الأمة، لا مِن كل واحد على حِدَته.

وبهذا كـــان كتـــاب "السنن الكبـــرى البيهقي" كالكتاب المستخرج على

مجموع الكتب الستة الأصول التي كادت تستوعب السنة إلا قليلًا، وزاد عليها جملة صالحة بما اشتمل عليه مستدرك شيخه "أبى عبد اللَّهِ الحاكم النيسابورى"، وسنن شيخ شيوخه "أبي الحسن الدارقطني"، ومصنفا "عبدالرزاق" و "ابن أبي شيبة"، في نقل فقه الصحابة والتابعين.

وكشف فيه الحافظ البيهقي عن موهبة فائقة في حسن التصنيف، كما ظهر ذلك في تصانيفه الأخرى، وعن الصناعة الحديثية بين الرواية والدراية، وجودة التصرف في الجمع بين الفقه والحديث، والأثر والنظر. فجاء كتابه هذا شاملًا حافلًا، دالًّا على إمامته في كثير من العلوم، حَرى بمَن أدمن النظر فيه والمطالعة له، أن يُسمى عالمًا مطلعًا على الشريعة مِن مشارف عالية..."(١).

وقد وصف الإمام الذهبي هذ الكتاب بقوله: "لَيْسَ لأَحدٍ مِثْلُهُ"(٢)، وهو جدير بهذا الوصف. وقال الذهبي أيضا: "فَتصَانِيفُ البَيْهَقِيّ عَظِيْمَةُ الْقدر، غزِيْرَةُ الفَوَائِد، قلَّ مَنْ جوَّد تَوَالِيفَهُ مِثْل الإِمَام أَبِي بَكْرٍ، فَيَنْبَغِي لِلْعَالِمِ أَنْ يَعتَنِي بِهَؤُلاَءِ سِيمَا "سُننَه الكَبِيْر"(٣).

وفي بيان دوره وأثره في المذهب الشافعي نقرأ هذا القول لإمام الحرمين "الجُوَيْنِيّ" الذي قَالَ: "مَا مِنْ فَقِيْهٍ شَافعِيٍّ إِلاَّ وَللشَافعِيّ عَلَيْهِ مِنَّةٌ؛ إِلاَّ أَبَا بَكْرٍ البَيْهَقِيّ، فَإِنَّ المِنَّةَ لَهُ عَلَى الشَّافِعِيّ؛ لِتَصَانِيْفه فِي نُصرَة مَذْهَبِهِ"(٤).

---

(١) من مقدمة القائمين على طبعة دار هجر من السنن الكبرى ٥/١ وما بعدها بتصرف يسير.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٦٦/١٨.

(٣) المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٤) المرجع السابق، الموضع نفسه.

ب- السنن الصغير: صنف البيهقي أولا السنن الكبرى، وجعله كتابا جامعا لكل ما يُروى في أحاديث الأحكام مما صح وما لم يصح، وبعد أن فرغ منه أراد أن يُعلق منه مختصرا نافعا يسهل على الناس قراءته فاختصر منها "السنن الصغير".

يقول البيهقي في مقدمة السنن الصغير: "فَإِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى سَهَّلَ عَلَيَّ تَصْنِيفَ كِتَابٍ مُخْتَصَرٍ، فِي بَيَانِ مَا يَجِبُ عَلَى الْعَاقِلِ الْبَالِغِ اعْتِقَادُهُ وَالْاعْتِرَافُ بِهِ فِي الْأُصُولِ، مُنْوًى بِذِكْرِ أَطْرَافِ أَدِلَّتِهِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَسُنَّةِ الرَّسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمِنْ إِجْمَاعِ السَّلَفِ وَدَلَائِلِ الْمَنْقُولِ، ثُمَّ إِنِّي اسْتَخَرْتُ اللَّهَ تَعَالَى فِي إِرْدَافِهِ بِتَصْنِيفِ كِتَابٍ يَشْتَمِلُ عَلَى بَيَانِ مَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَذْهَبُهُ بَعْدَمَا صَحَّ اعْتِقَادُهُ فِي الْعِبَادَاتِ، وَالْمُعَامَلَاتِ، وَالْمُنَاكَحَاتِ، وَالْحُدُودِ، وَالسِّيَرِ، وَالْحُكُومَاتِ، لِيَكُونَ بِتَوْفِيقِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لِكِتَابِهِ، وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُتَّبِعًا، وَبِالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِهِ مُقْتَدِيًا، وَلِلَّهِ جَلَّ ثَنَاؤُهُ فِيمَا فَرَضَ عَلَيْهِ، وَنَدَبَ إِلَيْهِ نَصًّا أَوْ دِلَالَةً مُطِيعًا، وَعَمَّا زَجَرَ عَنْهُ مُنْزَجِرًا، وَيَكُونُ فِي حَالَتَيِ التَّوْقِيرِ وَالتَّقْصِيرِ مِمَّنْ يَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ، وَيَخْشَى عَذَابَهُ، وَأَيُّ عَبْدٍ عَبَدَهُ حَقَّ قَدْرِهِ؟ أَوْ قَامَ فِيمَا تَعَبَّدَهُ بِهِ بِوَاجِبِ أَمْرِهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى بِجَزِيلِ إِنْعَامِهِ وَإِكْرَامِهِ، يُعِينُنَا عَلَى حُسْنِ عِبَادَتِهِ، ..."(١).

بيّن البيهقي أنه صنف كتابا موجزا فيما ينبغي اعتقاده على المسلم، وبعد أن فرغ مِن هذا الأصل أراد أن يؤلف كتابا مختصرا في معرفة العبادات والمعاملات والمناكحات ونحوها مِن الفقهيات.

---

(١) السنن الصغير للبيهقي ١/٥.

بدأه رحمه الله بحديث "الأعمال بالنيات"، ثم قسمه إلى كتب وأبواب مرتبا ترتيبا فقهيا، وقد بلغتْ عِدة كتبه ثمانية وعشرين كتابا، أولها كتاب "الطهارة"، وآخرها كتاب "المكاتب".

وقد بلغتْ أحاديثه بالمكرر طبقا لطبعة الدكتور "عبد المعطي أمين قلعجي" ثلاثة آلاف وخمسمائة وثلاثة أحاديث (٣٥٠٣).

وكل ما في "السنن الصغير" مِن الأحاديث تقريبا موجود في السنن الكبرى؛ غير أنه وَشَّحَ الأبواب في "السنن الصغرى" بالآيات القرآنية التي تُناسب الباب.

وبالجملة فالكتاب موسوعة حديثية فقهية رائعة، بقلم إمام متمكن في الفقه والحديث معا، عارفا بطرق الاستنباط، بصيرا بمواطن الخلاف، على قدر كبير مِن الدراية بأصول الفقه وقواعده.

والكتابان – السنن الكبرى والصغرى – مَوْرِدٌ مُهم مِن مَوارد أحاديث الأحكام، ومصدر أصيل مِن مصادر فقه الإمام الشافعي.

المبحث الثاني: آثاره الحديثية الأخرى غير السنن

– **البيهقي إمامٌ موسوعي:** تقدم في أول هذا الفصل الكلام على سعة علمه رحمه الله، وأنه إمام موسوعي له باع كبير في عدة علوم منها الفقه والحديث.

وللإمام البيهقي جهود طيبة في التصنيف الحديثي غير السنن الكبرى والصغرى، يظهر مِن خلال هذه الكتب ما له مِن مكانة علمية كبيرة، ومِن أهم كتب البيهقي بعد السنن ما يلي:

١– **كتاب "الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه":** وهو كتاب مهم جدا في الناحية الفقهية المبنية على الحديث، ويمكن تلخيص منهجه في هذا الكتاب فيما يلي:

– يبدأ الإمام البيهقي بذكر رأي الشافعي في المسألة إمَّا مِن خلال قول الشافعي، أو مِن خلال قول بعض أصحابه، ثمَّ يُتْبع ذلك بذكر رأي الأحناف إما مِن خلال قول أبي حنيفة صاحب المذهب، وإما مِن خلال قول صاحبيه أبي يوسف ومحمد بن الحسن، أو مِن خلال قول بعض العراقيين.

– بعد ذلك يبدأ بعرض أدلة الشافعية في المسألة بقوله: "لنا"، "دليلنا"، "دليلُنا في المسألة"، "وبناء المسألة لنا".

– ثم يعرض أدلة الأحناف دليلًا دليلًا ويرد عليها، فيقوم بعرض كل دليل على حدة بقوله: "قالوا"، "احتجوا بما"، "فإن قالوا"، "وربما استدلوا بما"، "فإن استدلوا بما"، "وربما استدل أصحابهم"، ثم يَرُد على هذه الأدلة مع تتبع الطرق والرواة وذلك بقوله: "قلنا".

– منهج البيهقي منهج المحدثين؛ فاستدل على أقواله بالأحاديث النبوية،

وساقها بأسانيدها، وهو يشير إلى مخرجها مِن الصحيح، ويوضح إنْ كان في الحديث ضعفٌ أو علّةٌ. ولم يقتصر على الأحاديث المرفوعة، بل سرَدَ أقوال الصحابة والتابعين(١). والكتاب مطبوع ذائع.

٢- **كتاب "معرفة السنن والآثار"**: يقول السبكي عنه: "... وَأما الْمعرفَة، معرفَة السّنَن والْآثَار فَلَا يسْتَغْنى عَنهُ فَقِيه شَافِعِيّ، وَسمعت الشَّيْخ الإِمَام رَحمَه الله يَقُول: مُرَاده معرفَة الشَّافِعِي بالسنن والْآثَار"(٢).

واضحٌ مِن هذا الكلام الذي قاله السبكي أنَّ مَقصود البيهقي الأكبر إظهار معرفة الإمام الشافعي الكاملة بالسنن والآثار.

قدم البيهقي للكتاب بمقدمة حافلة تكلم فيها عن أهمية "القرآن" في الدلالة على الأحكام، وبين حجية السنة النبوية، وبيَّن فيها وجوب طاعة النبي صلى الله عليه وسلم، وذكر دلائل ذلك كله مِن الكتاب والسنة.

ثم تكلم عن حجية خبر الواحد، وضرورة التثبت والاحتياط في قبول خبر الواحد.

ثم تكلم عن مواصفات وشروط مَن يُقبل خبره ومَن لا يُقبل، وبين إثم الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وضرورة التوقي في رواية الحديث.

ثم أخذ في الكلام على ضرورة ترجيح رواية أهل الحجاز إذا اختلفوا مع غيرهم؛ لأنهم أعلم بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم مِن غيرهم.

ثم ختم مقدمته بفصل مُهم تكلم فيه عن صحة اعتقاد الإمام الشافعي في أصـــول الـــدين، ثم ذكر نبذة مِن سيرة الإمام الشافعي، ومِن شهادة الأئمة له

---

(١) ملخص من مقدمة القائمين على طبعة دار الروضة المصرية للكتاب ١/١١.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى ٤/٩.

بالتقدم في علوم الدين.

ثم يُرتب بعد ذلك مادة الكتاب على الكتب والأبواب الفقهية مركزا على رأي الإمام الشافعي، يبدأ بكتاب "الطهارة"، حتى كتاب "المكاتب" في ستة وأربعين كتابا مِن كتب الفقه. فالكتاب موسوعة فقهية حديثية كبيرة، وهو مطبوع شائع في خمسة عشر مجلدا بتحقيق الدكتور "عبد المعطي أمين قلعجي".

٣- **كتاب "بيان خطإ مَن أخطأ على الشافعي"**: واضح مِن اسم الكتاب الدلالة على موضوعه، إذ الغرض منه تصويب ما أخطأ الناس فيه على الشافعي.

ويبين المصنف غرضه مِن تَصنيف هذا الكتاب فيقول: "وَكُنْتُ قَدْ نَظَرْتُ فِي كُتُبِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ وَالْفِقْهِ، وجَالَسْتُ أَهْلَهَا وَذَاكَرْتُهُمْ وَعَرَفْتُ شَيْئًا مِنْ عُلُومِهِمْ، فَوَجَدْتُ فِي بَعْضِ مَا نُقِلَ مِنْ كُتُبِهِ وَحُوِّلَ مِنْهَا إِلَى غَيْرِهِ خَلَلًا فِي النَّقْلِ، وَعُدُولًا عَنِ الصِّحَّةِ بِالتَّحْوِيلِ، فَرَدَدْتُ مَبْسُوطَ كُتُبِهِ الْقَدِيمَةِ وَالْجَدِيدَةِ إِلَى تَرْتِيبِ الْمُخْتَصَرِ. لِيَتَبَيَّنَ لِمَنْ تَفَكَّرَ فِي مَسَائِلِهِ مِنْ أَهْلِ الْفِقْهِ مَا وَقَعَ فِيهِ مِنَ التَّحْرِيفِ وَالتَّبْدِيلِ، وَيَظْهَرَ لِمَنْ نَظَرَ فِي أَخْبَارِهِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ مَا وَقَعَ فِيهِ الْخَلَلُ بِالتَّقْصِيرِ فِي النَّقْلِ، ثُمَّ حِينَ صَنَّفْتُ كِتَابَ "مَعْرِفَةِ السُّنَنِ وَالْآثَارِ" عَنِ الشَّافِعِيِّ بَيَّنْتُ فِيهِ مَا عَثَرْتُ عَلَيْهِ مِنْ خَطَأِ مَنْ أَخْطَأَ عَلَيْهِ فِي الْأَخْبَارِ، فَسَأَلَنِي بَعْضُ إِخْوَانِي مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ إِفْرَادَهُ بِالذِّكْرِ عَنْ كِتَابِ الْمَعْرِفَةِ، لِمَا فِيهِ مِنْ زِيَادَةِ الْمَنْفَعَةِ لِمَنْ تَتَبَّعَ الْمُسْنَدَ أَوِ الْمُخْتَصَرَ فِي الْوُقُوفِ عَلَيْهِ وَلَمْ يَهْتَدِ فِي كِتَابِ الْمَعْرِفَةِ إِلَيْهِ، فَأَجَبْتُهُ إِلَى مُلْتَمَسِهِ مُسْتَعِينًا بِاللَّهِ عَــزَّ وَجَــلَّ فِي إِتْمَامِهِ وَانْتِفَاعِ النَّاظِرِينَ فِيهِ بِهِ مُتَوَكِّلًا عَلَيْهِ فِيهِ، وَفِي

جَمِيعِ أُمُورِنَا، وَهُوَ حَسْبُنَا وَنِعْمَ الْوَكِيلُ، وَنِعْمَ الْمُعِين"(١).

ومِن كلامه هذا يظهر دافع تأليف الكتاب، أنه وجد الناقلين عن الشافعي يخطئون في النقل كثيرا فأراد أن يُصوب هذه الأخطاء فوضع هذا الكتاب.

كذا بين أنه كتب هذا الكتاب بعد "معرفة السنن والآثار"، وأنَّ هذه التصويبات كانتْ مُفرقة داخل كتاب "المعرفة" فكان الناظرون فيه يجدون صعوبة في الوقوف عليها فسأله بعضهم أن يجردها في مؤلَّفٍ مستقل فكان هذا الكتاب. والكتاب مطبوع في مجلد كبير بعناية "د. الشريف نايف الدعيس".

هذا وللبيهقي كتب أخرى تحمل طابعا فقهيا، وأكتفي بهذه الثلاثة لأهميتها، فإذا ضُمت إلى كتابيه العظيمين "السنن الكبير والصغير" ظهرت لنا عناية البيهقي الكبيرة بمرويات فقه الشافعي خاصة، وبأحاديث الأحكام على وجه العموم، مما يجعل الإمام البيهقي بمصنفاته علامة بارزة في الباب الذي نتكلم فيه لا يمكن أن نتخطاها دون الوقوف عندها.

(١) بيان خطأ من أخطأ على لشافعي ص ٩٥ وما بعدها بتصرف يسير واختصار.

الفصل الرابع

المصنفات الجوامع في أحاديث الأحكام

وفيه أربعة مباحث وتتمة:

المبحث الأول: الإمام عبد الحق الإشبيلي المتوفى سنة ٥٨١هـ و"أحكامه الثلاثة".

المبحث الثاني: الإمام عبد الغني المقدسي المتوفى سنة ٦٠٠هـ وكتابه "عمدة الأحكام".

المبحث الثالث: ابن تيمية الجد المتوفى سنة ٦٥٢هـ وكتابه "منتقى الأخبار".

المبحث الرابع: الحافظ الكبير ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ وكتابه "بلوغ المرام".

تتمة مهمة: أهم جهود المعاصرين في التصنيف في "فقه السنة النبوية".

بين يدي هذا الفصل

هذا الفصل أهم فصول هذا البحث المبارك، وتنبع أهميته في أن المصنفات المذكورة فيه عبارة عن أوعية جامعة، وفي نفس الوقت موجزة؛ قَصَد مصنفوها تقريب أحاديث الأحكام للطالبين، وتبويبها تبويبا مُحْكما يكون بمثابة الشرح لمتونها.

وطبيعة الكتب التي سأدرسها في هذا الفصل تختلف عن الكتب السابقة مِن زاوية أخرى، وهي الاعتماد على الكتب الأصول، ونقل مادتها التي تتعلق بالأحكام مجردة الأسانيد، مع الاكتفاء بذكر الراوي الأعلى للحديث، ومَن أخرجه مِن الأئمة في كتبهم، مع الحُكم الموجز إنْ لم يكن في أحد الصحيحين.

وهذه الكتب تكاد تكون متشابهة في الكثير مِن المحتوى العلمي، وفي التقسيم إلى كتب، نعم تتفاوتْ طولا وقصرا بشكل نسبي فقط، وتبقى سنة الله في خلقه وهي ضرورة وجود اختلاف مَّا، فهذه الكتب في كل واحدٍ منها ما ليس في الآخر، فلا يُغني بعضها عن بعض.

وقد حَظِيت هذه المصنفات بشروحات كثيرة لمتونها، قام عليها علماء كبار جمعوا بين الحديث والفقه، فزانتها هذه الشروح وجعلتها بمثابة موسوعات كبيرة لمن أراد التبحر في فقه السنة النبوية المطهرة.

كذا حظيت بوضع تخاريج عدة عليها، حتى تكون مادتها معلومة المصدر بشكر مفصلٍ، ومحكوم عليها بما يناسبها مِن الصحة والضعف.

وتنتمي هذه الكتب التي انتقيتها للحديث عنها إلى القرون، السادس والسابع والتاسع الهجري، ومصنفوها لهم جهود أخرى في الحديث والفقه.

فهي تعطينا مِن قريب صورة صادقة للعناية بالتصنيف الموسوعي في

أحاديث الأحكام، وهي محاولات جادة للجمع بين الكم المتقن، والسهولة في التبويب والعرض.

فإلى مباحث هذا الفصل المبارك نمشي في ظلالها، ونرتوي مِن مَعِينها الصافي، ونستنشق مِن عبيرها النقي الرائق.

❁❁❁❁❁

المبحث الأول
الإمام عبد الحق الإشبيلي المتوفى سنة ٥٨١هـ وأحكامه الثلاثة

– **التعريف بمصنف الأحكام:** هو الإمام الحافظ الفقيه الخطيب أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن ابن عبد الله بن الحسين بن سعيد بن إبراهيم الأزدي الإشبيلي، يعرف بابن الخَرَّاط(١).

قال الذهبي: "صَنَّفَ التصانيف واشتهر اسمه وبعُد صيته، قال الحافظ أبو عبد الله الأَبَّار: "كان فقيهًا حافظًا عالمًا بالحديث وعلله عارفًا بالرجال موصوفًا بالخير والصلاح والزهد والورع ولزوم السنة والتقلل من الدنيا، مشاركًا في الأدب وقول الشعر، صنَّف في الأحكام نسختين "كبرى" و"صغرى"، وله في الجمع بين الصحيحين مُصَنَّفٌ، وله مُصنف كبير جمع فيه بين الكتب الستة، وله كتاب "المعتل مِن الحديث" وكتاب في الرقائق، ومصنفات أخرى"(٢). وقال عن "أحكامه الكبرى": "قِيْلَ هِيَ بِأَسَانِيْدِه"(٣).

وكان قانعا متعففا، موصوفا بالصلاح والورع ولزوم السنة. توفي رحمه الله سنة إحدى وثمانين وخمس مائة(٤).

– **كتاب الأحكام الكبرى وقيمته العلمية:** هو أكبر الكتب الثلاثة التي كتبها ابن الخراط في أحاديث الأحكام، فهو اسم على مسمى، ويسميه في "الأحكام الوسطى" و "الصغرى" بـــ "الكتاب الكبير"(٥).

---

(١) تذكرة الحفاظ للذهبي ٩٧/٤ ت ١١٠٠.

(٢) التذكرة للذهبي، الموضع نفسه.

(٣) سير أعلام النبلاء ٣٦٨/١٥ ت ٥٢٧٥.

(٤) قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر ٣١٣/٤ ت ٢٥٨٩.

(٥) انظر: الأحكام الصغرى ٥٦/١، ٩٩/١، والأحكام الوسطى ١١٥/١.

وهو صحيح النسبة للمصنف، حيث سماه في "الأحكام الصغرى" وفي "الوسط"، كذا نقل عنه "ابن القطان" في "بيان الوهم والإيهام" في عدة مواضع ونسبه إليه.

وهذا الكتاب مِن أهم ما كُتب في أحاديث الأحكام، وله مزايا مهمة جدا، يمكن تلخيصها فيما يلي:

١- أنه كتاب جامع لم يقتصر على إيراد أحاديث الأحكام الفقهية فقط؛ بل زاد عليها أحاديث الآداب والأخلاق ونحوها.

٢- يمتاز كذلك بأنه يسوق الأحاديث بإسنادها مِن الكتب التي يخرج منها، وهذه ميزة مهمة؛ لأنها تعطي الأحاديث قوة وثقة، فيقول مثلا: قال الإمام مسلم حدثنا فلان ....".

٣- أنه مع كبر حجمة نسبيا، أسانيده نظيفة، ويتكلم الإمام على هذه الأسانيد صحة وضعفا.

٤- قلة أوهامه في العزو إلى المصادر التي ينقل عنها، ولعل السبب في ذلك أنه لا يعتمد على الوسائط في النقل؛ بل ينقل عن المصادر الأصلية نفسها.

٥- أنه يحافظ على لفظ الكتاب الذي ينقل عنه محافظة دقيقة فلا يتصرف في شيء مِن لفظ الحديث لا مِن إسناده ولا مِن متنه.

٦- أنه أحد كتب الأحكام الكبرى القليلة التي تم تصنيفها وكَمُلَت[1].

- **منهج عبد الحق في الأحكام الكبرى:** خير ما يستعان به على معرفة منهج مصنف ما هو كلامه هو الذي يعرب فيه عما يريد، وبالرجوع إلى

---

(١) من مقدمة محقق الأحكام الكبرى ٢٦/١ بتصرف واختصار يسيرين.

كتاب "الأحكام الوسطى" نرى مصنفه يقول ما نصه: " أما بعد وفقنا الله وإياك، فإني جمعت في هذا الكتاب مفترقًا من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، في لوازم الشرع وأحكامه، وحلاله وحرامه، وفي ضروب من الترغيب والترهيب، وذكر الثواب والعقاب، إلى غير ذلك من الآداب والرقائق والحكم والمواعظ، وفنونًا من الأدعية والأذكار، وجُملًا في الفتن والأشراط، وأحاديث في معان أخر، مع نُبَذٍ من التفسير، مما يُكسب حافظه العلم الكثير، والعامل به الحظ الخطير، والملك الكبير"(١). هذا ما قاله عن "الأحكام الوسطى" وهو عين ما فعله قبل ذلك في الكبرى؛ إذ أصل أحكامه الثلاثة أعني في المادة العلمية هو "الأحكام الكبرى".

فقد جمع مع الحلال والحرام الترغيب والترهيب، والرقائق والمواعظ، والفتن والأشراط، وأحاديث في التفسير وغير ذلك؛ لكن الغلبة في مادة الكتاب لأحاديث الأحكام الفقهية.

ونلاحظ أنه لم يذكر "سنن ابن ماجة" ضمن مصادره؛ لأنه لم يعتمد عليها، وجعل سادس الأصول بالنسبة لمادة كتابه هو "موطأ الإمام مالك"، مع "الصحيحين" و "سنن أبي داود" و "الترمذي" و "النسائي". مع أنه يَنقل من كتب أخرى ككتب "البزار" و "الطحاوي" و "ابن أبي شيبة" و "الدارقطني" وغيرها.

رتب كتابه على الموضوعات، كل موضوع يمثل كتابا كبيرا تحته جملة من الأبواب، فكتاب الإيمان، ثم كتاب العلم، ثم كتاب الطهارة، وهكذا، وتحت كل كتاب عدة أبواب.

---

(١) الأحكام الوسطى ١/٦٥.

أتقن عبد الحق صياغة تراجم الأبواب، فجاءت شبيهة بتراجم الإمام البخاري في صحيحه؛ بل إنه ينقل تراجم مِن البخاري بنصها، وعلى سبيل المثال: في كتاب العلم مِن "الأحكام الكبرى" نقف على هذه التراجم التي أُخذت بنصها مِن "كتاب العلم" من "صحيح البخاري": "بَاب الِاغْتِبَاط بِالْعلمِ وَالْحكمَة"، و "بَاب الْخُرُوج فِي طلب الْعلم"، و "بَاب تَعْلِيم الرجل أمته وَأَهله"، وغيرها. والكتاب مطبوع شائع، طبعته دار الرشد بالرياض في خمس مجلدات.

– **كتاب "الأحكام الوسطى"**: وضع عبد الحق للأحكام الوسطى مقدمة قال فيها ما مختصره بعد أن نص على مصادره الأصلية وهي الستة بجعل الموطأ مكان ابن ماجة، يقول:

– أضفتُ إلى ذلك أحاديث من كتب أخر، أذكرها عند ذكر الحديث منها، أو أذكر أصحابها أو المشهور برواية ذلك الحديث الذي أخرج، مثل أن أقول: ومن مسند أبي بكر ابن أبي شيبة...

– وإذا ذكرت الحديث لمسلم أو لغيره عن صاحب، ثم أقول: وعنه، أو وعن فلان وأذكر ذلك الصاحب أو صاحبًا آخر، فإنما كل ذلك لمسلم، أو من الكتاب الذي أذكر أولًا، حتى أسمي غيره، وربما تخللها كلام في رجل أو في شيء.

– وإذا قلت: "وفي رواية أخرى" أو "وفي طريق آخر"، ولا أذكر الصاحب، فإنه من ذلك الكتاب.

– وإذا ذكرت الحديث لمسلم أو لسواه، ثم أقول: زاد البخاري كذا وكذا، أو زاد فلان كذا وكذا، أو قال كذا وكذا ولم أذكر الصاحب ولا النبي صلى الله عليه وسلم، فإنه عن ذلك الصاحب عن النبي صلى الله عليه وسلم،

وإن كانت الزيادة عن صاحب آخر، ذكرت الصاحب وذكرت النبي صلى الله عليه وسلم.

- وإن كانت الزيادة أو الحديث الكامل بإسناد معتل ذكرت علته، ونبهت عليها، بحسب ما اتفق من التطويل أو الاختصار، وإن لم تكن فيه علة كان سكوتي عنه دليلًا على صحته، ولم أتعرض لإخراج الحديث المعتل كله، وإنما أخرجت منه يسيرًا مما عمل به، أو بأكثره عند بعض الناس.

- وكثيرًا ما أخذت مِن كتاب "أبي أحمد ابن عدي الجرجاني" حديثًا وتعليلًا، وكذلك من كتابي "أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني"، و "كتاب السنن وكتاب العلل له"، وأخذت كلامًا كثيرًا في التجريح والتعليل مِن كتاب "أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي".

- وأكثر ما أذكر مِن العلل ما يوجب حكمًا، ويثبت ضعفًا، ويخرج الحديث من العمل به إلى الرغبة عنه والترك له، أو إلى الاعتبار بروايته، مثل القطع، والإرسال، والتوقيف، وضعف الراوي، والاختلاف الكثير في الإسناد، وليس كل إسناد يفسده الاختلاف، وليس الإرسال أيضًا علة عند قوم، إذا كان الذي يرسله إمامًا، ولا التوقيف علة أخرى، إذا كان الذي يسنده ثقة، وضعف الراوي علة عند الجميع وضعف الراوي يكون بالتعمد للكذب، ويكون بالوهم، وقلة الحفظ، وكثرة الخطأ، وإن كان صادقًا، ويكون بالتدليس، وإن كان ثقة فيحتاج حديثه إلى نظر.

- وقد أخرجت في هذا الكتاب أحاديث قليلة مِن كتاب، وتركتها في كتاب أشهر من الكتاب الذي أخرجتها منه، ثم نبهت على كونها في ذلك الكتاب المشهور، وإنما فعلت ذلك لزيادة في الحديث، أو لبيانه أو لكماله وحسن سياقه، أو لقوة سند في ذلك الحديث على غيره، ومنها ما فعلته نسيانًا

ونبهت على الكل.

– وجعلت هذا الكتاب مختصر الإسناد، ليسهل حفظه ويقرب تناوله، وتتيسر فائدته إلّا أحاديث يسيرة ذكرت سندها أو بعضه ليتبين الراوي المتكلم فيه..."[1].

قلت: أبان الإمام هنا عن منهجه في "الأحكام الوسطى" بكل وضوح، فقد بين منهجه في التخريج والعزو، وطريقته في الكلام على التصحيح والتضعيف والتعليل، وبين منهجه في جعل الكتاب خاليا من الأسانيد حتى يسهل تناوله والقراءة فيه، كما بين سبب عدوله في بعض الأحيان عن مصدر مشهور وتخريج الحديث من مصدر آخر أقل شهرة من الأول. والخلاصة: أن "الأحكام الوسطى" مختصر من "الكبرى" بفعل الإمام نفسه؛ وغرضه من ذلك تقريب الكتاب وتيسيره. والكتاب طبعته دار الرشد السعودية في خمس مجلدات كبار.

– **بين ابن القطان الفاسي وعبد الحق:** لما كتب عبد الحق الأحكام الوسطى، وانتهج فيها هذا النهج في التخريج والحكم والتعليل، تعقبه ابن القطان الفاسي (ت ٦٣٩هـ) في الكثير من أحكامه وتعليلاته، فأصاب في البعض وأخطأ في البعض الآخر. وذلك في كتابه المشهور المسمى "بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام"، ويعني بذلك "الأحكام الوسطى".

– **خلاصة منهجه في الكتاب:** من خلال اسم الكتاب يظهر أنه مقسم إلى قسمين أساسيين: الوهم، والإيهام، في ذلك يقول ابن القطان: "وَبِاعْتِبَار هذَيْن الْقسمَيْنِ من الأوهـــام والإيهامـــات سميناه: "كتاب بَيَان الْوَهم وَالْإِيهَام،

---

(١) الأحكام الوسطى ٦٦/١ بتصرف واختصار.

الواقعين فِي كتاب الْأَحْكَام"[1]. ويمكن بيان ملامح منهجه في النقاط الآتية:

١- أثنى على كتاب عبد الحق ومدحه بكلام طيب منه قوله: "فَإِن أَبَا مُحَمَّد عبد الْحق بن عبد الرَّحْمَن الْأَزْدِيّ، ثمَّ الإشبيلي قد خلد فِي كِتَابه الَّذِي جمع فِيهِ أَحَادِيث أَحْكَام أَفعَال الْمُكَلّفين علما نَافِعًا، وَأَجرا قَائِما، زكا بِهِ عمله، ونجح فِيهِ سَعْيه، وَظهر عَلَيْهِ مَا صلح فِيهِ من نِيَّته، وَصَحَّ من طويته فَلذَلِك شاع الْكتاب الْمَذْكُور وانتشر، وتلقي بِالْقبُولِ، وَحقّ لَهُ ذَلِك، لجودة تصنيفه، وبراعة تأليفه واقتصاده وجودة اخْتِيَاره، فَلَقَد أحسن فِيهِ مَا شَاءَ وأبدع فَوق مَا أَرَادَ، وأربى على الْغَايَة وَزَاد، وَدلّ مِنْهُ على حفظ وإتقان، وَعلم، وَفهم، واطلاع، واتساع..."[2].

٢- أثنى على المنهج الرصين الذي اتبعه عبد الحق في تصنيف كتابه، وهو منهج جمع من المزايا: التصحيح والتضعيف والتعليل، والترتيب الدقيق لكُتُب الكتاب، وصبغه بصبغة الكتب "الجوامع"، حيث لم يقتصر على إيراد أحاديث الأحكام فقط.

٣- كذا مِن مزايا الكتاب حرصه على الاستقاء مِن الكتب الأصول، والمحافظة على نص الحديث المنقول عنها سندا ومتنا، وهذا أمر يحفظ لها مكانتها.

٤- بيَّن ابن القطان أن مَن جاء بعد "عبد الحق" فُتِن بهذا الكتاب إلى حد التسليم له بكل ما حكم به مِن صحة وضعف وهذا خطأ، فيقول ابن القطان: "يجب أَن يكون نظر من يَقْرَؤُهُ وبحثه أَكثر وأكبر من بحث من يقْرَأ أصلا من الْأُصُول، لَا كَمَا يصنعه كثير مِمَّن أكب عَلَيْهِ من اعتمادهم على مَا نقل،

(١) بيان الوهم والإيهام ٢/١٥.
(٢) بيان الوهم والإيهام ١/٧.

وتقليدهم إِيَّاه فِيمَا رأى وَذهب إِلَيْهِ من تَصْحِيح أَو تسقيم، وَقد يعمم بَعضهم هَذِه الْقَضِيَّة فِي جَمِيع نظر الْمُحدث، وَيَقُول: إِنَّه كُله تَقْلِيد، وَإِن غَايَة مَا يَنْتَهِي إِلَيْهِ النَّاظر بنظرهم تَقْلِيد معدل أَو مجرح، فَهُوَ كتقليد مصحح أَو مضعف للْحَدِيث. وَهَذَا مِمَّن يَقُوله خطأ..."[1].

٥- كذا بين ابن القطان أن الدافع له إلى تصنيف هذا الكتاب كثرة النقول التي وقع فيها وَهَمٌ مِن "عبد الحق"، فلزم أن ينبه على هذه الأوهام حتى لا يغتر بها غيره أولا، وصيانة للعلم ثانيا.

٦- قسَّم ابن القطان عمله إلى قسمين أساسيين: الأول: خصصه للنقول التي نقلها عبد الحق في كتابه ووقع منه الوهم في عدد منها فتتبع ذلك وبيّن وجه الصواب فيه وهذا هو مقصوده مِن قوله في عنوان الكتاب "بيان الوَهَم"، والثاني: خصصه للنظر في تصحيحاته وتضعيفاته وتعليلاته، فتتبّع ما رآه خطأ من عبد الحق محاولا بيان الصواب مِن وجهة نظره هو، وهذا هو مقصوده مِن قوله في عنوان الكتاب "الإيهام".

والخلاصة أن الغرض مِن تصنيف ابن القطان لكتابه ما رآه مِن عدم وفاء عبد الحق بالغرض الذي مِن أجله صنَّف "الأحكام الوسطى" وفاءً كاملا، فلما رأى الخلل في العديد مِن قضايا الكتاب ألَّفَ كتابه لتكميل ما رآه ناقصا، وتصويب ما رآه خطأً، والكتاب مطبوع مشهور، طبعته دار طيبة السعودية في ست مجلدات كبار.

- **بين الأحكام الكبرى والوسطى:** توجد بعض الفروق بين الكتابين يمكن للناظر فيهما أن يلاحظ جل هذه الفروق، ويمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

---

(١) بيان الوهم والإيهام ٢/١٠.

أ- أول ما يلاحظ أن "الأحكام الكبرى: هي الأصل، وأن الوسطى مختصرة منها بفعل المؤلف نفسه.

ب- لم يضع عبد الحق للأحكام الكبرى مقدمة وبدأ مباشرة بكتاب الإيمان، بخلاف الأحكام الوسطى، فقد وضع لها مقدمة مهمة، لخصتُ الكثير منها قبل صفحات.

ت- في "الأحكام الكبرى" ينقل عبد الحق عن الكتب الأصول الأحاديث بأسانيدها، أما في الوسطى فقد اختصر الأسانيد إلا في القليل النادر كما صرح هو في مقدمة "الأحكام الوسطى".

ث- الأحكام الكبرى أصح حديثا وأنظف أسانيدا، وتعليقاته على الأحاديث قليلة بالنسبة للوسطى.

ج- الأحكام الكبرى أحسن تبويبا وأدق تقسيما، في حين أنه دمج بعض الأبواب في الوسطى فأخل بدقة الدلالة على المراد التي تميزت بها الكبرى.

ح- تنفرد الوسطى بأنه جعل مِن منهجه فيها أن سكوته على حديثٍ مَّا يُعد تسليم منه بصحته، كما نص في المقدمة، في حين أنه لم ينتهج هذا النهج في الأحكام الكبرى.

- **الأحكام الصغرى لعبد الحق الإشبيلي وبيان منزلتها:** طُبعت هذه الأحكام باسم "الأحكام الشرعية الصغرى الصحيحة"، هكذا بقيد "الصحة" وهذا القيد له دلالته على قيمة المادة التي حواها الكتاب، فهل كل ما في الأحكام الصغرى صحيح؟ هذا ما نص عليه عبد الحق في مقدمة كتابه، حيث يقول: "أما بعدُ، وفقنا الله أجمعين لطاعته، وأمدنا بمعونته، وتوفانا على شريعته، فإني جمعت في هذا الكتاب مفترقاً من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في لوازم الشرع وأحكامه، وحلاله وحرامه، وفي ضروب من الترغيب

والترهيب، وذكر الثواب والعقاب، إلى غير ذلك مما تُميز حافظها، وتُسعد العاملَ بها. وتخيرتُها صحيحةَ الإسناد، معروفةً عند النقاد، قد نقلها الأثبات، وتداولها الثقات، أخرجتها مِن كتب الأئمة، وهداة الأمة..."[(١)]. قلت: هذا ما أفصح عنه المصنف، أنه راعى فيما يختار في هذا الكتاب أن يكون صحيح الإسناد، سالما مِن الانتقاد.

– **منهجه في الكتاب:** تعتمد طريقة عبد الحق في هذا الكتاب – كما يفيد كلامه في المقدمة – على اختصار "الأحكام الوسطى"، والاختصار عنده يقوم في الأساس على حذف الأحاديث الضعيفة الموجودة في الوسطى.

ويمتاز هذا الكتاب: بسهولة حفظه لمن أراد، وجودة تصنيفه وبراعة مؤلفه فيه، ودقة اختياره للأحاديث، وحكمه على النصوص بما يناسبها، وعدم اكتفائه بأحاديث الحلال والحرام فقط، وشموله لأدلة المذاهب المتبوعة الأربعة وعدم اقتصاره على أدلة بعضها.

ومن ضوابط إيثاره لمتن على آخر في الباب الواحد:

١– حسن السياق وتمامه، بحيث إذا كان المتن مرويا مختصرا وتاما يقدم التام لشموله.

٢– قوة الإسناد: وذلك في غير أحاديث الصحيحين، فهو يحرص على أنظف الأحاديث إسنادا، وما سَلِم مِن الانتقاد والتعليل.

ثم إن عبد الحق حرص على بيان الغريب عندما تدعو الحاجة لذلك[(٢)].

والكتاب مطبوع في مجلدين طبعته دار العلم بجدة.

---

(١) الأحكام الصغرى ٧١/١.

(٢) جل هذه النقاط مستفادة من مقدمة محقق الأحكام الصغرى ٧/١ وما بعدها بتصرف واختصار شديدين.

– **خلاصة ما تقدم:** أن الإمام عبد الحق الإشبيلي رحمه الله كان شديد العناية بأحاديث الأحكام، وكان حريصا على التصنيف فيها، وقد مَرَّ التصنيف عنده بثلاثة مراحل تمثلها كتبه الثلاثة التي بين أيدينا:

(أ) فهو يبدأ بالأحكام الكبرى، ويتوسع في الجمع حتى ضمَّ الكتاب أحاديث الأحكام وغيرها، ينقل كل ذلك بالأسانيد. وهذه هي المرحلة الأولى.

(ب) وتأتي بعدها المرحلة الثانية وهي اختصار الأحكام الكبرى في كتابه المهم "الأحكام الوسطى"، وقد اتَّبَعَ طريقة في الاختصار حاول أن يحافظ بها على شمولية الكتاب، واتساع مادته، فأفاد فيه وأجاد، وإن كان ابن القطان قد تعقبه في كتابه "بيان الوهم والإيهام" فهذا لا يضيره شيئا، فالكمال المطلق لله وحده.

(ت) ثم كان خاتمة كتبه – وهي المرحلة الثالثة – كتاب الأحكام الصغرى، الذي اعتنى فيه بمسألة الكيف دون الكم، فتشدد في الانتقاء والاختيار، واختصر في مادة الأبواب وحاول أن لا يدخل في الكتاب إلا ما كان صحيحا فقط.

وبهذا يُعد "عبد الحق الإشبيلي" علامة مميزة في التصنيف في أحاديث الأحكام، وأعماله الثلاثة سالفة الذكر شاهد على مدى جده واجتهاده في خدمة السنة والفقه معا.

وهذا يؤكد مرة بعد مرة على عناية المحدثين بالفقه، وإدراكهم التام أنَّ الثمرة مِن حفظ السنة وتدوينها وتمييز صحيحها مِن سقيمها هو "العمل" والتطبيق لما أفادته هذه الأحاديث مِن أحكام عملية.

المبحث الثاني
الإمام عبد الغني المقدسي المتوفى سنة ٦٠٠هـ وكتابه عمدة الأحكام

– **الإمام عبد الغني المقدسي في سطور:** هو الإِمَامُ، العَالِمُ، الحَافِظُ الكَبِيْرُ، الصَّادِقُ، القُدْوَةُ، العَابِدُ، الأَثَرِيُّ، المُتَّبِعُ، عَالِمُ الحُفَّاظِ، تَقِيُّ الدِّيْنِ، أَبُومُحَمَّدٍ عَبْدُ الغَنِيِّ بنُ عَبْدِ الوَاحِدِ بنِ عَلِيِّ بنِ سُرُوْرِ بنِ رَافِعِ ابنِ حَسَنِ ابنِ جَعْفَرٍ المَقْدِسِيُّ، الجَمَّاعِيْلِيُّ، ثُمَّ الدِّمَشْقِيُّ المَنْشَأ، الصَّالِحِيُّ، الحَنْبَلِيُّ، صَاحِبُ "الأَحكَامِ الكُبْرَى"، وَ "الصُّغْرَى". لَمْ يَزَلْ يَطلبُ، وَيَسْمَع، وَيَكْتُبُ، وَيسهَرُ، وَيدأَبُ، وَيَأْمرُ بِالمَعْرُوفِ، وَيَنهى عَنِ المُنْكَرِ، وَيَتقِي اللهَ، وَيَتعبَّدُ، وَيَصُوْمُ، وَيَتهجَّدُ، وَيَنشرُ العِلْمَ، إِلَى أَنْ مَات" وذكر الذهبي مِن سيرته وأخباره الطيبة الشيء الكثير، وعدد مصنفاته والتي منها "الأحكام الصغرى" و "الكبرى"(١).

وقال الصفدي: "وَكَانَ غزير الْحِفْظ مِن أهل الإتقان والتجويد قيمًا بِجَمِيعِ فنون الحَدِيث وَهُوَ كثير الْعِبَادَة والورع على قانون السّلف"(٢). توفي سنة ٦٠٠هـ(٣).

– **تصنيفه كتابين في أحاديث الأحكام:** صنف الإمام عبد الغني المقدسي كتابين باسم عمدة الأحكام، وهما: "عمدة الأحكام الصغرى"، و"عمدة الأحكام الكبرى"، ولكل واحد مِن الكتابين خصائص أبينها فيما يلي:

(أ) **عمدة الأحكام الصغرى:** وهو المقصود عند الإطلاق في الغالب، عرَّف به مصنفه في مقدمته الموجزة جدا والتي يقول فيها: " فإن بعض إخواني سألني اختصار جملة في أحاديث الأحكام، مما اتفق عليه الإمامان:

---

(١) سير أعلام النبلاء ٢١/٤٤٣ ت ٢٣٥.

(٢) الوافي بالوفيات ١٩/٢١.

(٣) ذيل طبقات الحنابلة ٣/١.

أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، ومسلم بن الحجاج ابن مسلم القُشَيريُّ النيسابوري، فأجبته إلى سؤاله رجاء المنفعة به"[1].

بيَّن المصنف هنا أنه اختصر أحاديث هذا الكتاب مِن صحيحي البخاري ومسلم دون غيرهما مِن كتب السنة، فمادة الكتاب محصورة في هذين الكتابين.

رتبه على الكتب والأبواب الفقهية، فكتاب الطهارة وتحته أبواب، ثم كتاب الصلاة وتحته أبواب وهكذا.

- **عدد أحاديث الكتاب:** تفاوتتْ عِدة أحاديث الكتاب في النسخ والطبعات التي وقفتُ عليها، ففي طبعة الأستاذ "أحمد شاكر" التي طبعتها "الدار السلفية" بمصر بلغت أحاديث الكتاب (٥٠١)، في حين وصل العدد في طبعة الشيخ "حامد الفقي" التي طبعتها "مكتبة الخانجي"، وصورتها "دار الفكر" إلى (٥١٥)، أما طبعة "دار الآثار" بصنعاء اليمن والتي حققها الأستاذ "عبد الكريم الحجوري" فقد بلغت عدة أحاديثها (٤٢٣)، ويتفق معها في العدد طبعة "دار طيبة السعودية" التي حققها الأستاذ "نظر الفريابي"، وفي طبعة "محمد عبد القادر عطا" بلغت أحاديث الكتاب (٤٢٠)، وفي طبعة حققها الأستاذ "محمود الأرنؤوط" بلغ العدد (٤٣٠).

قلت: وأنا أميل إلى العدد الذي في طبعة الأستاذ "أحمد محمد شاكر"؛ وذلك لأنه كان دقيقا في مسألة العد، هذا مِن ناحية، ومِن ناحية أخرى: أنَّ "ابن الأثير الحلبي" نصَّ صراحة على أن متن العمدة خمسمائة حديث، والله أعلم.

---

(١) عمدة الأحكام الصغرى ص ٢٩.

– **شروح الكتاب:** المتتبع لشروح عمدة الأحكام يجد أن الشروح المشهورة القديمة منها والمعاصرة كلها للصغرى، ولم أقف في حدود بحثي على شرح للعمدة الكبرى، والله أعلم، ومِن أهم الشروح التي وقفت عليها ما يلي:

١– **إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام:** للإمام، الفقيه، الحافظ، العَلَّامة الأَوْحد، الشيخ تقي الدِّين، أبو الفَتْح، محمد بن علي بن وَهْب بن مطيع، القُشَيري، المَنْفَلُوطي، الصَّعِيدي، المالكي والشَّافعي، "ابن دقيق العيد" صاحب التصانيف، إمام أهل زمانه، وممن فاق بالعِلْم والزُّهْد على أقرانه، عارفًا بالمذهبين، إمامًا في الأَصْلَين، حافِظًا، متقنًا في الحديث وعلومه، يُضْرَبُ به المثل في ذلك، وكان آيةً في الحفظ والإتقان والتحرِّي، وشديدَ الخوف، دائم الذِّكْر، لا ينام الليل إلا قليلًا، يقطعه فيما بين مطالعةٍ وتلاوةٍ وذِكْرٍ وتهجُّدٍ حتى صار السَّهر له عادة، وأوقاته كلُّها معمورة، ولم يُرَ في عصره مثله"(١).

وقال الذهبي: "كَانَ عَلامَةً فِي الْمَذْهَبَيْنِ عَارِفًا بِالْحَدِيثِ وَفُنُونِهِ سَارَتْ بِمُصَنَّفَاتِهِ الرُّكْبَان، تُوُفِّيَ إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ فِي صَفَرٍ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِ مِائَةٍ"(٢).

وهذا الشرح صغير الحجم، فلم يتوسع في الكلام على الأحاديث، يهتم بزُبد المسائل التي يتضمنها الحديث، وله في عرضها نَفَسٌ طيب، يجمع بين الاختصار وإبراز الحُكْم المتكلم فيه.

– **سبب كتابة هذا الشرح:** الشيخ "ابن دقيق العيد" لم يكتب هذا الشرح مِن نفسه ابتداءً؛ وإنما كان بطلب مِن الوزير "عماد الدين ابن الأثير، إسماعيل بن أحمد بن سعيد الحلبي الكاتب"، وكان مشهورا بالعلم، توفي سنة

---

(١) طبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي ٤/٢٦٥ ت ١١٤٩.

(٢) معجم الشيوخ الكبير ٢/٢٤٩.

٦٩٩هـ حيث أعدمه التتار(١).

ابن الأثير الحلبي طلب مِن أبي الفتح ابن دقيق العيد أن يُملي عليه شرح عمدة الأحكام، وهو الذي روى هذا الشرح عن ابن دقيق العيد، وقد أثبت الأستاذ أحمد شاكر في مقدمة تحقيقه لهذا الشرح مقدمة لابن الأثير صرح فيها بهذا، أقتطِفُ مِن هذه المقدمة قوله – بعد أن حمد الله وبين فضل العلم ومكانة العلماء، وصرح بأن همته تحركت أولا لحفظ متن عمدة الأحكام، وبعد أن حفظه أراد أن يتفقه في معانيه فطلب هذا الشرح من ابن دقيق العيد، وهذا نص كلامه، فيقول رحمه الله: "فاخترت حفظ الكتاب المعروف بعمدة الأحكام، والذي رتبه الشيخ عبد الغني على أبواب الفقه، وجعله خمسمائة حديث، فوجدت الأحاديث كل لفظة منها تحتاج إلى بحث دقيق، وتفتقر إلى بحث وتحقيق...، فلم أجد مِن عُلماء الوقت مَن يعرف هذا الفن إلا واحد عصره، وفريد دهره... تقي الدين ابن دقيق العيد، فوجهتُ وجه آمالي إليه، وعولتُ في فهم معاني هذا الكتاب عليه، وعرفته القصد مما أريد، فأملى عليَّ مِن معانيه كل فن غريب، وكل معنى بعيد..."(٢).

فهذا الشرح أملاه ابن دقيق العيد على ابن الأثير الحلبي الكاتب، بطلب منه، حتى يجمع بين حفظ متن العمدة، والتفقه في معانيه.

وهذا الشـــرح على وجازته مِن أنفع شروح الكتاب ومادته العلمية في

---

(١) له ترجمة في: أعيان العصر وأعوان النصر ٤٩٨/١، والمقفى الكبير ٤٧/٢، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١٧٠/٢، وإعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ٤٩٢/٤ وغيرها.

(٢) مقدمة ابن الأثير الحلبي لهذا الشرح المطبوعة في صدر طبعة الأستاذ أحمد شاكر ص ٥٦، ٥٧. بتصرف واختصار.

غاية الدثامة، تحتاج إلى مَن عنده خلفية بالحديث والفقه حتى يستطيع الاستفادة منها، والكتاب مطبوع شائع، بين يديّ الآن مِن هذه الطبعات طبعة دار الآثار بالقاهرة، وهي مصورة عن طبعة الأستاذ أحمد محمد شاكر رحمه الله.

٢- **رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام:** ألفه أبو حفص عمر ابن علي بن سالم بن صدقة الإسكندري المالكي، تاج الدين الفاكهاني المتوفى سنة ٧٣٤هـ، يقول الصفدي: " كان شيخاً فقيهاً مالكياً نحوياً، له ديانة وتصون ومصنفات، وتوفي في العشر الأول من جمادى الأولى سنة إحدى وثلاثين وسبع مئة، وشرح العمدة في الأحكام"(١).

- **وصف هذا الشرح:** يقول "الفاكهاني" في تقدمة شرحه للعمدة ما نصه: " فإنه لما عزم جماعة من الطلبة النبهاء، والحذاق الفضلاء، على قراءة كتاب "عمدة الأحكام في أحاديثه عليه الصلاة والسلام"، للشيخ الإمام الحافظ تقي الدين عبد الغني رحمه الله علي قراءة دراية، لا مجرد رواية، أردتُ أن أجمع في هذا التعليق ما يمضي في أثناء ذلك من المباحث المحققة، والفوائد المنقحة، مع شرح غريبه، والتنبيه على نكت من إعرابه، والبيان لأحكامه، والاستدلال بأحاديثه، والإيضاح لمشكلاته، والتعريف برواته بحسب الإمكان، مضيفا إلى ذلك ما نقله أئمة هذا الشأن إلى ما تفضل به المولى مِن الإلهام، خشية استيلاء يد النسيان، واندراج ذلك في خبر كان"(٢).

أعربَ المصنف في هذا الكلام عن طبيعة عمله هذا وسببه، فسبب الشـــرح أنَّ بعض الفضلاء طلب منه أن يقرأ عليه العمدة مع شرح ما يلزم

(١) أعيان العصر وأعوان النصر ٣/٦٤٤.
(٢) رياض الأفهام ١/٦.

منه.

وأما ما قام به فيتمثل في: شرح الغريب، وبيان نكت مِن الإعراب، وبيان ما في الأحاديث مِن أحكام، والجواب عن المشكل منها، والتعريف برواته قدر المستطاع، مستدلا في كل ذلك بكلام أهل العلم العارفين به. وبيَّن أن أكثر مَن اعتمد عليهم مِن الشراح: "القاضي عياض" و "الإمام النووي"، و"ابن دقيق العيد"، وغيرهم ممن نقل عنهم لكن بقلة.

والناظر في هذا الشرح يجد أنه أكثر مِن نَقْلِ كلام ابن دقيق العيد جدا، وتارة يصرح بالنقل عنه، وتارة لا يصرح. والكتاب مطبوع مشهور، وبين يدي منه طبعة دار النوادر بسوريا، والتي قام على تحقيقها الدكتور نور الدين طالب، والكتاب نافع مفيد، سهل العبارة، يوضح الأحكام بشكل أيسر مِن ابن دقيق العيد.

٣- **الإعلام بفوائد عمدة الأحكام:** ألفه الإمام عمر بن علي بن أحمد ابن محمد الأنصاري الأندلسي الأصل المصري نزيل القاهرة سراج الدين ابن الملقن، كان أبوه أبو الحسن عالماً بالنحو؛ فلهذا كان شيخنا يكتب بخطه: عمر بن أبي الحسن النحوي، وبهذا اشتهر في بلاد اليمن؛ لكثرة ما رواها بخطه في تصانيفه وأما الملقن فهو زوج أمه، وكان يلقن الناس القرآن. عني بالطلب في صغره، واشتغل بالتصنيف وهو شاب فكتب الكثير حتى كان أكثر أهل عصره تصنيفا"[(١)]. توفي سنة ٨٠٤هـ رحمه الله.

- **وصف هذا الشرح:** شرح ابن الملقن مِن أوسع شروح العمدة، فطبعة دار العاصمة تقع في أحد عشر مجلدا، وقد قدم له بمقدمة أبان فيها عن

(١) المجمع المؤسس للمعجم المفهرس للحافظ ابن حجر ٣١١/٢ ت ١٦٧.

منهجه في شرح العمدة، فكان مما قال رحمه الله: "فهذه نبذة مهمة على كتاب عمدة الأحكام في أحاديثه عليه أفضل الصلاة والسلام تأليف الحافظ تقي الدين أبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي الصالحي الحنبلي، علقتها حال قراءتها عليَّ، وتردد قاريها إليَّ، وخصصت الكلام عليها؛ لإكباب جميع المذاهب عليها، وحصرت الكلام في خمسة أقسام:

الأول: التعريف بمن ذُكر مِن رواة الحديث، وبيان حاله، وضبط نسبه، ومولده ووفاته، على وجه الاختصار، فإني أفردت هذا بالتصنيف وسميته "العدة في معرفة رجال العمدة"، ولله الحمد على إكماله، وهو مهم فسارع إليه.

والثاني: في التنبيه على أحاديث وقعت في الكتاب مِن أفراد الصحيحين، وهو مخالف لشرطه في الخطبة كما ستعلمه عند شرحها، نعم هي قليلة جدًا كما ستراها في مواضعها إن شاء الله تعالى.

والثالث: بيان ما وقع فيه مِن المبهمات، وقد ظفرت بغالبه ولله الحمد.

والرابع: في ضبط لفظه وبيان إعراب ما يشكل وغريبه.

والخامس: – وهو المهم – الإشارة إلى بعض ما يستنبط مِن الحديث والأصول والفروع والأدب وغيرها حسبما تيسَّر بفضل الله ومَنِّه، مما لا يجتمع في غيره، والجمع بين مختلفها، وإيضاح ما فيه من الناسخ والمنسوخ، والعام والخاص، والمبين والمجمل، وتبيين المذاهب الواقعة فيه، وذكر وجهها وما يظهر منها على وجه الإنصاف، وما لا يظهر، وأعرض عما فعله بعض الشراح مِن إيراد مسائل لا تستنبط مِن ألفاظ الحديث، وأعرض أيضًا عما فعله قوم مِن الاسترسال في وجوه الاستنباط، فإن تعرضتُ له نبهتُ على بُعده وعدم ظهوره، وأتبع ذلك على ما وقع للشراح من

المؤاخذات، إلى غير ذلك مما ستراه واضحًا إن شاء الله تعالى من الفوائد والفرائد ..."[1].

هكذا أعرب عن منهجه، وخط بيده ما سَمَتْ إليه هِمتُه، وقد وفّىَ بما وعد، وانجز ما أراد، فقد كان رحمه الله دقيقا فيما يكتب، عالي الهمة، طويل النفس، صبورا، يظهر ذلك جليا لمن يطالع شرحه على صحيح البخاري المسمى "التوضيح".

هذه الشروح الثلاثة هي أهم ما كُتب على عمدة الأحكام الصغرى، وهناك شروح كثيرة أخرى، بعضها مخطوط لم يطبع، وبعضها ناقص لم يتم، وبعضها معاصر يعتمد في محتواه على هذه الشروح القديمة؛ بل إن هناك عدة مؤلفات في رجال العمدة.

(ب) عمدة الأحكام الكبرى: العمدة الصغرى جمع الشيخ عبد الغني مادتها مِن صحيحي البخاري ومسلم فقط، ولم يتعداهما إلى غيرهما.

أما العمدة الكبرى فمادته ومحتواه مستقاة مِن الكتب الصحاح الستة المشهورة، الصحيحين والسنن الأربعة، فمصادر هذا الكتاب أوسع، وقد تحدث المصنف في مقدمة الكتاب عن مصادره فقال: "فهذه أحاديثُ في الأحكام؛ مِنِ الحلالِ والحرامِ، اختصرتُها، وحذفتُ أسانيدَها؛ ليقرب تناولها علَى من أراد حفظها، وأضفتُها إلى كُتب الأئمة المتفق على كُتُبِهم، المجمع على إتقانهم وضبطهم؛ ليركنَ القلبُ إليها، ويحصلَ الاعتمادُ عليها.

فما كان فيه مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ فهو مما اجتمعَ عليه الإمامان: محمد ابنُ إسماعيل البخاري، ومسلم بنُ الحجّاج النِّيسابوري وعَلَامةُ البُخارِي على

(١) الإعلام بفوائد عمدة الأحكام ١/٧١ وما بعدها بتصرف واختصار.

انفرادِه "خ"، وعَلَامَةُ مسلم على انفراده "م"، وعَلَامَةُ أبي داود؛ سليمان ابنِ الأشعث السجستاني "د"، وعَلَامَةُ أبي عبد الرحمن أحمد بن شُعَيب بن عليّ النَّسائي "س"، وعَلَامَةُ أبي عيسى؛ محمد بن عيسى بن سَوْرة التِّرْمذيّ "ت"، وعَلَامَةُ أبي عبد الله؛ محمد بنِ يزيد بن ماجه القَزْويني "ق"، ورُبما أضفنا الشيء إلى غير هؤلاء فَنُسمّيه"(١).

وواضح أنَّ موضوع الكتاب هو أحاديث الأحكام والحلال والحرام، هذا ما صرح به مصنفه، وما تنطق به مادته لمن يطالعها.

- أما عن منهجه فيه: فيمكن تلخيصه في النقاط الآتية:

أولًا: افتتح كتابه بمقدمة موجزة جدًا، حدد فيها مصادره في هذا الكتاب، وهي الكتب الستة، واتخذ لكل مصدر من تلك المصادر رمزًا خاصًا به.

ثانيًا: رتب كتابه على أبواب الفقه، فبدأ بكتاب الطهارة ثم كتاب الصلاة فكتاب الجنائز ... وهكذا إلى آخر الكتاب، وهو كتاب العتق، ثم قسم الكتاب الواحد أبوابًا. ثم يفتتح هذه الكتب والأبواب بأصح الأحاديث، مبتدءًا بالأحاديث المتفق عليها قبل غيرها.

ثالثًا: اختياره للأحاديث بعناية شديدة مما يدل على تبحره في حفظ السنة وبلوغه الغاية في فقهها.

رابعًا: لا يُغفل الإشارة إلى بعض الروايات والألفاظ حينما يسوق الأحاديث، وهو في هذه الروايات قد يعزوها مطلقًا دون بيان راويها، والغالب أنه يبين ذلك.

خامسًا: تحريره لألفاظ الحديث، وحسن سياقته، وهو في هذا فارس لا

---

(١) عمدة الأحكام الكبرى ص ٤.

يُجارى ولا يُبارى.

سادسًا: ضم زيادات الحديث الواحد بعضها إلى بعض، وتنسيقها وسياقها مساق الحديث الواحد، وهو آية في ذلك.

سابعًا: أَتْبَعَ كُل حديث بذكر مَن أخرجه مِن الأئمة.

ثامنًا: تعرض بعد ذلك لأمور أهمها: نقل كلام بعض أهل العلم على الأحاديث، وقد أكثر مِن النقل عن الترمذي خاصة. كذا يذكر ما للحديث من شواهد وهو غير مُكثر في هذه الناحية، ويشرح الغريب وينقل عن المتقدمين لا سيما الخطابي. ويبين في بعض الأحيان مبهمات الإسناد أو المتن.

هذه باختصار أهم ملامح منهج الحافظ عبد الغني رحمه الله في هذا الكتاب النفيس"[1].

– **بين العمدتين الصغرى والكبرى:** الكتابان حويا علما عزيزا؛ إلا أن الله تعالى كتب القبول للصغرى فانتشرت واعتنى العلماء بشرحها، وبين الكتابين بعض الفروق التي ينبغي التنبيه عليها، وهي:

أ– **مِن حيث عدد الكتب في الكتابين:** بالنظر في الكتابين نرى أن عدد كتب "الكبرى" يزيد عن عدد كتب "الصغرى" بثلاثة، فالصغرى تحوي على (١٩) كتابًا، بينما "الكبرى" تحوي على (٢٢) كتابًا.

هذا مِن حيث عدد الكتب، أما مِن حيث الأبواب فلا شك أن الاختلاف كبير بين "الكبرى"، وبين "الصغرى". فمثلًا عدد أبواب كتاب الطهارة في الصغرى (٧) أبواب، بينما في "الكبرى" (٢٣) بابًا، وكتاب الصيام في "الصغرى" عدد أبوابه (٤) أبواب، بينما في "الكبرى" (٢٢) بابًا، ولم يبوب

---

(١) جمهرة هذه النقاط ملخصة مِن الدراسة التي أعدها محقق الكتاب بين يدي طباعته له ص ٦٦ وما بعدها بتصرف واختصار شديدين، مع بعض الإضافات الأخرى.

في "الصغرى" أثناء كتاب النكاح إلا لباب واحد، هو: باب الصداق، بينما في "الكبرى" بوّب لستة أبواب.

ب- أما مِن حيث عدد الأحاديث: فبين الكتابين فرق كبير، فعدد أحاديث الصغرى قرابة الخمسمائة، أما الكبرى فعدد أحاديثها ضعف هذا العدد، وقد انفرد كل كتاب مِن الكتابين بأحاديث لا توجد في الكتاب الآخر.

مع الوضع في الاعتبار أن الصغرى لها شروح كثيرة ما بين قديم ومعاصر؛ أما الكبرى فلم أقف لها - فيما أعلم - على شرح، وقد وقفت لها على طبعتين مهمتين، الأولى: هي التي حققها فضيلة الأستاذ الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب، وقد طبعَتْها مكتبة الخانجي بالقاهرة، وعدد أحاديثها (٩٤٩) حديث، والثانية: طبعة دار المعارف السعودية والتي حققها الدكتور سمير أمين الزهيري، وعدة أحاديثها (٨٦٠) حديث.

وخلاصة هذا المبحث: أنَّ العلامة الكبير عبد الغني المقدسي وَجَّهَ عنَايته لجمْع أحاديث الأحكام وتقريبها للناس، وقد أثمرت جهوده كتابين مهمين، الأول: وهو "العمدة الصغرى" وهو الذي اهتم الطلاب - وما زالوا - بحفظه واستظهاره، وهو الذي علق عليه الأئمة شروحا عِدة، ومادته مُستقاة مِن الصحيحين فقط. والثاني: "العمدة الكبرى"، وقد وَسَّعَ الحافظ في مادته، حيث جمعها مِن الكُتُب الستة، مع الضبط والإتقان، ولم يَحْظَ هذا الكتاب بشروح كالأول، وكلا الكتابين مطبوع مشهور.

المبحث الثالث
ابن تيمية الجد المتوفى سنة ٦٥٢هـ وكتابه منتقى الأخبار

– **تعريف موجز بالمصنف:** هو الشيخ الإمام، الحافظ، الفَقِيه، العلامة، شيخ الإسلام، مجد الدين، أبو البركات، عبد السَّلام بن عبد الله بن الخَضِر ابن محمد الخضر بن علي، الحَرَّاني، الحَنْبلي.

بَرَعَ في العلوم، وصنف التَّصانيف، وانتهت إليه الإمامة في الفِقْه، وله في القراءات أرجوزة، وحَجَّ في سنة إحدى وخمسين على درب العراق، وانبهر علماء بغداد لذكائه وعِلْمه، والتمس منه أُستاذ دار الخلافة محيي الدين بن الجَوْزي الإقامة عندهم فتعلَّل بالأهل والوطن. قال شيخنا العلامة تقي الدين أبو العباس: كان الشيخ جمال الدين بن مالك يقول: أُلين للشيخ المجد الفِقْه كما أُلين لداود الحديد. وقال: حكى البُرْهان المَرَاغي أنه اجتمع بالشيخ المجد: فأورد على الشَّيخ نكتةً فقال: الجواب عنها من ستين وجهًا: الأول كذا، والثاني كذا، والثالث كذا، وسردها إلى آخرها. وقال: قد رضينا منك بإعادة الأجوبة: فَخَضَع البُرْهان له، وانبهر(١). وقال الذهبي: " الشَّيْخُ، الإِمَامُ، العَلاَّمَةُ، فَقِيْه الْعَصْر...، وَانتهت إِلَيْهِ الإِمَامَة فِي الفِقْه...، وَقَدْ أَقَامَ بِبَغْدَادَ سِتَّةَ أَعْوَامٍ مُكِبّاً عَلَى الاشتغَال، وَرجعَ، ثُمَّ ارْتَحَلَ إِلَى بَغْدَادَ قَبْل العِشْرِيْنَ وَسِتِّ مائَةٍ، فَتَزَيَّدَ مِنَ العِلْمِ، وَصَنَّفَ التَّصَانِيْفَ، مَعَ الدِّيْنِ وَالتَّقْوَى، وَحُسن الاتِّبَاع، وَجَلاَلَة العِلْمِ. تُوُفِّيَ: بِحَرَّانَ، يَوْم الفِطْرِ، سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَخَمْسِيْنَ وَسِتِّ مائَة"(٢). وهو جد الإمام ابن تيمية أحمد بن عبد الحليم.

– **كتـــاب "المنتقى من أخبار المصطفى صلى الله عليه وسلم"**: هكذا

---

(١) طبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي ٢٢٦/٤ ت ١١٢٥.

(٢) سير أعلام النبلاء ٢٩١/٢٣ ت ١٩٨.

سمي في طبعة الشيخ "حامد الفقي"، وسمي في طبعة أخرى أحدث منها: "المنتقى في الأحكام الشرعية من كلام خير البرية صلى الله عليه وسلم"(١)، وقد قال القائم على هذه الطبعة في دراسته عن الكتاب: "جاءت تسميته في الأصل بـــ "كتاب المنتقى المسمى الأحكام"، وفي "ن" "كتاب المنتقى في الأحكام الشرعية من كلام خير البرية"، وذكره الشوكاني في مقدمة نيل الأوطار باسم "المنتقى من الأخبار في الأحكام"، وقد اعتمدنا ما في "ن"(٢).

– **ثناء العلماء على الكتاب:** اهتم الأئمة بهذا الكتاب وكثر مدحهم له، فهذا الحافظ ابن رجب يقول عن الكتاب عند الكلام على مصنفات المجد ابن تيمية: " المنتقي من أحاديث الأَحْكَام " وَهُوَ الكتاب المشهور، انتقاه من الأَحْكَام الكبرى. ويقال: إِن الْقَاضِي بهاء الدين بْن شداد(٣) هُوَ الَّذِي طلب منه ذَلِكَ بحلب"(٤)، ويقول ابن الجزري: " وألف كتاب المنتقي في الأحكام وهو مشهور لم يؤلف مثله"(٥)، وقال فيه الشوكاني أبرز شراحه: " فَإِنَّهُ لَمَّا كَانَ الْكِتَابُ الْمَوْسُومُ بِالْمُنْتَقَى مِنْ الْأَخْبَارِ فِي الْأَحْكَامِ. مِمَّا لَمْ يَنْسُجْ عَلَى بَدِيعِ مِنْوَالِهِ وَلَا حَرَّرَ عَلَى شَكْلِهِ وَمِثَالِهِ أَحَدٌ مِنْ الْأَئِمَّةِ الْأَعْلَامِ. قَدْ جَمَعَ مِنْ السُّنَّةِ

---

(١) طبعة دار ابن الجوزي السعودية التي حققها الدكتور طارق عوض الله.

(٢) المنتقى لابن تيمية ص ١٤.

(٣) توفي سنة ٦٣٢هـ، وله كتاب في أحاديث الأحكام سماه "دلائل الأحكام"، طبعته دار الكتب العلمية في مجلدين، وقد قسم الكتاب على طلاب الماجستير في قسم الحديث بأصول الدين بأسيوط لتحقيقه وتخريجه، وما زال العمل به قائما.

(٤) ذيل طبقات الحنابلة ٦/٤.

(٥) غاية النهاية في طبقات القراء ٣٨٦/١.

الْمُطَهَّرَةِ مَا لَمْ يَجْتَمِعْ فِي غَيْرِهِ مِنْ الْأَسْفَارِ. وَبَلَغَ إِلَى غَايَةٍ فِي الْإِحَاطَةِ بِأَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ تَتَقَاصَرُ عَنْهَا الدَّفَاتِرُ الْكِبَارُ. وَشَمَلَ مِنْ دَلَائِلِ الْمَسَائِلِ جُمْلَةً نَافِعَةً تَفْنَى دُونَ الظَّفَرِ بِبَعْضِهَا طِوَالُ الْأَعْمَارِ. وَصَارَ مَرْجِعًا لِجِلَّةِ الْعُلَمَاءِ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَى طَلَبِ الدَّلِيلِ لَا سِيَّمَا فِي هَذِهِ الدِّيَارِ وَهَذِهِ الْأَعْصَارِ. فَإِنَّهَا تَزَاحَمَتْ عَلَى مَوْرِدِهِ الْعَذْبِ أَنْظَارُ الْمُجْتَهِدِينَ. وَتَسَابَقَتْ عَلَى الدُّخُولِ فِي أَبْوَابِهِ أَقْدَامُ الْبَاحِثِينَ مِنْ الْمُحَقِّقِينَ. وَغَدَا مَلْجَأً لِلنُّظَّارِ يَأْوُونَ إِلَيْهِ. وَمَفْزَعًا لِلْهَارِبِينَ مِنْ رِقِّ التَّقْلِيدِ يُعَوِّلُونَ عَلَيْهِ. وَكَانَ كَثِيرًا مَا يَتَرَدَّدُ النَّاظِرُونَ فِي صِحَّةِ بَعْضِ دَلَائِلِهِ. وَيَتَشَكَّكُ الْبَاحِثُونَ فِي الرَّاجِحِ وَالْمَرْجُوحِ عِنْدَ تَعَارُضِ بَعْضِ مُسْتَنَدَاتِ مَسَائِلِهِ..."[1].

– **منهج ابن تيمية في جمع مادة كتابه:** قدم مجد الدين لكتابه بمقدمة موجزة للغاية إلا إنه وضع فيها معالم منهجه في هذا الكتاب، فيقول رحمه الله: "هذا كتاب يشتمل على جملة من الأحاديث النبوية التي ترجع أصول الأحكام إليها، ويعتمد علماء الاسلام عليها، انتقيتها من "صحيحي البخاري ومسلم"، و "مسند الإمام أحمد"، و "جامع أبي عيسى الترمذي"، و "كتاب السنن لأبي عبد الرحمن النسائي"، و "كتاب السنن لأبي داود السجستاني"، و"كتاب السنن لابن ماجه القزويني".

واستغنيت بالعزو إلى هذه المسانيد عن الإطالة بذكر الأسانيد، والعلامة لما رواه البخاري ومسلم "أخرجاه"، ولبقيتهم "رواه الخمسة"، ولهم سبعتهم "رواه الجماعة"، ولأحمد مع البخاري ومسلم "متفق عليه"، وفيما سوى ذلك

(١) نيل الأوطار ١/١٣.

أسمي مَن رواه منهم. ولم أخْرُج فيما عزوته عن كتبهم إلا في مواضع يسيرة، وذكرت في ضمن ذلك شيئًا يسيرًا مِن آثار الصحابة رضي الله عنهم، ورتبت الأحاديث في هذا الكتاب على ترتيب فقهاء أهل زماننا؛ لتسهل على مبتغيها، وترجمت لها أبوابا ببعض ما دلت عليه مِن الفوائد"(١).

قلت: أبان الرجل في هذه المقدمة المختصرة عن معالم منهجه، وكشف عن طبيعة عمله والذي يتلخص في هذه النقاط:

١- بين أن كتابه هذا جمع فيه أحاديث أصول الأحكام؛ وهذا يعني أنه ما رام الاستيعاب لأحاديث الأحكام، وما حاول ذلك، وكلامه صريح واضح.

٢- أن مصادره تتمثل في الكتب الستة - الصحيحان والسنن الأربعة - ومسند الإمام أحمد. ولا يعدو هذه المصادر إلا في القليل النادر.

٣- أنه اعتبر مجرد العزو إلى هذه المصادر السبعة مغنٍ عن ذكر الأسانيد؛ وهذا حق، إذ الأسانيد مدونة في هذه المصادر، معلومة، مِن السهل أن يصل مَن أرادها إليها.

٤- اصطلح على الرمز لهذه المصادر برموز خالف في بعضها ما هو مألوف، ولا حرج في ذلك، فكما يقولون "لا مُشاحة في الاصطلاح"، فمصطلح "متفق عليه" مثلا غالبا ما يكون للبخاري ومسلم، أما هو فيُدْخِل معهما "أحمد".

٥- صرح بأنه لا يذكر في كتابه إلا الحديث المرفوع، وإذا ذكر شيئا مِن الآثار فهذا قليلٌ نادر.

٦- رتب أحـــاديث الكتب على الكتب والأبواب الفقهية، فيسمي الكتاب

---

(١) منتقى الأخبار ص ٣.

الأصلي ككتاب الطهارة مثلا، ويضع تحته أبوابا فرعية كل باب منها يشتمل على بعض الأحاديث.

هذا هو منهج الرجل في كتابه كما صرح به هو في تقديمه له، والكتاب مطبوع شائع، أشهر طبعاته طبعة الشيخ حامد الفقي رحمه الله، والطبعة التي حققها الدكتور طارق عوض الله.

- **شروح الكتاب:** هناك مَن تعرض لشرح هذا الكتاب قبل الإمام الشوكاني، منهم: الحافظ ابن عبد الهادي (ت ٧٧٤هـ) والعلامة ابن الملقن (ت ٨٠٤هـ) وابن قاضي الجبل (ت ٧٧١هـ)[١]، وهذه الكتابات لم ترى النور، ولا نعرف عنها شيئا يُغني[٢].

- **نيل الأوطار بشرح منتقى الأخبار:** هذا هو أهم شروح "المنتقى"، وهو الشرح الوحيد الكامل الذي بين أيدينا، وهو مِن الشهرة بمكان، فَلْنُعَرِّفْ بمؤلفه في عجالة، ونحاول أن نبين ملامح منهجه مِن خلال النظر في كتابه.

- **مؤلف نيل الأوطار:** ترجم لنفسه في كتابه "البدر الطالع" فكان مما قال: " مُحَمَّد بن علي بن مُحَمَّد ابن عبد الله الشوكاني ثمَّ الصنعاني"، ولد بـ "هِجْرَة شوكان"[٣]، وكَانَ إذ ذَاك قد انْتقل وَالِده إِلَى صنعاء واستوطنها وَلَكنه

---

(١) هو أحمد بن الحسن بن عبد الله ابن قدامة المقدسي الحنبلي شرف الدين أبوالعباس. ينظر: ذيل التقييد في رواة السنن والمسانيد لأبي الطيب المكي١/٣٠٥ ت٦٠٨.

(٢) من مقدمة تحقيق نيل الأوطار ١/١٦ الطبعة التي قام على تحقيقها/ محمد صبحي حسن حلاق.

(٣) هي إحدى قرى عزلة جبل اللوز بمديرية الطَّيَّال التابعة لمحافظة صنعاء. الموسوعة الحرة ويكيبيديا.

خرج إِلَى وَطنه الْقَدِيم فِي أيام الخريف فولد لَهُ صَاحب التَّرْجَمَة هُنَالك وَنَشَأ بِصَنْعَاء فَقَرَأَ الْقُرْآن على جمَاعَة من المعلمين، إلى أن قال: " وصنف تصانيف مطولات ومختصرات فَمِنْهَا شرح الْمُنْتَقى كَانَ تبييضه فِي أَربع مجلدات كبار أرشده إِلَى ذَلِك جمَاعَة من شُيُوخه"(١). توفي الشوكاني سنة ١٢٥٠هـ.

- **كتاب "نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار":** مِن أهم كتب أحاديث الأحكام، ومِن أوسع الكتب عرضا للمسائل الفقهية، ولا يكتفي بذكر المذاهب الأربعة المعروفة بل يذكر أقوال المجتهدين غيرهم، ويعرج على بقية المذاهب الفقهية الأخرى.

- **منهج الشوكاني في كتابه "نيل الأوطار":** قدم الشوكاني لكتابه بمقدمة متوسطة، لا هي بالمختصرة جدا، ولا هي بالطويلة، عرض فيها منهجه بكل وضوح، والذي يُمكن تلخيصه في هذه النقاط.

أ- بدأ كلامه ببيان منزلة الأصل المشروح، وسطر فيه مِن السجع ما يأخذ بالألباب، والكتاب - المنتقى - جدير بهذا المدح، فيقول الشوكاني: " لَمْ يَنْسُجْ عَلَى بَدِيعِ مِنْوَالِهِ وَلَا حَرَّرَ عَلَى شَكْلِهِ وَمِثَالِهِ أَحَدٌ مِنْ الْأَئِمَّةِ الْأَعْلَامِ. قَدْ جَمَعَ مِنْ السُّنَّةِ الْمُطَهَّرَةِ مَا لَمْ يَجْتَمِعْ فِي غَيْرِهِ مِنْ الْأَسْفَارِ. وَبَلَغَ إلَى غَايَةٍ فِي الْإِحَاطَةِ بِأَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ تَتَقَاصَرُ عَنْهَا الدَّفَاتِرُ الْكِبَارُ"(٢).

ب- ثم أخذ يشرح كيف أن بعض الفضلاء طلب منه كتابة هذا الشرح، وأنه بالغ في الاعتذار عن القيام بهذه المهمة، وأبدى عدة موانع، ثم في نهاية المطاف لم يستطع أن يقنعهم بعذره فأجابهم إلى ما طلبوا، يقول رحمه الله: "

---

(١) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ٢/٢١٤.

(٢) نيل الأوطار ١/١٣.

فَلَمَّا لَمْ يَنْفَعْنِي الْإِكْثَارُ مِنْ هَذِهِ الْأَعْذَارِ وَلَا خَلَّصَنِي مِنْ ذَلِكَ الْمَطْلَبِ مَا قَدَّمْتُهُ مِنْ الْمَوَانِعِ الْكِبَارِ، صَمَّمْتُ عَلَى الشُّرُوعِ فِي هَذَا الْمَقْصِدِ الْمَحْمُودِ. وَطَمِعْت أَنْ يَكُونَ قَدْ أُتِيحَ لِي أَنِّي مِنْ خَدَمِ السُّنَّةِ الْمُطَهَّرَةِ مَعْدُودٌ. وَرُبَّمَا أَدْرَكَ الطَّالِعُ شَأْوَ الضَّلِيعِ وَعُدَّ فِي جُمْلَةِ الْعُقَلَاءِ الْمُتَعَاقِلُ الرَّقِيعِ"(١).

ت- وقد سلك الشوكاني في شرحه هذا مسلك الاختصار، وحاول أن يتجنب التطويل والإكثار؛ ليكون كتابه محل قبول، وحتى لا يمله القراء، فيقول: " وَقَدْ سَلَكْت فِي هَذَا الشَّرْحِ لِطُولِ الْمَشْرُوحِ مَسْلَكَ الِاخْتِصَارِ. وَجَرَّدْتُهُ عَنْ كَثِيرٍ مِنْ التَّعْرِيفَاتِ وَالْمُبَاحَثَاتِ الَّتِي تُفْضِي إلَى الْإِكْثَارِ، لَا سِيَّمَا فِي الْمَقَامَاتِ الَّتِي يَقِلُّ فِيهَا الِاخْتِلَافُ، وَيَكْثُرُ بَيْنَ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ فِي مِثْلِهَا الِائْتِلَافُ"(٢).

ث- وقد يلجأ أحيانا إلى الإطالة في بعض المباحث؛ وذلك عندما يحاول أهل الجدال والخصام أن يأخذوا بأعنة الكلام؛ فيجد نفسه مضطرا للإطالة والإسهاب، فيقول رحمه الله: "وَأَمَّا فِي مَوَاطِنِ الْجِدَالِ وَالْخِصَامِ فَقَدْ أَخَذَتْ فِيهَا بِنَصِيبٍ مِنْ إطَالَةِ ذُيُولِ الْكَلَامِ؛ لِأَنَّهَا مَعَارِكُ تَتَبَيَّنُ عِنْدَهَا مَقَادِيرُ الْفُحُولِ. وَمَفَاوِزُ لَا يَقْطَعُ شِعَابَهَا وَعِقَابَهَا إلَّا نَحَارِيرُ الْأُصُولِ، وَمَقَامَاتٌ تَتَكَسَّرُ فِيهَا النِّصَالُ عَلَى النِّصَالِ. وَمَوَاطِنُ تُلْجَمُ عِنْدَهَا أَفْوَاهُ الْأَبْطَالِ بِأَحْجَارِ الْجِدَالِ. وَمَوَاكِبُ تَعْرَقُ فِيهَا جِبَاهُ رِجَالِ حَلِّ الْإِشْكَالِ وَالْإِعْضَالِ"(٣).

ج- وألمح لشوكاني إلى أن منهجه في عرض الفقهيات لا يميل إلى أي مذهب من المذاهب الفقهية، وإنما هو تابع لما يؤدي إليه الدليل ويقود إليه،

---

(١) نيل الأوطار ١/١٤.
(٢) نيل الأوطار ١/١٤.
(٣) نيل الأوطار ١/١٤.

فيقول: "شَرْحًا يَشْرَحُ الصُّدُورَ، وَيَمْشِي عَلَى سَنَنِ الدَّلِيلِ وَإِنْ خَالَفَ الْجُمْهُورَ، وَإِنِّي مُعْتَرِفٌ بِأَنَّ الْخَطَأَ وَالزَّلَلَ هُمَا الْغَالِبَانِ عَلَى مَنْ خَلَقَهُ اللَّهُ مِنْ عَجَلٍ، وَلَكِنِّي قَدْ نَصَرْتُ مَا أَظُنُّهُ الْحَقَّ بِمِقْدَارِ مَا بَلَغَتْ إِلَيْهِ الْمَلَكَةُ"(١).

ج- وقد حرص المصنف على بيان حال الحديث من حيث الصحة والضعف، وبيان ما فيه من ألفاظ غريبة، والإشارة إلى ما يستفاد منه من فوائد أُخَر، فيقول: "وَقَدْ اقْتَصَرْتُ فِيمَا عَدَا هَذِهِ الْمَقَامَاتِ الْمُوَصَّفَاتِ عَلَى بَيَانِ حَالِ الْحَدِيثِ وَتَفْسِيرِ غَرِيبِهِ، وَفِيهِ يُسْتَفَادُ مِنْهُ بِكُلِّ الدَّلَالَاتِ"(٢).

ح- وإذا كان في الباب أحاديث تدخل في موضوعه ولم يذكرها صاحب الأصل –المجد ابن تيمية- فإنه يحرص على ذكرها من باب تعميم الفائدة، فيقول: "وَضَمَمْتُ إِلَى ذَلِكَ فِي غَالِبِ الْحَالَاتِ الْإِشَارَةَ إِلَى بَقِيَّةِ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي الْبَابِ مِمَّا لَمْ يُذْكَرْ فِي الْكِتَابِ لِعِلْمِي بِأَنَّ هَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْفَوَائِدِ..."(٣).

خ- لا يكثر من الكلام على الرواة ولا يعرج على ضبط شيء من الأسماء؛ اللهم إلا ما وقع فيه تصحيف أو تحريف، وفي هذا يقول رحمه الله: "وَقَدْ أُشِيرُ فِي النَّادِرِ إِلَى ضَبْطِ اسْمِ رَاوٍ أَوْ بَيَانِ حَالِهِ عَلَى طَرِيقِ التَّنْبِيهِ. لَا سِيَّمَا فِي الْمَوَاطِنِ الَّتِي هِيَ مَظِنَّةُ تَحْرِيفٍ أَوْ تَصْحِيفٍ لَا يَنْجُو مِنْهُ غَيْرُ النَّبِيهِ"(٤).

د- وإذا كان لمصنف الأصل كلام على شيء من فقه الحديث أو معناه

---

(١) نيل الأوطار ١/١٤.
(٢) نيل الأوطار ١/١٤.
(٣) نيل الأوطار ١/١٤.
(٤) نيل الأوطار ١/١٥.

فإنه يدخله ضمن شرحه ويعزوه إلى صاحبه، وإذا رأى في قول مَّا مجالا للتعقب فإنه لا يسكت عليه، فيقول: "وَجَعَلْت مَا كَانَ لِلْمُصَنِّفِ مِنْ الْكَلَامِ عَلَى فِقْهِ الْأَحَادِيثِ وَمَا يَسْتَطْرِدُهُ مِنْ الْأَدِلَّةِ فِي غُضُونِهِ مِنْ جُمْلَةِ الشَّرْحِ فِي الْغَالِبِ، وَنَسَبْت ذَلِكَ إلَيْهِ، وَتَعَقَّبْت مَا يَنْبَغِي تَعَقُّبُهُ عَلَيْهِ، وَتَكَلَّمْت عَلَى مَا لَا يَحْسُنُ السُّكُوتُ عَلَيْهِ مِمَّا لَا يَسْتَغْنِي عَنْهُ الطَّالِبُ، كُلُّ ذَلِكَ لِمَحَبَّةِ رِعَايَةِ الِاخْتِصَارِ وَكَرَاهَةِ الْإِمْلَالِ بِالتَّطْوِيلِ وَالْإِكْثَارِ، وَتَقَاعُدِ الرَّغَبَاتِ وَقُصُورِ الْهِمَمِ عَنْ الْمُطَوَّلَاتِ"(١).

هذه هي ملامح منهج الشوكاني في كتابه مأخوذة مِن كلامه هو وتصريحه في مقدمة الكتاب، وهذا منهج علمي متكامل، يحرص على خدمة الحديث وفقهه معا، ولا يستطيع القيام بهذه المهمة إلا إمام متضلع مِن علوم الآلة والمقاصد على السواء، والشوكاني وَفَّيَ بِما قطعه على نفسه في هذا الكتاب.

– **عمل الشوكاني في عيني فقيه كبير:** في كلمة للعلامة "وهبة محمد الزحيلي" قَدَّمَ بها للكتاب أحببتُ أن أنقلها لأهميتها، فيقول رحمه الله: "كتاب "نيل الأوطار" كتاب عظيم، مستمد مِن "فتح الباري" لابن حجر العسقلاني، فهو موسوعة موجزة مِن أصل بحر خضم، يمتاز بأنه جمع عدة علوم فيه، تجسدت في علم اللغة، وتفسير الغريب، وعلم رجال الأثر وعلم الجرح والتعديل، وعلم الجغرافيا وتعيين الأماكن والبلاد وأسمائها وضبطها، وعلم الحديث رواية ودراية أو سندا ومتنا، وعلم السيرة والآداب والأخلاق، وفقه الحديث واستنباط الأحكام الشرعية المتنوعة منه، والفقه المقارن بين مختلف المذاهب، مذهب السلف وأئمة المذاهب، ومذهب الشيعة الزيدية والإمامية،

(١) نيل الأوطار ١/١٥.

مع الأدلة والبراهين لكل رأي، ومناقشتها، والترجيح بينها، ويتوج الشوكاني كل ذلك باختيار أولاها، وبيان ما يراه مِن فيوضات مستلهمة مِن الأحاديث، وآراء اجتهادية له تتناسب مع العصر، وتلتزم صحة الحديث، وترك الضعيف، فهو بهذا كله أكسبه شهرة وسمعة عالية، جعله مرجعا مهما جدا للدارسين والباحثين، ويدربهم على التجديد والاجتهاد؛ لأنَّ الشوكان بلغ رتبة الاجتهاد، بإقرار العلماء، لذا اعتمد على القواعد الكلية الشرعية، وعلم أصول الفقه ومناهج الاستنباط، فأصبح الكتاب حديقة غناء تزهو بشتى العلوم والمعارف"[1].

قلت: هذه كلمة جامعة مِن فقيه كبير خَبَرَ الكتاب ومصنفه، وعايشه ودرس مادته، فعبَّر عن محتواه تعبيرا لائقا؛ والشوكاني وإن كان "زَيْدِيّ"[2] المذهب إلا إنه لا يخالف مذهب أهل السنة والجماعة، والزيدية أنفسهم موسومون بالاعتدال في اعتقادهم.

هذا والكتاب متاح مطبوع مشهور، وقد وقفتُ له على عدة طبعات، منها طبعة دار التراث المصرية العتيقة، وطبعة مصطفى البابي الحلبي، وطبعة دار ابن الهيثم هذه التي نقلت عنها كلمة الدكتور الزحيلي، وطبعة دار ابن الجوزي السعودية التي حققها "محمد صبحي حسن حلاق"، وطبعة دار ابن عفان المصرية التي حققها الدكتور طارق عوض الله، وغيرها مِن الطبعات المشهورة للكتاب.

(١) من مقدمة الدكتور الزحيلي لطبعة دار ابن الهيثم لكتاب نيل الأوطار ٣/١.

(٢) قال في مقالات الإسلاميين ص ٦٥: "سُموا زيدية لتمسكهم بقول زيد بن علي بن الحسين ابن علي رضي الله عنه". وللترجمة له ينظر: الحدائق الوردية في مناقب الأئمة الزيدية لحميد الشهيد ابن المحلي ٢٤١/١، والزيدية بين الإمامية وأهل السنة لسامي الغريري ص ١٤١.

المبحث الرابع
الحافظ الكبير ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ وكتابه بلوغ المرام

(أ) الحافظ ابن حجر فقيه المحدثين ومحدث الفقهاء: أعبر عن نفسي وما انطوت عليه مِن محبة جياشة للحافظ ابن حجر فأقول: ما أُعجبت بإمام عبر التاريخ إعجابي به، وما قرأت لأحد إلا وتطلعت للوقوف عند حد إلا الحافظ ابن حجر لو قرأ الإنسان له كل يوم حتى نهاية عمره ما شبع مِن كلامه. إمام ألمعي كتب الله له ولمصنفاته القبول، فأكبَّ عليها الناس يتعلمون منها صحيح الدين.

هو الحافظ الكبير، والإمام العظيم محدث الفقهاء، وفقيه المحدثين، المؤرخ البارع، واللغوي الأريب، والنظارة المدقق، ذاكرة هذه الأمة الواعية، صاحب التصانيف النافعة، والمحررات الرائقة، شيخ الاسلام بلا مدافع أبوالفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ. ولن أطيل في التعريف به أكثر مِن هذا، ولولا أني سِرْتُ على هذا النهج مِن أول البحث ما قلت فيه شيئا؛ لأنه غني عند الخاصة والعامة عن كل تعريف.

(ب) بلوغ المرام خاتمة متون أحاديث الأحكام: الحافظ ابن حجر عالم موسوعي جمع عدة علوم وبرع فيها، وعندما يَكتب في فن ما فإنه يستوفي ويأتي على الغاية فيه.

وكتاب "بلوغ المرام" على صغر حجمه جمع فأوعى، وأحسن الحافظ انتقاء أحاديثه وترتيبها والحكم عليها صحة وضعفا.

وقد قال في مَطْلَـــع هذا الكتاب العُجاب مُعربا عن منهجه فيه: "فهذا

مختصر يشتمل على أصول الأدلة الحديثية للأحكام، حررته تحريرا بالغا ليصير مَن يحفظه مِن بين أقرانه نابغًا، ويستعين به الطالب المبتدئ، ولا يستغني عنه الراغب المنتهي.

وقد بينت عقب كل حديث مَن أخرجه مِن الأئمة لإرادة نصح الأمة. فالمراد بالسبعة: أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة، وبالستة مَن عدا أحمد، وبالخمسة مَن عدا البخاري ومسلم. وقد أقول الأربعة وأحمد، وبالأربعة مَن عدا الثلاثة الأول، وبالثلاثة مَن عداهم وعدا الأخير، وبالمتفق: البخاري ومسلم، وقد لا أذكر معهما، وما عدا ذلك فهو مُبين"(١).

فهو كتاب مُخصص لأحاديث الأحكام، ولم يتوسع في ذكر الطرق والألفاظ؛ بل وضعه على وجه الاختصار، وغرضه مِن ذلك تيسير حفظه لمن أراد، وقد انتقى مادته – في الجملة – مِن سبعة كتب: الستة ومسند الإمام أحمد. وقد اصطلح على رموز في العزو إلى هذه السبعة بينها بوضوح في كلامه السابق. وما عداها مِن الكتب التي يُخَرِّجُ منها يَنُصُّ على اسم الكتاب صراحة.

ومِن الكتب التي خَرَّجَ منها كثيرا: "موطأ مالك"، و "مسند الشافعي"، و"صحيح ابن خزيمة"، و "مصنف ابن أبي شيبة"، و "سنن البيهقي"، و"مستدرك الحاكم"، و "صحيح ابن حبان"، وينقل أحكام هؤلاء الأئمة على الحديث.

---

(١) بلوغ المرام ص ٣.

- **ترتيب الكتاب وأهم خصائصه:** رتبَ الحافظ كتابه على الكتب الفقهية، وتحت كل كتاب جملة من الأبواب، وعِدَة ما فيه مِن كتب سبعة عشر كتابا، أولها "كتاب الطهارة"، وآخرها "كتاب الجامع".

ويلاحظ عليه أنه جعل أحكام الطهارة كلها في كتاب واحد، وكذا الصلاة جعل كل تفصيلاتها في كتاب واحد، والغرض مِن ذلك شدة الاختصار التي رامها الحافظ مِن هذا الكتاب.

وقد جعل أحكام الأسرة كلها في كتابين اثنين، الثامن "كتاب النكاح"، والتاسع "كتاب الطلاق"، وأدخل في الأول كل ما يتعلق به، وأدخل في الثاني العدد والنفقات والمتعة وما إلى ذلك.

وعدد ما فيه مِن أحاديث (١٥٨٢) حديث في طبعة أمين الزهيري. في حين بلغ العدد في شرح الأستاذ الدكتور نور الدين عتر (١٥٦٥) والأمر قريب، وسبب الاختلاف بين النسخ في الغالب مرجعه إلى دمج بعض الروايات في بعض، أو عَدِّهَا على الاستقلال، والله أعلم.

- **مميزات الكتاب:** العلامة نور الدين عتر رحمه الله له شرح ماتع على بلوغ المرام، وقد قدم بمقدمة مفصلة بين يدي الكتاب حرر فيها جملة مِن النقاط المهمة، وتكلم عن مزايا الكتاب فقال ما خلاصته:

١- ابتناؤه على جمع الأحاديث الأصول في الأحكام الشرعية.

٢- اعتناؤه بأحاديث الآداب والأخلاق والذكر والدعاء.

٣- بيان تخريج الأحاديث مِن الصحيحين، ثم مِن غيرهما مِن الستة، ثم غيرها.

٤- تحرير الألفاظ، وبيان لفظ المرجع الذي أورد الحديث عليه.

٥- بيان حكـــم الحديث أنه صحيح أو حسن أو ضعيف. وبهذا صـــار

الكتاب محررا تحريرا بالغا، كما وصفه الحافظ نفسه(١).

- **أهم شروح بلوغ المرام:** هذا الكتاب لاختصاره الدقيق، ولوفائه بالغرض الذي صُنِّفَ لأجله، ولجلالة قلم مُصَنِّفِهِ رحمه الله، أهتم الأئمة بشرحه في القديم والحديث، فتعددت شروحه، وتنوعت مناهج أصحابها، وها أنا ذا أقف وقفات موجزات عند أهم ما وُضِعَ على هذا الكتاب الجليل من شروح فأقول:

١- **البدرُ التمام شرح بلوغ المرام:** للإمام القاضي الحسين بن محمد المغربي المتوفى سنة١١١٩هـ، وهو مِن أهم شروح "بلوغ المرام"، وقد بين مصنفه منهجه فيه فقال بعد أن قدم بمقدمة تكلم فيها عن فضل العلوم الشرعية، وعن مكانة السنة النبوية، قال: "وكان أفضل ذلك وأولاه بهذا المقام هو العلم المقتبس مِن مشكاة النبوة التي لا يطفأ نورها، وكان ذلك العلم الشريف يحتاج المنتفع به إلى تمييز الصحيح مِن السقيم وسلوك طريق الاعتبار ليكون العمل به جاريا على السَّنَن المستقيم وهذه طريقة عَزُبَ نَيْلُها، وبَعُدَ تحصيلها، وتقاعدت الهِمَمُ العوالي عن أنْ تشتري مِنْ سوقِها لانتشار طريقها وتفرد بذلك أفراد مِن نحارير العلماء، وفرسان الحفاظ الآثار النبوية النبلاء الفهماء، واختلفت طرائقهم في تدوين ذلك فبين مطول ومقتصر ومخلص ومختصر على اختلاف المقاصد وتباين المطالب واعتبار كل قاصد وطالب، وكان مِن أعظم المؤلفات في ذلك "التلخيص الحَبير" المعلَّق على شرح "الرافعي الكبير" للحافظ العلامة شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني

(١) إعلام الأنام شرح بلوغ المرام ٢١/١.

الشهير بابن حَجَر فهو نَسِيْج وحده، وفريد عصره، ثم أتبع على ذلك المنوال مختصره "بلوغ المرام في أدلة الأحكام" صغير الحجم عظيم القَدْر، فلقد أجاد فيه وأفاد، ووقف الآخذ منه على كمال المراد مِن استكماله أدلة الأحكام في جميع أبواب الفقه وأصول المسائل التي يمكن اللبيب أنْ يَرُدَّ إليها أكثر الفروع في كل باب، ولكنه التزم في الإشارة إلى نقد الحديث الإجمال دون التوضيح، واكتفى بإطلاق لفظِ صحيح وحَسن وضعيف أو نحو ذلك عن إفادة التصريح مِن بيان الوجه ولو بطريق التلويح وكان ذلك غير كامل بما يطلب مِن الإفادة ولا وافٍ بما قصد مِن الإجادة.

قصدتُ إكمال الانتفاع به وبيان أسباب ما أشار إلى تعليله وتحسينه وتضعيفه وانقطاعه وإرساله على الطريقة المعتبرة عند أهل الحديث والأصول بوضع شرح يتضمن جميع ذلك، ولم آلُ جهدًا في استيفاء هذا المطلب ليكون الناظر فيه على بصيرة لا يحتاج معه إلى غَيره ثم تبيين ما يفهم مِن الحديث مِن الأحكام منطوقا ومفهوما ومَنْ ذهب إلى ذلك مِن أحبار الأمة مِن الصحابة والتابعين والأئمة المجتهدين مِن جميع المذاهب، والسلوك معهم طريق الإنصاف غير محام على مذهب ولا متحامل أحد مِن الأمة، سلامة عن العدول إلى سيء المذهب، وأضفتُ إلى ذلك بيان حال مَن روى الحديث وما يتعلق بذلك مِن المولد والوفاة وتوجيه ما يحتاج إليه إعراب اللفظ المشكل وشرح الغريب، وانجرَّ الكلام إلى فوائد كثيرة لا يعرف قدرها إلا المطلع على شروح كتب الحديث"[1].

(١) البدر التمام شرح بلوغ المرام ٦/١.

يظهر مِن كلام الشارح هذا أن غايته الأولى تفصيل الحكم على أحاديث الكتاب، مع الفوائد الأخرى، التي يحرص عليها أي شارح لحديث النبي صلى الله عليه وسلم. وقد اعتمد مصنفه على "تلخيص الحبير" اعتمادا كبيرا.

ومزايا الكتاب على الإجمال كما بينها محققه هي:

١ – العناية بعلوم الحديث دراية ورواية؛ بنقد الأسانيد واستخراج الأحكام مِن متونها.

٢ – تخريج الأحاديث وبيان طرقها مِن مصادرها الأصلية، وذكر العلل وآراء العلماء حولها، ممَّا يجعل الناظر المجتزئ بقدر الحاجة يعتمد عليه في العمل بما ذكره عن أسانيد تلك الأحاديث.

٣ – العناية بالمسائل الفقهية المستنبطة مِن أحاديث الكتاب، إذ إن ثمرة علوم الحديث هي استخراج الأحكام مِن أدلتها وبيان وجه الدلالة منها.

٤ – أن هذا الأصل لكتاب "سبل السَّلام" يمتاز عن فرعه بتفصيل ما أجمله وبسط ما طواه وما نجم عن ذلك أحياناً مِن غموض أو قصور[١]. والكتاب مطبوعٌ شائع طبعته دار هجر السعودية في عشر مجلدات بتحقيق "علي بن عبد الله الزبن".

٢- **سبل السلام شرح بلوغ المرام:** لمؤلفه الأمير الكبير، السيد العلامة محمد ابن الإمام المتوكل على الله إسماعيل بن صلاح، الأمير الصنعاني اليمني، المحدث الأصولي المتكلم الشهير، قرأ كتب الحديث وبرع فيها وكان إماما في الزهد والورع. توفي سنة ١١٨٢هـ[٢].

---

(١) البدر التمام ١١/١.

(٢) أبجد العلوم ص ٦٧٨. وهدية العارفين ٣٣/٢.

وهو مِن الشروح المشهورة لبلوغ المرام، يقول مؤلفه: "فَهَذَا شَرْحٌ لَطِيفٌ عَلَى بُلُوغِ الْمَرَامِ، اخْتَصَرْتُه عَنْ شَرْحِ الْقَاضِي الْعَلَّامَةِ شَرَفِ الدِّينِ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَغْرِبِيِّ أَعْلَى اللَّهُ دَرَجَاتِهِ فِي عِلِّيِّينَ، مُقْتَصِرًا عَلَى حَلِّ أَلْفَاظِهِ وَبَيَانِ مَعَانِيهِ قَاصِدًا بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ، ثُمَّ التَّقْرِيبَ لِلطَّالِبِينَ فِيهِ وَالنَّاظِرِينَ، مُعْرِضًا عَنْ ذِكْرِ الْخِلَافَاتِ وَالْأَقَاوِيلِ، إِلَّا أَنْ يَدْعُوَ إِلَيْهِ مَا يَرْتَبِطُ بِهِ الدَّلِيلُ، مُتَجَنِّبًا لِلْإِيجَازِ الْمُخِلِّ وَالْإِطْنَابِ الْمُمِلِّ. وَقَدْ ضَمَمْتُ إِلَيْهِ زِيَادَاتٍ جَمَّةً عَلَى مَا فِي الْأَصْلِ مِنْ الْفَوَائِدِ"(١).

- **منهج الصنعاني في شرحه وأهم ما له وما عليه:** يمكن تلخيص منهج الإمام الصنعاني في النقاط الآتية:

أ- اعتمد الصنعاني اعتمادا كبيرا على كتاب القاضي المغربي "البدر التمام"، والذي سبق الكلام عنه قبله مباشرة. فهو يعتبر مختصر له.

٢- اقتصر الصنعاني على حل الألفاظ التي بها صعوبة ما، واكتفى بتوضيح ما يلزم فقط.

٣- ذكر أنه يُعرض عن ذكر الخلاف إلا في النادر، وقد جعله مختصرا موجزا مِن غير إخلال بمقاصد الشرح.

٤- وكثيرا ما يتعقبه الدكتور نور الدين عتر في شرحه "إعلام الأنام" لا سيما في المسائل الحديثية التي قصَّر في عرضها، أو عَرَضَها عرضا أخل فيه بمقصودها.

٥- والكتاب يعتبر مصدرا مِن مصادر الأحكام، ومَوْردا لمَن رام شرح حديث يتعلق بالأحكام الفقهية.

---

(١) سبل السلام ١١/١ بتصرف واختصار.

– **ما للكتاب وما عليه:** مما استقر في الأذهان أن كل إمام يؤخذ مِن كلامه ويترك، والعصمة لأنبياء الله ورسله فقط، والصنعاني بذل جهدا في هذا الكتاب يُذكر فيشكر؛ إلا أن الكتاب عليه بعض المؤاخذات التي ينبغي أن تكون نصب عيني القارئ له، بسطها الدكتور نور الدين عتر في طليعة شرحه، وخلاصة ما قال تراه في النقاط الآتية:

يقول رحمه الله: "وقد اشتهر منها – يعني شروح بلوغ المرام – سبل السلام؛ لتقريره في كليات الشريعة بالأزهر الشريف؛ لكن يؤخذ عليه أمور نذكر منها ما يأتي:

١– إغفال تحقيق نصوص الأحاديث التي يشرحها أو يستشهد بها في أثناء الشرح، حتى تجد نص الحديث لا يوافق أي مرجع عزاه إليه.

٢– إغفال التأصيل الذي تقوم عليه دراسة الحديث الإسنادية إلا مواضع قليلة في أول الكتاب وفي أثنائه.

٣– التقصير في بيان رأي أئمة العلم المعتمدين في فقه الحديث والاستدلال به؛ لكنه عني بآراء علماء الزيدية، ولا سيما الهادوية، ومذهبهم قريب مِن مذهب الحنفية.

٤– الخلل فيما أورده مِن مذاهب العلماء، مما يشوش القارئ ويشككه في معلوماته الفقهية، أو يعطيه معلومات خاطئة عن المذاهب، ولهذا كله ضرره العلمي والعملي.

٥– إغفال الرجوع إلى المصادر، مما يؤدي إلى الغموض والإبهام[١].

هذا والكتاب مطبوع مشهــور وهو مقرر عندنا في كليات الشريعة في

(١) إعلام الأنام شرح بلوغ المرام ٢٤/١ و ٢٥ بتصرف يسير.

الجامعة الأزهرية، وقد دَرَّسْتُ أجزاء منه للطلاب، وحقا ما قال الدكتور العتر، لا يستطيع الواحد منا أن يكتفي في عرض مسائل الكتاب بما ذكره فيها الصنعاني، ويجد نفسه في حاجة ماسة لمراجعة غيره مِن شروح كتب السنة؛ لكن تبقى للكتاب حسناته ومزاياه التي لا تغفل.

٣- **إعلام الأنام شرح بلوغ المرام:** للعلامة الكبير نور الدين بن محمد بن حسن بن محمد بن حسن عِتْر، الحسني، صاحب التصانيف النافعة، والتحريرات الرائقة، ككتابه عن الموازنة بين جامع الترمذي والصحيحين، وتحقيقه البديع لشرح علل الترمذي للحافظ ابن رجب، وغيرها، توفي رحمه الله في السادس من صفر ١٤٤٢هـ عن عمر ناهز ٨٣ عامًا.

- **وقفات مع منهجه في الكتاب:** أعرب الشيخ رحمه عن منهجه بنفسه، في مقدمته القيمة التي وضعها بين يدي شرحه المبارك، وهذا خلاصة ما بسطه فيها: يقول رحمه الله: "قصدنا في عملنا هذا أن نتناول جوانب الحديث كلها، مع مراعاة الإيجاز فيها، واتبعنا خطوات وافية في دراستها، وهي:

١- إثبات نصوص الأحاديث المشروحة التي اختارها الحافظ ابن حجر حسبما أُثبتت في مصادرها، مراعين عند مخالفة متن "بلوغ المرام" إيراد أقرب لفظ منها، ويرجع سبب المخالفة إلى اعتماد الحافظ على رواية للمراجع غير روايتنا، التي وصلت إلينا، أو سهو الناسخ.

٢- إثبات نصوص الأحاديث التي نستشهد بها في شرح "بلوغ المرام" حسبما هي في مصادرها، غير مقلدين ما في الشروح، ولا سيما سبل السلام، فقد وقع فيه مغايرات كثيرة في الأحاديث التي يوردها.

٣- وضْع عنـــاوين فرعيـــة في جوانب الأسطـــر تدل على موضوع

الأحاديث المدرجة تحتها.

٤- مراعاة الدقة في ترقيم الأحاديث حسب طريقة المحدثين باحتساب الحديث عن كل صحابي حديثا، وقد أخطأ مرقموا الأحاديث في ذلك، وعدلنا ترتيب بعض الأحاديث بما يناسب جمع الموضوع الواحد إلى بعضه، كما فعلنا في مبحث "نواقض الوضوء"(١).

٥- تخريج الأحاديث التي في المتن والشرح تخريجا تفصيليا مِن المصادر الأصلية التي تروي الأحاديث بسندها، وبيان موضعها بدقة.

٦- إكمال تخريج أحاديث بلوغ المرام مِن الكتب الستة، حين يقتصر الحافظ ابن حجر على بعضها، وأضفت إليه ما يُحتاج إليه مِن غيرها بين مُعْقَفَين [ ].

٧- استعملت مصطلحات الحافظ بن حجر في التخريج، مثل: "السبعة"، و "الستة"، و "متفق عليه"، وغيرها مما سيأتي شرحه في مقدمته.

٨- دراسة الحديث مِن حيث القبول أو الرد سندا ومتنا؛ لبيان درجته مِن هذه الجهة، وذلك يستدعي تطبيق قواعد "منهج النقد" عند المحدثين، وهذه مزية لعملنا، تربط أصول الحديث النظرية بالتطبيق العملي.

٩- اقتصرت في ترجمة الأعلام في المتن والشرح مِن الصحابة وغيرهم على ما يحتاج القارئ إليه لدراسة الحديث؛ لأن ذلك مع كونه علما آخر، فإنه يمكن الوقوف عليه في أي كتاب مِن كتب الرجال.

١٠- دراسة مفردات الحديث، وجملة مِن الجوانب اللغوية، وذلك بشرح المفـــردات، والإعراب مفردات وجملا، وما في الحديث مِن البلاغة،

---

(١) إعلام الأنام ١/١٨٩ وما بعدها.

مراعيا الاقتصار في ذلك على ما يحتاج إليه.

١١- شرح المعنى المتحصل مِن الدراسة السابقة للحديث، عندما يحتاج إلى ذلك.

١٢- بيان الأحكام والفوائد التي يدل عليها الحديث، مع بيان كيفية دلالة الحديث على الحكم أو الفائدة، وذلك مقصد جليل مِن مقاصد دراسة القرآن والحديث، يتعلم القارئ به طريقة الفقه، وتنمو به ملكة التفقه عنده.

١٣- بينتُ مواقف أئمة العلم المعتمدين مِن الحديث وما يفيده مِن حكم أو فائدة، وكيفية فهمهم له، والدليل الذي جعلهم يفهمون فهما آخر.

١٤- عنيت بالعزو إلى المراجع بدقة سواء في ذلك مراجع الحديث أو مراجع معارفه، أو مراجع الفقه، وراعيت الاحتياط في العزو إلى المذاهب، معتنيا بالمُفْتَى به في كل مذهب، غير متعرض لغير الأربعة إلا عند الحاجة.

١٥- أوردت نصوصا مِن كلام المحدثين أو نصوص رواياتهم ودراساتهم للحديث سندا ومتنا؛ لإفادة القارئ التدرب على فهم كلامهم وأسلوبهم، ليحل الكتاب محل المرجع القديم الذي يحرص عليه في التعليم الجامعي، أو يطمح إليه أهل العلم، والراغبون فيه لتوثيق الصلة بأئمتنا السابقين[١].

أقول: بعد هذا البيان الشافي مِن الشيخ رحمه الله، الذي أعرب فيه عن منهجه بكل دقة، مفصِّلا الخطوات التي سار عليها في هذا الشرح لا يجد الإنسان ما يضيفه أو يعلقه على هذا المنهج.

---

(١) إعلام الأنام شرح بلوغ المرام ١/٢٥ وما بعدها بتصرف واختصار يسيرين.

ومما لم يذكره الشيخ في بيان منهجه – وقد وفىَّ به وأتى فيه بكل جديد – ما زيَّنَ به الكتاب مِن مباحث علمية معاصرة، منها ما يتعلق بالطب، ومنها ما يتعلق بالفلك، ومنها ما يتعلق بعلم الاجتماع، وغيرها مِن المباحث الرائقة التي نثرها في ثنايا شرحه المبارك، وقد طبع الكتاب بحمد الله في حياة الشيخ، في أربعة مجلدات كبار. وهو كتاب لا غنى لطالب الحديث عنه، ولا يسع المتفقه أن يغض الطرف عنه.

وخلاصة هذا المبحث: أن الله بارك في كتاب الحافظ ابن حجر هذا، وكتب له القبول في الأرض، وهو على صغر حجمه جمع فأوعى، وأوفى على الغاية وزيادة، وقد قيض الله له عددا من العلماء زادوه جمالا بشروحاتهم التي وضعوها عليه، وقربوا محتواه للعاملين، ودرتهم شرح شيخ شيوخنا "نور الدين عتر" رحمه الله تعالى.

تتمة مهمة في بيان أهم جهود المعاصرين في التصنيف في فقه السنة النبوية

في الفصول التي تَمَّ عرضها قبل هذه التتمة عرضتُ أبرز جهود ونتاج الأئمة الكرام في التصنيف في أحاديث الأحكام، وما امتازتْ به هذه الجهود مِن جمع بين الحديث على طريقة المحدثين، وفقهه الذي يستفاد منه.

وفي هذه التتمة قصدت الإشارة الموجزة جدا إلى ناحية مهمة مِن نواحي التصنيف المعاصر لا يمكن أن نضع القلم قبل أنْ نُعَرِّجَ عليها سريعا.

ألا وهي المصنفات التي حملتْ اسم "فقه السنة" في العصر الحديث، وهذا النوع مِن التصنيف ارتبط بالسنة ارتباطا وثيقا لأنَّ مَن كتبوا فيه بيَّنُوا أنهم لا يسيرون في ركاب مذهب فقهي معين؛ بل رائدهم الدليل مِن كتاب ربهم وسنة نبيهم صلى الله عليه وسلم.

وقد كثُرت هذه المصنفات التي تحمل هذا الاسم لا سيما في الخمسين سنة الأخيرة، وبعضها ملأ فراغا كان الناس في حاجة إليه، وبعضها فَجَّرَ قضايا فتحتْ جِراحا في جسد الأمة أصبح مِن العسير على دعاة الوسطية والاعتدال عِلاجها والقضاء على آثارها السلبية.

وحتى لا أخبط خبط عشواء لا بُدَّ أن أحصر الكلام في بعض هذه الكتب، وسأنتقي أهمها، محاولا بيان ما لها وما عليها قدر الوسع والطاقة، في إيجاز غير مخل إن شاء الله تعالى.

وسأتناول في هذه التتمة هذه الكتب الثلاثة: كتاب "فقه السنة" للسيد سابق، وكتاب "صحيح فقه السنة" لأبي مالك كمال السيد سالم، وكتاب "الفقه الواضح" لشيخ شيوخنا الدكتور محمد بكر إسماعيل رحمه الله تعالى.

(أ) **فقه السنة:** للشيخ الجليل السيد ســـابق محمد التهامي، أحد علماء

الأزهر والأوقاف توفي سنة ١٤٢٠هـ، وهو معروف مشهور بهذا الكتاب.

هذا الكتاب امتاز بسهولة عبارته، ومناسبته لشرائح كثيرة مِن المثقفين والوعاظ والدعاة إلى الله.

كتب الشيخ رحمه الله وأفصح في مقدمته عن منهجه فيه فقال: "فهذا الكتاب يتناول مسائل مِن الفقه الاسلامي مقرونة بأدلتها مِن صريح الكتاب وصحيح السنة، ومما أجمعت عليه الامة.

وقد عرضت في يسر وسهولة، وبسط واستيعاب لكثير مما يحتاج إليه المسلم، مع تجنب ذكر الخلاف إلا إذا وجد ما يسوغ ذكره فنشير إليه. وهو بهذا يعطي صورة صحيحة للفقه الاسلامي الذي بعث الله به محمدا صلى الله عليه وسلم، ويفتح للناس باب الفهم عن الله ورسوله، ويجمعهم على الكتاب والسنة، ويقضي على الخلاف وبدعة التعصب للمذاهب، كما يقضي على الخرافة القائلة: بأن باب الاجتهاد قد سُدّ. وهذه محاولات أردنا بها خدمة ديننا، ومنفعة إخواننا نسأل الله أن ينفع بها، وأن يجعل عملنا خالصا لوجهه الكريم، وهو حسبنا ونعم الوكيل"(١).

وقد سُئل عنه الشيخ "عبد الرزاق عفيفي" المصري رحمه الله: فأجاب السائل بقوله: "السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد: فَبناءً على رغبة سماحتك في إبداء رأيي في كتاب فقه السنة لفضيلة الشيخ سيد سابق كتبت ما يلي:

أولاً: الكتاب المذكُور سهل العبارة، يتحرى مؤلفه فيه الحق، ويقيم الدليل عليه مِن الكتاب والسنة، واختياره في المسائل الخلافية يكون في الغالب حسناً وجيهاً.

---

(١) فقه السنة ١/٧.

ثانياً: الكتاب مؤلف في الفروع الفقهية، وخال مِن البدع و الخرافات – فيما أعلم – وقد استقى مؤلفه مادته فيه من "زاد المعاد" للإمام ابن القيم، و"شرح الشوكاني لمنتقى الأخبار"، وكتاب "الدين الخالص" للشيخ محمود خطاب السبكي رحمهم الله تعالى.

ثالثاً: مؤلف الكتاب مِن عُلمَاء الأزهَر، وهو مُحب للسنة، وطريقته في التوحيد طريقة الشيخ محمود خطاب مؤسس الجمعية الشرعية، وهم يلتزمون مذهب الأشعرية في التوحيد.

رابعًا: على هذا الكتاب إقبال مِن الشبان؛ ليسره وسهولة فهمه وبُعدَه عن الحشو والتعقيد واشتماله على الأدلة باختصار. والله الموفق، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم"[1].

وقلما يوجد بيت مِن بيوت المسلمين إلا ويوجد فيه "رياض الصالحين"، و "فقه السنة"، وهو مطبوع شائع، طبعته دار الفكر قديما في ثلاثة مجلدات، وبعد ذلك حققه نجل الشيخ المؤلف، وأضاف له الكثير مِن التخريجات، وطبعته دار الفتح للإعلام العربي في أربعة مجلدات.

وقد تعقبه الأستاذ "محمد ناصر الدين الألباني" في بعض أحاديث الكتاب مِن أوله إلى بعض كتاب الصيام، ولم يتم عمله، وتعقبات "الألباني" لكتاب "فقه السنة عملٌ له بعض الحسنات، وعليه الكثير مِن المؤاخذات ليس هذا مقام بسطها.

(ب) صحيح فقه السنة: مؤلفه هو أبو مالك كمال السيد سالم، مهندس مصري، انشغل بالجلوس إلى مشايخ "السلفية" في مصر والكويت والسعودية،

---

(١) إتحاف النبلاء بسير العلماء ٢/ ٣٧١ بتصرف يسير.

وقد خَرَج على الناس قبل أعوام بهذا الكتاب الذي يحمل هذا الاسم "صحيح فقه السنة وأدلته، وتوضيح مذاهب الأئمة".

الكتاب طبعته المكتبة التوفيقية بمصر في العام ألفين وخمسة مِن الميلاد في أربعة مجلدات، طبعة ملونة فاخرة.

وقد قدم له بمقدمة أسهب فيها شيئا ما، تحدث فيها عند عدة أشياء على الكثير منها ردود يطول سردها؛ وأجتزئ هنا فقط بذكر الجزء المتعلق ببيان منهجه في تصنيف كتابه هذا، فقد قال ما خلاصته: وقد سلكتُ في هذا الكتاب ما يلي:

١- رتبت كتبه وأبوابه على نمط قريب مِن معظم كتب الفقه، مع شيء يسير مِن الاختلاف، حيث بدأت بالعبادات، ثم ما يتصل بها من الأيمان والنذور، والأطعمة والأشربة، والصيد والذبائح، ونحوها، ثم أحكام الأسرة، ثم الحدود، والجنايات، والديات، والبيوع... الخ.

٢- مهدت لهذه الكتب بمقدمة في نشأة المذاهب، وأسباب اختلاف العلماء، ومسائل التقليد، مما ينبغي لطالب العلم معرفته.

٣- وقد اجتهدت في ترتيب مواضيعه، وصياغتها بأسلوب سهل واضح، يناسب الباحث والقارئ العادي.

٤- وقد رتبت مسائله ترتيبا متسلسلا منطقيا، حسب تواردها على ذهن القارئ؛ لتكون أقرب تناولا، وأيسر مأخذا.

٥- اعتنيت بوضع العناوين التفصيلية التي تدل على المراد بوضوح.

٦- وقد بذلت وسعي في الاستدلال لكل مسألة بكتاب الله، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، بعد جمع الأدلة وتنقيحها، والحكم على أحاديثها بما تستحقه، وإن كان في المسألة إجماع ذكرته.

٧- وإن كانت المسألة خلافية – وهو الغالب على مسائل الفقه – فإنني أورد الخلاف ولا أهمله.

٨- ولا أكتفي بمجرد نقل هذه الأقوال وسرد أدلتها؛ لأن مجرد عرضها دون ترجيح يوقع القارئ في الحيرة والاضطراب.

٩- وأراعي في ترجيحاتي واختياراتي مذهب السلف دون غيرهم(١).

هذا وقد اقتنيت هذا الكتاب مِن قديم فور صدوره، وقد لاحظت فيه أنَّ الرجل يميل إلى مذهب من يقولون بتقديم الدليل واعتماده دون نظر إلى المذاهب الفقهية المعروفة في الغالب.

كذا يميل الرجل كثيرا إلى ترجيح ما يختاره "ابن تيمية" في كتبه، لا سيما مجموع الفتاوى.

أيضا يعتمد في أحكامه على الأحاديث على كلام الأستاذ الألباني، دون نَظَرٍ دقيق في كلام المتقدمين مِن المحدثين، وهذا منهج به الكثير مِن العَوَار العلمي.

وأحب أن أسجل هنا أني كنت قد وقفت على مقالٍ بجريدة "اللواء الإسلامي" الأسبوعية قبل خمسة عشر عاما بقلم نجل مؤلف "فقه السنة" الأستاذ "محمد السيد سابق" يتهم فيه مؤلف كتاب "صحيح فقه السنة" بالسطو على كتاب والده، وسرقة مادته العلمية، مع وضع بعض التعديلات عليها ونسبتها لنفسه، وكان بينهما قضايا أمام المحاكم المصرية وقتها ولم أتابع جيدا ما انتهت إليه هذه النزاعات.

والحق أقول: إن منهج الرجلين – صاحب فقه السنة، وصاحب صحيح

---

(١) صحيح فقه السنة ١/١٣ وما بعدها باختصار شديد.

فقه السنة – في الجمع والصياغة والعرض مختلف، ومشربهما كذلك مختلف، وعدد الموضوعات في الكتابين مختلف، مما يجعل القارئ المتمرس لا يصدق بسهولة هذه "الدعوى" مِن نجل "السيد سابق"، والله أعلم بحقيقة الحال.

(ت) الفقه الواضح: للعالم الأزهري الكبير فضيلة الأستاذ الدكتور محمد بكر إسماعيل رحمه الله، المتوفى سنة ١٤٢٦هـ[١].

وهو كتاب له مِن اسمه نصيب كبير، فهو فعلا "واضح"، يمتاز بالسهولة واليسر في العرض.

بدأه المؤلف بمقدمة تحدث فيها عن معنى الدين وأركانه، وعن أركان الإسلام، وأركان الإيمان، وحقيقة الإحسان وأركانه.

ثم أتبع ذلك بالحديث عن بعض المصطلحات الفقهية المهمة، التي يجب أن يَعرف القارئ معناها، فتحدث عن معنى: الفرض وأقسامه، والسنة وأقسامها، والحلال والحرام والمتشابه، والمكروه في عرف الفقهاء، وتحدث عن معنى البدعة وخطورتها.

وبعد أن فرغ مِن هذه المقدمة المهمة بدأ يعرض كُتُب الكتاب، فبدأ بكتاب الطهارة وملحقاتها، ثم الصلاة وتفصيلاتها وهكذا.

والرجل يُكثر الاستدلال بالأحاديث النبوية القولية والعملية، ويعرض النصوص مِن مصادرها الأصلية.

ولا يتوسع لا في تخريجها، ولا في الكلام على درجتها؛ بل يكتفي في الناحيتين بأقل ما يجزئ؛ وكأنه يرى أن المصادر الأصلية للحديث قد تكفلت

---

(١) له ترجمة في جمهرة أعلام الأزهر للدكتور أسامة الأزهري ٨/٢٣٥.

بتفصيل ذلك.

والشيخ لا يغرق في ذكر اختلافات الفقهاء، ولا يتعصب لمذهب أو رأي؛ بل يعرض أقوى ما في المسألة دون إطالة أو تعقيد.

والكتاب طبعته دار المنار المصرية في ثلاثة مجلدات كبار، وهو بحق نموذج للفكر الأزهري السهل، وكتاب يصلح لكل الأطياف العلمية، حاول الشيخ رحمه الله أن يقرِّب الفقه للناس بعيدا عن تعقيدات الكتب المذهبية، ونزاعات العلماء.

- **تنبيه:** لم أتعرض في هذا "البحث" للمصنفات التي اعتنتْ بتخريج أحاديث الكتب الفقهية في كل مذهب، مثل: "نصب الراية" للحافظ الزيلعي، و "التلخيص الحبير" للحافظ ابن حجر، و "البدر المنير" لابن الملقن، و "إرواء الغليل" للأستاذ "الألباني" وغيرها.

والسبب في عدم خوضي غمار هذا الأمر شيئان: أحدهما: أن الكلام عن هذه المصنفات حديثي بحت؛ لأنها عُنيت بالتخريج وبيان مصادر الحديث فقط، فالبحث فيها له لونٌ آخر غير ما نحن بصدده هنا. والثاني: أني لم أقصد الاستيعاب أو الاستقصاء في هذا البحث خشية الطول.

وإلى هنا أضع القلم، مكتفيا بما عرضت في الفصول والمباحث المتقدمة، والتي حاولت فيها أن أبرز إسهامات المحدثين في التصنيف في أحاديث الأحكام، والحمد لله أولا وآخرا، ظاهرا وباطنا.

الخاتمة جَمَّلَهَا الله بطاعته

يا رب أحمدك على ما أكرمتني به ويسرته لي، وأشكرك على ما أوليتني مِن نعم لا أستطيع شكر بعضها، وأسألك الهداية إلى طريق الخير والهدى والحق.

بعد هذه الرحلة المباركة، التي قطعتها في رحاب مناهج أئمتنا في كتاباتهم في أحاديث الأحكام، أحب أن أضع بين يدي القارئ الكريم أهم ما توصلت إليه مِن نتائج سطرتها في هذا البحث المبارك، فأقول مستعينا بمن لا يَرُد مَن استعان به:

أهم نتائج البحث

أولا: التأكيد على أنَّ الحديث الشريف مصدر رئيسٌ مِن مصادر الفقه التي لا يمكن الاستغناء عنها بحالٍ من الأحوال؛ لأن السنة امتداد للقرآن الكريم، وقَرِينَتُه في مَصْدَرِيَّةِ التشريع.

ثانيا: أنَّ الأئمة الأربعة، أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد، هم مِن أئمة الحديث المرجوع إليهم فيه، ومخطئٌ مَن يظن أنَّ واحدا منهم يمكنه أنْ تتأخر رُتبته في السنة عن غيره مِن العلماء.

ثالثا: أنَّ التصنيف في أحاديث الأحكام بدأ مبكرا، ولا يمكن فصله عن التدوين العام للسنة في القرن الثاني الهجري، فقد وَصَلَتْنَا عِدة كتابات تحمل طابعا فقهيا، وتعالج أحكام بابٍ مَّا مِن أبواب الفقه.

رابعا: أنَّ الكتب الستة الأصول في الحديث مَوْرِدا هاما مِن موارد أحاديث الأحكام، وإنْ كان بعضها قد ضَمَّ إلى أحاديث الأحكام أبوابا أخرى؛ إلا أنَّ السِّمَة الغالبة على مادته هي أحاديث الأحكام، والسنن الأربعة أَرْحَب في هذا الميدان مِن الصحيحين.

خامسا: الإمامان الطحاوي والدارقطني – لا سيما الأول منهما – كان لهما دور مهم في التصنيف في أحاديث الأحكام، وكتبهم مِن أهم مصادر فَرْزِ الأدلة، والجمع بين مختلفها، وبيان صحيحها مِن معلولها.

سادسا: الإمام البيهقي مِمن برزوا في خدمة هذا العلم في القرن الرابع الهجري، وقد خَدَمَ أحاديث الأحكام بأشكال متعددة، أهمها اعتناؤه بمذهب الشافعي رحمه الله.

سابعا: أنَّ القرن السادس الهجري قد تميز بتوافر عدد مِن الأئمة على التصنيف الجامع لأحاديث الأحكام، ومِن أبرزهم الإمامان "عبد الحق الإشبيلي"، و "عبد الغني المقدسي"، رحمهما الله تعالى.

ثامنا: وممن كان لهم أثرٌ بارزٌ في التصنيف في أحاديث الأحكام في القرن السابع الهجري الإمام "مجد الدين ابن تيمية"، وكتابه "المنتقى" مِن أهم كتب أحاديث الأحكام التي بين أيدينا.

تاسعا: إذا ذُكِرَ القرن التاسع الهجري فلا بُدَّ أنْ يُذكر شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله، الذي ترك لنا تراثا حديثيا ضَخْما في مصنفاته الماتعه، وفي القلب منها كتابه "بلوغ المرام"، وقد زانه العلامة "نور الدين عتر" بشرحه المحرر الذي كتبه عليه والمسمى "إعلام الأنام شرح بلوغ المرام".

عاشرا: حاول غير واحد مِن المعاصرين أن يُقَرِّبُوا فقه السنة لعموم الأمة في عصرنا الحالي فأخرجوا لنا مصنفات عدةٍ أهم ما يميزها هو طابع اليسر والسهولة، وقد مَثَّلْتُ بثلاثة منها، "فقه السنة" للسيد سابق، و "صحيح فقه السنة" لكمال السيد سالم، و "الفقه الواضح للعلامة محمد بكر إسماعيل.

أهم توصيات البحث

أولا: أنْ تُخَصَّص مادة في أقسام الحديث تُعَمِّق المعرفة بجهود المحدثين في التصنيف في أحاديث الأحكام، وأنْ تكون مادة مستقلة إن أمكن، أو أن تكون تابعة لمادة مناهج المحدثين.

ثانيا: أن يُعْقَدَ مؤتمرٌ مشتركٌ بين كليات "الشريعة" و "أصول الدين"، وأن يكون خاصا بهذه الناحية مِن نواحي التصنيف الحديثي.

ثالثا: أن يُعاد النظر فيما يُدَرَّس مِن كُتُبِ أحاديث الأحكام في كليات الشريعة بالجامعة الأزهرية، وأن يُدخل بعضُ التحديث عليها، ويا حبذا لو كان لكتاب "إعلام الأنام" نصيب مِن هذا التعديل، بحيث يقرر ولو على طلاب الفرقتين الأولى والثانية في مادة "أحاديث الأحكام".

اللهم صل على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وأصحابه وسَلَّمْ تسليما كثيرا، والحمد لله رب العالمين.

كتبه/ أحمد عبد الرحمن عبد الراضي
عضو هيئة التدريس بقسم الحديث وعلومه
بكلية أصول الدين بأسيوط

قائمة المصادر والمراجع

- أبجد العلوم، لأبي الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي الحسيني البخاري القِنّوَجِي المتوفى سنة ١٣٠٧هـ ، ط/ دار ابن حزم ط أولى سنة ١٤٢٣ هـ- ٢٠٠٢ م.
- أبو حنيفة بين الجرح والتعديل، شاكر ذيب فياض، رسالة ماجستير في جامعة الملك عبد العزيز بالسعودية.
- إتحاف النبلاء بسير العلماء، لراشد بن عثمان بن أحمد الزهراني، ط/ دار الصميعي، الطبعة الثانية سنة ١٤١٨هـ.
- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، لابن دقيق العيد المتوفى سنة ٧٠٢هـ، ت/ مصطفى شيخ مصطفى و مدثر سندس، ط/ الرسالة، ط الأولى ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- إعلام الأنام شرح بلوغ المرام من أحاديث الأحكام للحافظ ابن حجر، للدكتور/ نور الدين عتر، ط/ دار الفرفور بدمشق، ط التاسعة سنة ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- إعلام الموقعين عن رب العالمين، لمحمد بن أبي بكر بن أيوب المعروف بابن قيم الجوزية المتوفى سنة ٧٥١ هـ، ت/ مشهور بن حسن آل سلمان، ط/ دار ابن الجوزي، ط أولى سنة ١٤٢٣ هـ.
- الإعلام بفوائد عمدة الأحكام، لابن الملقن سراج الدين عمر بن علي الشافعي المصري المتوفى سنة ٨٠٤هـ، ت/ عبد العزيز المشيقح، ط/ دار العاصمة بالسعودية، ط الأولى سنة ١٩٩٧ م.
- الإمام أبو حنيفة النعمان محدثا في كتب المحدثين، لمحمد نور سويد، ط/ دار البيان بالكويت، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٤هـ.

- الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، للعلامة نور الدين عتر، رسالته للعالمية.
- الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك والشافعي وأبي حنيفة، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي المتوفى سنة ٤٦٣هـ، ط/ دار الكتب العلمية.
- تاريخ المذاهب الإسلامية، للشيخ محمد أبو زهرة المتوفى سنة ١٣٩٤هـ، ط/ دار الفكر العربي، بدون ذكر رقم الطبعة والتاريخ.
- تاريخ بغداد، للإمام/ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، المعروف بالخطيب البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣هـ، ت/ د. بشار عواد معروف، ط/ دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط أولى سنة ٢٠٠٢ م.
- تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها، للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله الشافعي ابن عساكر، المتوفى سنة ٥٧١ هـ، ط/ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط سنة ١٤١٥ هـ.
- تبييض الصحيفة بمناقب أبي حنيفة، للإمام جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ، ت/ محمود محمد نصار، ط/ دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى سنة ١٤١٠هـ.
- تذكرة الحفاظ، أو "طبقات الحفاظ"، للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ، ط/ دار الكتب العلمية، ط الأولى سنة ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- تقريب الوصُول إِلى علم الأصُول، لأبي الْقَاسِم مُحَمَّد بن أَحْمد بن جُزَيّ الْكَلْبِيّ الغرنَاطي الْمَالِكِي الْمُتَوفَّى سنة ٧٤١ هـ، محمد حسن إسماعيل، ط/ دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ.

- تهذيب الكمال في اسماء الرجال، للإمام/ يوسف بن عبد الرحمن ابن يوسف، أبو الحجاج، المزي المتوفى سنة ٧٤٢هـ، ت/ د. بشار عواد معروف، ط/ الرسالة، بيروت، ط أولى سنة ١٩٨٠م.
- الثقات، لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى المتوفى سنة ٢٦١هـ، ت/ عبد العليم عبد العظيم البستوي، ط/ مكتبة الدار بالمدينة المنورة، ط الأولى سنة ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.
- جامع بيان العلم وفضله، للإمام/ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد ابن عبد البر، المتوفى سنة ٤٦٣هـ، أبو الأشبال الزهيري، ط/ دار ابن الجوزي السعودية، ط أولى سنة ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م.
- الجرح والتعديل، للإمام/ أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، ابن أبي حاتم الرازي المتوفى سنة ٣٢٧هـ، ط/ دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط أولى سنة ١٢٧١هـ ١٩٥٢ م.
- جمهرة أعلام الأزهر لشريف، للدكتور أسامة السيد الأزهري، ط/ مكتبة الإسكندرية، سنة ١٤٤٠هـ.
- الحدائق الوردية في مناقب أئمة الزيدية، للشيخ حميد الشهيد بن أحمد ابن محمد المحلي ت٦٥٢هـ، ت/المرتضى بن زيد المحطوري الحسني، ط/ مكتبة مركز بدر العلمي والثقافي بصنعاء اليمن، ط الأولى سنة ١٤٢٣هـ.
- الخيرات الحسان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، لابن حجر الهيتمي المصري المتوفى سنة ٩٧٤هـ، ط/ دار الهدى والرشاد بدمشق، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٨هـ.
- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، لمحمد ابن

أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الكتاني المتوفى سنة ١٣٤٥هـ، ت/ محمد المنتصر، ط/ دار البشائر، ط السادسة ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

- الرسالة، للإمام الشافعي المتوفى سنة ٢٠٤هـ، ت/ أحمد محمد شاكر، ط/ مكتبه الحلبي، مصر، ط أولى سنة ١٣٥٨هـ/١٩٤٠م.
- رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام، لعمر بن علي بن سالم الإسكندري، تاج الدين الفاكهاني المتوفى سنة ٧٣٤هـ، ت/ نور الدين طالب، ط/ دار النوادر بسوريا، ط الأولى سنة ٢٠١٠ م.
- الزيدية بين الإمامية وأهل السنة، دراسة تأريخية تحليلية في نشأتها وظهورها وعقائدها وفرقها، لسامي الغريري، ط/ مؤسسة دار الكتاب الإسلامي، ط الأولى سنة ١٤٢٦هـ.
- سبل السلام شرح بلوغ المرام، لمحمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الصنعاني، المتوفى سنة ١١٨٢هـ، ط/ مكتبة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة، ط الرابعة ١٣٧٩هـ/ ١٩٦٠م.
- سنن ابن ماجه، للإمام أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني المتوفى سنة ٢٧٣هـ، ت/ شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط/ دار الرسالة العالمية، ط الأولى سنة ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
- سنن أبي داود، للإمام أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق السِّجِسْتاني المتوفى سنة ٢٧٥هـ، ت/ شعَيب الأرنؤوط - محَمَّد كامِل قره، ط/ الرسالة العالمية، ط أولى سنة ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
- سنن الترمذي، للإمام محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى المتوفى سنة ٢٧٩هـ، ت/ بشار عواد معروف، ط/ دار الغرب، بيروت، طبع سنة ١٩٩٨ م.

- سنن الدارقطني، للإمام/ أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥هـ، ت/ شعيب الأرنؤوط، وآخرون، ط/ الرسالة، بيروت، ط أولى سنة ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
- السنن الصغرى المسمى (المجتبى) للإمام أحمد بن شعيب بن علي، النسائي المتوفى سنة ٣٠٣هـ، ت/ عبد الفتاح أبو غدة، ط/ مكتب المطبوعات بحلب، ط ثانية سنة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- السنن الصغير، للبيهقي المتوفى سنة ٤٥٨هـ، عبد المعطي أمين قلعجي، ط/ جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي ـ باكستان، أولى سنة ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
- السنن الكبرى للإمام النسائي المتوفى سنة ٣٠٣هـ، ت/ حسن عبدالمنعم شلبي، ط/ مؤسسة الرسالة، ط أولى سنة ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
- السنن الكبرى، للإمام البيهقي المتوفى سنة ٤٥٨هـ، ت/ محمد عبدالقادر عطا، ط/ دار الكتب العلمية، ط ثالثة، سنة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- سير أعلام النبلاء، للإمام شمس الدين الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ، ت/ الشيخ شعيب الأرناؤوط وآخرون، ط/ مؤسسة الرسالة، ط أولى سنة ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.
- شرح معاني الآثار، للإمام الطحاوي المتوفى سنة ٣٢١هـ، ت/ محمد زهري النجار - محمد سيد جاد الحق، ط/ عالم الكتب، ط أولى سنة ١٤١٤ هـ ، ١٩٩٤ م.
- صيد الخاطر، لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي المتوفى سنة ٥٩٧هـ، ت/ حسن المساحي سويدان، ط/ دار القلم - دمشق، الطبعة: الأولى سنة ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

- الضعفاء الكبير، لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي المتوفى سنة ٣٢٢هـ، ت/ عبد المعطي أمين قلعجي، ط/ دار المكتبة العلمية، ط الأولى سنة ١٩٨٤م.
- الضوء اللامع المبين عن مناهج المحدثين للعلامة المحدث / أحمد محرم الشيخ ناجي، ت/ فضيلة الدكتور/ أحمد نبوي أحمد، ط/ دار الإمام الرازي بالقاهرة، ط الأولى سنة ٢٠١٧م.
- الطبقات الكبرى، لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي المعروف بابن سعد المتوفى سنة ٢٣٠هـ، ت/ محمد عبد القادر عطا، ط/ دار الكتب العلمية، ط الأولى سنة ١٩٩٠م.
- العنوان الصحيح للكتاب، تعريفه وأهميته، للشريف حاتم بن عارف العوني، ط/ عالم الفوائد بمكة، الطبعة الأولى سنة ١٤١٩هـ.
- فاذكروني أذكركم، لفضيلة الإمام عبد الحليم محمود شيخ الأزهر، ط/ دار المعارف، بدون تاريخ.
- فقه السنة، للسيد سابق، ط/ الفتح للإعلام بالقاهرة، ط الأولى سنة ١٩٩٩م.
- الكامل في ضعفاء الرجال، للإمام عبد الله بن عدي بن عبد الله الجرجاني المتوفى سنة ٣٦٥هـ، ت/ عادل عبد الموجود-علي معوض، ط/ دار الكتب العلمية، ط أولى سنة ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، للإمام ابن حبان المتوفى سنة ٣٥٤هـ، ت/ محمود إبراهيم زايد، ط/ دار الوعي بحلب، ط الأولى سنة ١٣٩٦هـ.
- المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، للحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى

سنة ٨٥٢ هـ، ت/ د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، ط/ دار المعرفة – بيروت، ط الأولى١٤١٣ هـ – ١٩٩٢م.

- المدخل إلى سنن الإمام ابن ماجه، لنور الدين بن عبد السلام مسعي، ط/ وزارة الأوقاف الكويتية سنة ١٤٢٩هـ.
- المدخل إلى سنن الإمام أبي داود، لمحمد محمدي النورستاني، ط/ وزارة الأوقاف الكويتية سنة ١٤٢٩هـ.
- المدخل إلى سنن الإمام النسائي، لمحمد محمدي النورستاني، ط/ وزارة الأوقاف الكويتية سنة ١٤٢٩هـ.
- مسند أبي داود الطيالسي، البصرى المتوفى: ٢٠٤هـ ، ت / الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، ط/ دار هجر، ط أولى سنة ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩ م.
- مسند أبي يعلى، للإمام/ أحمد بن علي بن المثُنى، الموصلي المتوفى سنة ٣٠٧هـ، ت/ حسين سليم أسد، ط/ دار المأمون للتراث – دمشق، ط الأولى سنة ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.
- مسند الإمام أحمد، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني المتوفى: ٢٤١هـ، ت/ شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد، وآخرون، ط / مؤسسة الرسالة، ط أولى سنة ٢٠٠١ م.
- مسند الحميدي، لأبي بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله القرشي الأسدي الحميدي المتوفى سنة ٢١٩هـ، ت/ حسن سليم أسد، ط/ دار السقا بدمشق، ط الأولى سنة ١٩٩٦ م.
- مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، لأبي العباس شهاب الدين أحمد ابن أبي بكر البوصيري الشافعي المتوفى سنة ٨٤٠هـ، ت/ محمد

المنتقى الكشناوي، ط/ دار العربية، ط الثانية١٤٠٣ هـ.

- المصنف، للإمام عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني المتوفى سنة ٢١١هـ، ت/ حبيب الرحمن الأعظمي، ط/ المجلس العلمي- الهند، ط الثانية سنة ١٤٠٣هـ.
- المصنف، للإمام/ أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي الكوفي المتوفي سنة ٢٣٥هـ، ت/ الشيخ محمد عوامة، ط/ دار القبلة، ط أولى سنة ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- المعارف، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري المتوفى سنة ٢٧٦هـ، ت/ ثروت عكاشة، ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٩٩٢ م.
- المعجم الأوسط، للإمام الطبراني المتوفى سنة ٣٦٠هـ، الدكتور/ طارق عوض الله ، ط/ دار الحرمين بالقاهرة، ط سنة ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- المعجم الكبير، للإمام الطبراني المتوفى سنة ٣٦٠هـ، ت/ حمدي ابن عبد المجيد السلفي، ط/ مكتبة ابن تيمية - القاهرة.
- معجم اللغة العربية المعاصرة، تأليف/ د أحمد مختار عبد الحميد عمر المتوفى سنة ١٤٢٤هـ، ط/ عالم الكتب بيروت، ط الأولى سنة ١٤٢٩هـ _ ٢٠٠٨ م.
- معجم المصطلحات الحديثية، لسيد عبد الماجد الغوري، ط/ دار ابن كثير - دمشق ، ط أولى سنة ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- المعجم الوسيط، لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط/ مكتبة الشروق الدولية، ط الرابعة سنة ٢٠٠٤م.
- المعرفة والتاريخ، لأبي يوسف يعقوب بن سفيان بن جوان الفسوي

المتوفى سنة ٢٧٧هـ، ت/ د أكرم ضياء العمري، ط/ مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الثانية سنة ١٤٠١ هـ- ١٩٨١ م.

- المقفى الكبير، لتقي الدين المقريزي المتوفى سنة ٨٤٥ هـ = ١٤٤٠ م، ت/ محمد اليعلاوي، ط/ دار الغرب الاسلامي، بيروت، ط الثانية، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- مكانة الإمام أبي حنيفة في الحديث، لمحمد عبد الرشيد النعماني، ط/ مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الرابعة سنة ١٤١٦ه.
- مِن النبي صلى الله عليه وسلم إلى البخاري، للدكتور/ أحمد صنوبر، ط/ دار الفتح للدراسات والنشر بعمان الأردن، الطبعة الأولى سنة ١٤٤٣هـ - ٢٠٢١م.
- مناهج المحدثين العامة في الرواية والتصنيف، لنور الدين عتر، ط/ دار طيبة الدمشقية للطباعة، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٩هـ.
- مناهج المحدثين في القرن الأول الهجري وحتى عصرنا الحاضر للدكتور علي عبد الباسط مزيد، ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب، بدون تاريخ.
- المنتخب من مسند عبد بن حميد، لأبي محمد عبد الحميد بن حميد ابن نصر المتوفى سنة ٢٤٩هـ، ت/ صبحي السامرائي، ومحمود محمد خليل، ط/ مكتبة السنة – القاهرة، ط الأولى سنة ١٤٠٨هـ.
- المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، لأبي الفرج ابن الجوزي المتوفى سنة ٥٩٧هـ، ت/ محمد ومصطفى عبد القادر عطا، ط/ دار الكتب العلمية، ط الأولى سنة ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، لشيخ الإسلام ابن حجر

العسقلاني ٨٥٢ هـ، ت/ حمدي عبد المجيد السلفي، ط/ دار ابن كثير، ط الثانية سنة ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

- نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار، لبدر الدين العيني المتوفى سنة ٨٥٥هـ، ت/ أبو تميم ياسر بن إبراهيم، ط/ الأوقاف بقطر، ط الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٠هـ، ت/ عصام الدين الصبابطي، ط/ دار الحديث، مصر، ط الأولى سنة ١٩٩٣م.
- الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل الصفدي المتوفى سنة ٧٦٤هـ، ت/ أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، ط/ دار إحياء التراث، سنة ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

****

SOURCE AND REFERENCES

• Abjad Al-Uloom, by Abu Al-Tayyib Muhammad Siddiq Khan Bin Hassan Bin Ali Al-Husseini Al-Bukhari Al-Qannuji, who died in the year 1307 AH, Dar Ibn Hazm, the first volume in the year 1423 AH - 2002 AD.
• Abu Hanifa between the wound and the amendment, Shaker Theeb Fayyad, master's thesis at King Abdul Aziz University, Saudi Arabia.
• Ithaf al-Nubala Bi Sir al-Ulama, by Rashid bin Othman bin Ahmed Al-Zahrani, Dar Al-Sumaie, second edition in 1418 AH.
• Ahkam al-Ahkam, Explanation of Umdat al-Ahkam, by Ibn Daqeeq al-Eid, who died in the year 702 AH, by Dr. Mustafa Sheikh Mustafa and Muddathir Sundus, vol. Al-Risala, first edition 1426 AH - 2005 AD.
• Informing Al-Anam, Explanation of Bulugh Al-Maram from the Hadiths of Al-Ahkam by Al-Hafiz Ibn Hajar, by Dr. Nour Al-Din Atar, Dar Al-Farfur in Damascus, ninth edition in the year 1419 AH - 1998 AD.
• Informing those who signed on behalf of the Lord of the Worlds, by Muhammad bin Abi Bakr bin Ayyub, known as Ibn Qayyim al-Jawziyyah, who died in the year 751 AH, T / Mashhour bin Hassan Al Salman, I / Dar Ibn al-Jawzi, first edition in the year 1423 AH.

• Informing the benefits of Umdat al-Ahkam, by the teleprompter Ibn Siraj al-Din Omar bin Ali al-Shafi'i al-Masri, who died in the year 804 AH, T / Abdul Aziz Al-Mushiqih, edition / Dar Al-Asima in Saudi Arabia, first edition in 1997 AD.
• Imam Abu Hanifah al-Nu`man, a scholar in the books of the Muhadditheen, by Muhammad Nour Suwayd, i / Dar al-Bayan in Kuwait, first edition in 1424 AH.
• Imam al-Tirmidhi and the balance between his collection and the two Sahihs, by the scholar Nur al-Din Atar, his message to the world.
• Selection in the virtues of the three imams, jurists Malik, Shafi'i, and Abu Hanifa, by Abu Omar Yusuf bin Abdullah bin Muhammad bin Abd al-Bar bin Asim al-Nimri al-Qurtubi, who died in the year 463 AH, I / Dar al-Kutub al-Ilmiya.
• The History of Islamic Doctrines, by Sheikh Muhammad Abu Zahra, who died in 1394 AH, Dar Al-Fikr Al-Arabi, without mentioning the edition number and date.
• The History of Baghdad, by Imam / Abu Bakr Ahmed bin Ali bin Thabit, known as Al-Khatib Al-Baghdadi, who died in the year 463 AH, T / D. Bashar Awwad Marouf, I / Dar Al-Gharb Al-Islami - Beirut, first edition in 2002 AD.
• The History of the City of Damascus and Mentioning Its Virtues, by Al-Hafiz Abi Al-Qasim Ali Bin Al-Hassan Ibn Hibatullah Al-Shafi'i Ibn Asaker, who died in the year 571 AH, edition / Dar Al-Fikr for Printing, Publishing and Distribution, edition in the year 1415 AH.
• Whitening the newspaper with the virtues of Abi Hanifa, by Imam Jalal Al-Din Al-Suyuti, who died in the year 91 AH, T / Mahmoud Muhammad Nassar, I / Dar Al-Kutub Al-Ilmiya, first edition in the year 1410 AH.
• Tadhkirat al-Hafiz, or "Tabaqat al-Hafiz", by Hafiz Shams al-Din Muhammad bin Ahmad bin Uthman al-Dhahabi, who died in the year 748 AH, edition / Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, first edition in the year 1419 AH - 1998 AD.
• Approaching Access to the Science of Usul, by Abu al-Qasim Muhammad ibn Ahmad ibn Juzi al-Kalbi al-Gharnati al-Maliki who died in the year 741 AH, Muhammad Hasan Ismail, I / Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Edition: First, 1424 AH.
• Refinement of Perfection in the Names of Men, by Imam / Yusuf bin Abd al-Rahman Ibn Yusuf, Abu al-Hajjaj, al-Mazi, who died in the year 742 AH, T / D. Bashar Awwad Marouf, vol. Al-Risala, Beirut, first edition in 1980 AD.
• Al-Thiqat, by Abu al-Hasan Ahmad bin Abdullah bin Saleh al-Ajli, who died in the year 261 AH, T / Abdul Aleem Abdul Azim al-Bastoy, I / Dar Library in Madinah, first edition in the year 1405 AH - 1985 AD.
• Collector of the statement of knowledge and its merits, by Imam / Abu Omar Yusuf bin Abdullah bin Muhammad bin Abd al-Bar, who died in the year 463 AH, Abu al-Ashbal al-Zuhairi, edition / Dar Ibn al-Jawzi Saudi Arabia, first edition in the year 1414 AH - 1994 AD.
• Al-Jarh wa'l-Ta'deel, by Imam / Abu Muhammad Abd al-Rahman bin Muhammad bin Idris, Ibn Abi Hatim al-Razi, who died in the year 327 AH,

edition of the Arab Heritage Revival House, Beirut, first volume in the year 1271 AH 1952 AD.
• Al-Azhar's Flags Collective for Sharif, by Dr. Osama Al-Sayed Al-Azhari, I / Bibliotheca Alexandrina, in the year 1440 AH.
• The Pink Gardens in the Virtues of the Zaidi Imams, by Sheikh Hamid Al-Shaheed bin Ahmed Ibn Muhammad Al-Mahalli, 652 AH, T / Al-Murtaza bin Zaid Al-Mahatwari Al-Hasani, I / Badr Scientific and Cultural Center Library in Sana'a, Yemen, first edition in 1423 AH.
• Al-Khairat Al-Hassan in the Virtues of the Great Imam Abi Hanifa Al-Nu'man, by Ibn Hajar Al-Haytami Al-Masry, who died in the year 974 AH, i / Dar Al-Huda and Al-Rashad in Damascus, first edition in 1428 AH.
• The extreme message of a famous statement written by the honorable Sunnah, by Muhammad Ibn
Abi Al-Fayd Jaafar bin Idris Al-Hasani Al-Kattani, who died in the year 1345 A.H., T/ Muhammad Al-Muntasir, I/ Dar Al-Bashaer, Sixth Edition 1421 A.H.-2000 A.D.
• Al-Risala, for Imam Al-Shafi'i, who died in the year 204 AH, by / Ahmed Muhammad Shaker, edition / Maktaba Al-Halabi, Egypt, first volume in the year 1358 AH / 1940 AD.
• Riyad al-Afham fi Sharh Umdat al-Ahkam, by Omar bin Ali bin Salem al-Iskandari, Taj al-Din al-Fakhani, who died in the year 734 AH, T / Nur al-Din Talib, Dar al-Nawader in Syria, first edition in 2010 AD.
• Zaidiyyah between the Imamiyyah and Ahl al-Sunnah, a historical and analytical study of its origins, emergence, beliefs and sects, by Sami al-Ghariri, vol. / Dar al-Kitab al-Islami, first edition 1426 AH.
• Subul al-Salam Explanation of Bulugh al-Maram, by Muhammad ibn Ismail ibn Salah ibn Muhammad al-Hasani, al-Sana'ani, who died in the year 1182 AH, edition / Mustafa al-Babi al-Halabi Library in Cairo, fourth edition 1379 AH / 1960 AD.
• Sunan Ibn Majah, by Imam Abu Abdullah Muhammad bin Yazid Al-Qazwini, who died in the year 273 AH, Dr. Shuaib Al-Arnaout and others, edition / Dar Al-Risala Al-Alamiyah, first edition in the year 1430 AH - 2009 AD.
• Sunan Abi Dawood, by Imam Abu Dawood Suleiman bin Al-Ash'ath bin Ishaq Al-Sijestani, who died in the year 275 AH, by Shuaib Al-Arnaut - Muhammad Kamel Qara, vol.
• Sunan al-Tirmidhi, by Imam Muhammad bin Isa bin Sura bin Musa bin al-Dahhak, al-Tirmidhi, Abu Issa, who died in the year 279 AH, d / Bashar Awwad Maarouf, i / Dar al-Gharb, Beirut, printed in 1998 AD.
• Sunan Al-Darqutni, by Imam / Abu Al-Hassan Ali bin Omar bin Ahmed bin Mahdi Al-Daraqutni, who died in the year 385 AH, Dr. Shuaib Al-Arnaout, and others, edition / Al-Risala, Beirut, first edition in the year 1424 AH - 2004 AD.
• The minor Sunnahs called (Al-Mujtaba) by Imam Ahmed bin Shuaib bin Ali, Al-Nisa'i, who died in the year 303 AH, vol. / Abdel-Fattah Abu Ghuddah, vol. / Publications Office in Aleppo, reprinted in the year 1406 AH - 1986 CE.

• Al-Sunan Al-Saghir, by Al-Bayhaqi, who died in the year 458 AH, Abdul Muti Amin Qalaji, vol. / University of Islamic Studies, Karachi - Pakistan, the first year 1410 AH - 1989 AD.
• The Great Sunnahs of Imam al-Nisa'i, who died in the year 303 AH, by Dr. Hassan Abd al-Mun'im Shalabi, vol. Al-Resala Foundation, first volume in 1421 AH - 2001 AD.
• Al-Sunan Al-Kubra, by Imam Al-Bayhaqi, who died in the year 458 AH, T / Muhammad Abdul Qadir Atta, I / Dar Al-Kutub Al-Ilmiya, third edition, in the year 1424 AH - 2003 AD.
• Biographies of the Flags of the Nobles, by Imam Shams al-Din al-Dhahabi, who died in the year 748 AH, vol. / Sheikh Shuaib al-Arnaout and others, vol. Al-Risala Foundation, first edition in 1405 AH / 1985 CE.
• Explanation of the Meanings of Athar, by Imam Al-Tahawy, who died in the year 321 AH, by Muhammad Zuhri Al-Najjar - Muhammad Sayed Jad Al-Haq, vol. The World of Books, first volume in 1414 AH, 1994 AD.
• Sayd al-Khater, by Jamal al-Din Abu al-Faraj Abd al-Rahman bin Ali bin Muhammad al-Jawzi, who died in the year 597 AH, by Hassan al-Masahi Suwaidan, Dar al-Qalam - Damascus, edition: the first in 1425 AH - 2004 AD.
• The Great Weak, by Abi Jaafar Muhammad bin Amr bin Musa bin Hammad al-Aqili al-Makki, who died in the year 322 AH, by Abdul Muti Amin Qalaji, edition of the Scientific Library House, first edition in 1984 AD.
• The bright light shown on the methodologies of the scholars of hadeeth, the scholar of hadeeth / Ahmed Muharram Al-Sheikh Naji, T / His Eminence Dr. / Ahmed Nabawi Ahmed, I / Dar Al-Imam Al-Razi in Cairo, first edition in 2017 AD.
• Al-Tabaqat Al-Kubra, by Abi Abdullah Muhammad bin Saad bin Manea Al-Hashemi, known as Ibn Saad, who died in the year 230 AH, T / Muhammad Abdul Qadir Atta, edition / Dar Al-Kutub Al-Alami, first edition in 1990 AD.
• The correct title of the book, its definition and importance, by Sharif Hatem bin Aref Al-Awni, vol. / The World of Benefits in Makkah, first edition in 1419 AH.
• Remember me, I will remind you, by His Eminence, Imam Abd al-Halim Mahmoud, Sheikh of Al-Azhar, I / Dar Al-Ma'arif, without date.
• The jurisprudence of the Sunnah, by Mr. Sabiq, I / Al-Fath for Media in Cairo, first edition in 1999 AD.
• Al-Kamil in the weak men, by Imam Abdullah bin Uday bin Abdullah Al-Jarjani, who died in the year 365 AH, T / Adel Abdul Mawjud-Ali Moawad, I / Dar Al-Kutub Al-Ilmiya, first edition in the year 1418 AH 1997 AD.
• The wounded among the modernists, the weak and the abandoned, by Imam Ibn Habban, who died in the year 354 AH, T / Mahmoud Ibrahim Zayed, I / Dar Al-Aware in Aleppo, the first edition in the year 1396 AH.
• The founding complex of the indexed dictionary, by Hafiz Ibn Hajar al-Asqalani, the deceased
Year 852 AH, T / D. Youssef Abdel-Rahman Al-Maraachli, Dar Al-Maarifa - Beirut, first edition 1413 AH - 1992 AD.

• The Introduction to the Sunnahs of Imam Ibn Majah, by Nur al-Din bin Abd al-Salam Mas'i, i / Kuwaiti Ministry of Awqaf in the year 1429 AH.
• The Introduction to the Sunnahs of Imam Abi Daoud, by Muhammad Muhammadi al-Nuristani, i / Kuwaiti Ministry of Awqaf in the year 1429 AH.
• The Introduction to the Sunnahs of Imam al-Nisa'i, by Muhammad Muhammadi al-Nuristani, i / Kuwaiti Ministry of Awqaf in the year 1429 AH.
• Musnad Abi Daoud Al-Tayalisi, Al-Basri, deceased: 204 AH, Dr. Muhammad bin Abdul Mohsen Al-Turki, ed / Dar Hajar, first edition in 1419 AH - 1999 AD.
• Musnad Abi Ali, by Imam / Ahmed bin Ali bin Al-Muthanna, Al-Mawsili, who died in the year 307 AH, T / Hussein Salim Asad, edition / Dar Al-Ma'moon for Heritage - Damascus, first edition in the year 1404 AH - 1984 AD.
• The Musnad of Imam Ahmad, by Abi Abdullah Ahmad bin Muhammad bin Hanbal bin Hilal Al-Shaibani, deceased: 241 AH, T / Shuaib Al-Arnaout and Adel Murshid, and others, edition / Al-Risala Foundation, first edition in 2001 AD.
• Musnad Al-Hamidi, by Abi Bakr Abdullah bin Al-Zubayr bin Isa bin Obaidullah Al-Qurashi Al-Asadi Al-Hamidi, who died in the year 219 AH, T / Hassan Salim Asad, edition / Dar Al-Saqa in Damascus, first edition in 1996 AD.
The Lamp of the Bottle in the Appendages of Ibn Majah, by Abu al-Abbas Shihab al-Din Ahmad Ibn Abi Bakr al-Busairi al-Shafi'i, who died in the year 840 AH, T / Muhammad
Al-Muntaqa Al-Kishnawy, Dar Al-Arabiya, the second edition, 1403 AH.
• Al-Musannaf, by Imam Abd al-Razzaq bin Hammam bin Nafi' al-Humairi al-Yamani al-Sana'ani, who died in the year 211 AH, T / Habib al-Rahman al-Azami, i / The Scientific Council - India, the second edition in the year 1403 AH.
• Al-Musannaf, Imam / Abu Bakr Abdullah bin Muhammad bin Abi Shaybah Al-Absi Al-Kufi, who died in the year 235 AH, vol. / Sheikh Muhammad Awama, vol. / Dar Al-Qibla, first volume in the year 1427 AH - 2006 AD.
• Knowledge, by Abu Muhammad Abdullah bin Muslim bin Qutayba al-Dinuri, who died in the year 276 AH, T / Tharwat Okasha, i / The Egyptian General Book Organization, Cairo, Edition: Second, 1992 AD.
• The Middle Dictionary, of Imam Tabarani, who died in the year 360 AH, by Dr. Tariq Awad Allah, Dar Al-Haramain in Cairo, in the year 1415 AH - 1995 AD.
• The Great Lexicon, by Imam Tabarani, who died in the year 360 AH, T / Hamdi Ibn Abd al-Majid al-Salafi, i / Ibn Taymiyyah Library - Cairo.
• A Dictionary of Contemporary Arabic, authored by / Dr. Ahmed Mukhtar Abdul Hamid Omar, who died in the year 1424 AH, edition / World of Books, Beirut, first edition in the year 1429 AH _ 2008 AD.
• A Dictionary of Modern Terms, by Sayyid Abdul Majid Al-Ghouri, Dar Ibn Katheer - Damascus, first edition in the year 1428 AH - 2007 AD.

• Al-Mu'jam Al-Waseet, for the Arabic Language Academy in Cairo, edition / Al-Shorouk International Library, fourth edition in 2004 AD.
• Knowledge and History, by Abu Yusuf Yaqoub bin Sufyan bin Jawan al-Fasawi
The deceased in the year 277 AH, Dr. Akram Dhiaa Al-Omari, Dr. Al-Resala Foundation, Beirut, the second edition in the year 1401 AH - 1981 AD.
• Al-Muqaffa Al-Kabeer, Laqi Al-Din Al-Maqrizi, who died in the year 845 AH = 1440 AD, vol. / Muhammad Al-Alawi, Dar Al-Gharb Al-Islami, Beirut, the second edition, 1427 AH - 2006 AD.
• The Status of Imam Abi Hanifa in Hadith, by Muhammad Abd al-Rashid al-Nu'mani, I / Islamic Publications Office in Aleppo, fourth edition in 1416 AH.
• From the Prophet, may God's prayers and peace be upon him, to Al-Bukhari, by Dr. Ahmed Snobar, I / Dar Al-Fath for Studies and Publishing in Amman, Jordan, first edition in the year 1443 AH - 2021 AD.
• General Hadith narrators' approaches to narration and classification, by Nur al-Din Atar, edition / Dar Taiba al-Dimashqiyyah for printing, first edition in 1429 AH.
• Curricula of the Modernists in the First Hijri Century and Until Our Time by Dr. Ali Abd al-Basit Mazyad, vol. / Egyptian General Book Organization, no date.
• The chosen one from Musnad Abd bin Hamid, by Abu Muhammad Abd al-Hamid bin Hamid Ibn Nasr, who died in the year 249 AH, by Subhi al-Samarrai, and Mahmoud Muhammad Khalil, edition / Sunnah Library - Cairo, first edition in 1408 AH.
• Regular in the History of Nations and Kings, by Abu al-Faraj Ibn al-Jawzi, who died in the year 597 AH, vol. / Muhammad and Mustafa Abd al-Qadir Atta, vol. / Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, first edition in 1412 AH - 1992 CE.
• The results of ideas in the production of hadiths of remembrance, by Sheikh Al-Islam Ibn Hajar
Al-Asqalani 852 AH, T / Hamdi Abd al-Majid al-Salafi, I / Dar Ibn Kathir, the second edition in the year 1429 AH - 2008 AD.
• A toast to the ideas in the revision of the news buildings in explaining the meanings of the monuments, by Badr al-Din al-Ayni, who died in the year 855 AH, T / Abu Tamim Yasser bin Ibrahim, edition / Awqaf in Qatar, first edition, 1429 AH - 2008 AD.
• Neil Al-Awtar, explaining Muntaqa Al-Akhbar, by Muhammad bin Ali bin Muhammad bin Abdullah Al-Shawkani, who died in the year 1250 AH.
• Al-Wafi bi Al-Wafayat, by Salah Al-Din Khalil Al-Safadi, who died in the year 764 AH, by Ahmed Al-Arnaout and Turki Mustafa, I / Dar Ihya Al-Turath, in the year 1420 AH - 2000 AD.

فهرس الموضوعات

رقم	الموضوع	رقم الصفحة
١	الملخص باللغة العربية.	١٥
٢	ABSTRACT	١٦
٣	المقدمة.	١٧
٤	أسبابُ اختيارِ الموضوع.	٢٠
٥	أهمية الموضوع	٢١
٦	منهج البحث.	٢٣
٧	خطة البحث.	٢٤
٨	التمهيد.	٢٦
٩	الفصل الأول: عناية الأئمة الأربعة بالسنة النبوية.	٣٧
١٠	المبحث الأول: الإمام أبو حنيفة المتوفى سنة ١٥٠هـ وعنايته بالسنة.	٣٩
١١	المبحث الثاني: الإمام مالك المتوفى سنة ١٧٩هـ ودوره في خدمة السنة.	٤٩
١٢	المبحث الثالث: الإمام الشافعي المتوفى سنة ٢٠٤هـ وأثره في الحديث.	٥٤
١٣	المبحث الرابع: الإمام أحمد المتوفى سنة ٢٤١هـ إمام أهل السنة محدثا.	٦٠
١٤	الفصل الثاني: وعنوانه "كتب "السنن" وعنايتها بأحاديث	٦٥

	الأحكام	
١٥	المبحث الأول: مصنفات القرن الثالث الهجري وأهم نِتاجها في أحاديث الأحكام.	٦٦
١٦	المبحث الثاني: مصنفات القرن الرابع الهجري وأثرها في أحاديث الأحكام.	٨٣
١٧	المطلب الأول: الإمام الطحاوي المتوفى سنة ٣٢١هـ وكتابه شرح معاني الآثار.	٨٣
١٨	المطلب الثاني: الإمام الدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥هـ وكتابه السنن.	٨٧
١٩	الفصل الثالث: أثر الإمام البيهقي المتوفى سنة ٤٥٨هـ في التصنيف في أحاديث الأحكام.	٩١
٢٠	المبحث الأول: السنن الصغير والكبير وعلاقتهما بأحاديث الأحكام.	٩٢
٢١	المبحث الثاني: آثاره الحديثية الأخرى غير السنن.	٩٩
٢٢	الفصل الرابع: المصنفات الجوامع في أحاديث الأحكام، وفيه أربعة	١٠٣
٢٣	بين يدي هذا الفصل	١٠٤
٢٤	المبحث الأول: الإمام عبد الحق الإشبيلي المتوفى سنة ٥٨١هـ وأحكامه الثلاثة.	١٠٦
٢٥	المبحث الثاني: الإمام عبد الغني المقدسي المتوفى سنة ٦٠٠هـ وكتابه عمدة الأحكام.	١١٧

٢٦	المبحث الثالث: ابن تيمية الجد المتوفى سنة ٦٥٢هـ وكتابه منتقى الأخبار.	١٢٨
٢٧	المبحث الرابع: الحافظ الكبير ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ وكتابه بلوغ المرام.	١٣٨
٢٨	تتمة مهمة في بيان أهم جهود المعاصرين في التصنيف في فقه السنة النبوية.	١٥٠
٢٩	الخاتمة جملها الله بطاعته.	١٥٧
٣٠	قائمة المصادر والمراجع.	١٦٠
٣١	فهرس موضوعات البحث.	١٧٥

تم بحمد الله تعالى